

د. محمد عمارة

العطاء المحض للإنس الآخر

مكتبة الشروق الدولية



العطاء الحضاري للإسلام

الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية

١٤٢٥ هـ — ٢٠٠٤ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo. com >

العطاء الحضارى للإسلام

د. محمد عمارة



تمهيد

عن الميلاد القرآنى للأمة والحضارة

هذه الأمة الإسلامية خرجت من بين دفتى كتاب.. فمن «رحم» القرآن الكريم ولدت هذه الأمة، عندما صنعت سوره وآياته وصاغت وصيغت «الجوامع الخمسة» التى بلورتها ووحدها وجعلتها أمة متميزة من دون الناس.

فمن القرآن الكريم كان «جامع العقيدة» الواحدة والموحدة للأمة ﴿أَمَّا الرَّسُولُ فَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وفى القرآن الكريم جاء «جامع الشريعة» الواحدة، الجامعة للأمة فى الأصول والمبادئ والقواعد والقيم وفلسفة التشريع وروح القانون، والحاكمة لاختلاف وتنوع مذاهبها فى الفروع والجزئيات والمتغيرات ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

وفى آيات القرآن الكريم جاء الحديث عن «وحدة الأمة»، فريضة جامعة لتنوعها فى الشعوب والقبائل والألوان واللغات ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وفى القرآن الكريم شاعت القيم الثوابت، التى صيغت «حضارة الأمة» المدنية - بصيغة دين الإسلام، فاصطبغ «النسبى» بـ «المطلق» لأول مرة فى تاريخ الحضارات ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨].

ولهذه الجوامع الأربعة.. فى العقيدة.. والشريعة.. والأمة.. والحضارة.. توحدت «دار الإسلام» فعرف الوطن الإسلامى «الأممية» الجامعة للأقاليم و«الولايات» والأقطار، التى تتمايز فى إطار وحدة «دار الإسلام».. فهى «المحيط» الجامع الذى يحتضن «جُزُر» الشعوب والقبائل والأجناس واللغات والقوميات.. جَعَلْنَا إلهياً، وإرادةً ربانية، عبرت عنها آيات القرآن الكريم.

عيد الميلاد

ولأن هذا القرآن الكريم قد بدأ نزوله فى شهر رمضان.. الشهر الذى كان يتحنت به.. يتعبد.. فيه محمد بن عبد الله ﷺ قبل البعثة فى غار حراء، مستخلصاً نفسه استخلاصاً كاملاً من وثنية الجاهلية وجاهلية وثنياتها، وباحثاً عن الدين الحق، ومتخذاً لذلك بقايا الحثيفية من ملة إبراهيم الخليل - ﷺ - سبيلاً.

ولأن لحظة إنبثاق النور القرآنى، قد كانت فى ليلة القدر.. إحدى الليالى الوتر فى العشر الأواخر من شهر رمضان سنة ١٢ ق.. هـ سنة ٦١٠ م.. فلقد غدت هذه الليلة.. ليلة ميلاد النور القرآنى - خيراً من ألف شهر ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ (٣) تَنْزِيلُ الْمَلَكَةِ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (٤) سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ١-٥]. فلقد غدا هذا الشهر، الذى شرف بهذه الليلة، وبلحظة انبثاق النور القرآنى فيها، غدا ميقات واحدة من الفرائض الإسلامية.. فريضة الصوم.. رابع الأركان الخمسة للإسلام.. فإقامة هذا الركن، وأداء هذه الفريضة الإسلامية، فى هذا الشهر العظيم، هو الاحتفال الإسلامى بنزول القرآن الكريم، عيد ميلاد أمة الإسلام، ولحظة التأسيس للدين القيم..

ومع أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً، منها أربعة حُرُم - هى رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم - ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦].

ومع أن شهر رمضان ليس من هذه الأشهر الحُرْم، فلقد فاق في الفضل هذه الأشهر الفضيلة، وذلك بسبب نزول القرآن فيه.. فالأشهر الحُرْم: هدنة سلام، لا يجوز فيها القتال.. وموسم تجارات لتنمية زينة الحياة الدنيا.. بينما رمضان قد غدا عيد ميلاد الوحي الخالد، والظرف الزماني لانبثاق نبي السماء العظيم - القرآن الكريم - الذي ولدت من بين دفتيه الرسالة الخاتمة الخالدة لخير أمة أخرجت للناس - رسالة الدين والدنيا.. والدنيا والآخرة - للأمة الوارثة لجميع موارث النبوات والرسالات، والمؤتمنة على دين الله الواحد في مرحلة اكتماله بشرية محمد ﷺ ..

ولهذه الحكمة.. وإعراباً عن هذا التكريم لهذا الشهر المعظم - شهر رمضان - كان انفراده واختصاصه بالذكر - دون الشهور الأخرى - في القرآن الكريم.. فلم يُذكر من أسماء الشهور في القرآن اسم سواه..

ولم يكن اختصاص رمضان بالذكر في القرآن الكريم لأنه ميقات فريضة الصيام.. فالحج - وهو كالصوم واحد من أركان الإسلام - أشهر معلومات - هي شوال وذو القعدة وذو الحجة - ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

ومع ذلك لم يُذكر اسم أي منها في القرآن الكريم - رغم أن فيها شهرين من الأشهر الحرم..

وكذلك كان الحال مع شهر ربيع الأول، الذي حدثت فيه الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، فتم فيه إنقاذ الدعوة من الحصار، والتأسيس للدولة، والفتح في الدين.. ومع ذلك لم يُذكر هذا الشهر في القرآن.. كما لم يجعله الإسلام ميقات الصيام، كما كان الحال في الشريعة الموسوية، عندما كان الصوم احتفاءً بنجاة موسى - عليه السلام - من فرعون.

هكذا.. لا يترك القرآن الكريم الإجابة عن سؤال الباحث عن «حكمة» هذا التوقيت، وذلك الاختصاص لمجرد الاجتهاد والاستنتاج.. فأياته البينات قد تحدثت عن «لحظة الميلاد» للأمة الإسلامية الخاتمة، تلك التي تجسدت في لحظة «الظهور للدين» الذي ميز

هذه الأمة، وجعل من شريعتها الطور الرسالى الخاتم لرسالات الدين الإلهى الواحد، والكمال والاستكمال لمكارم الأخلاق.. ولقد كانت بداية هذه اللحظة هى نزول «الروح الأمين» على «الصادق الأمين» بأولى آيات القرآن الكريم، لحظة «مطلع الفجر» فى ليلة من الليالى الوتر، فى العشر الأواخر من رمضان فى «غار حراء»..

فى هذه اللحظة، التى أضاءت فيها الأرض ببناء السماء ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١- ٥]. بدأ نزول القرآن فى ليلة القدر.. وهى لحظة «مطلع الفجر» - الذى هو مولد النهار - وفيها نزل الكتاب - الذى ولدت منه الأمة - عندما خرجت عقيدتها وشريعتها وحضارتها، ووجدتها فى «الأمة.. والدار» من بين دفتى هذا الكتاب الكريم.

ولأن هذا «الميلاد» كان فى شهر رمضان، فلقد كان تكريمه وصومه - دون غيره من الشهور - الاحتفال الإسلامى بهذا العيد لهذا الميلاد..

ولأن هذا الميلاد كان ميلاد الوحي المؤسس للأمة، فلقد شاء الله أن تكون فريضة الاحتفال به - فريضة الصوم - هى مدرسة بناء الإرادة الإسلامية، المجددة، أبدا لفتوة الأمة، كى تستعيد دائماً عافية الميلاد الجديد، وصحة الاجتهاد والتجديد، الكاشف عن فعالية كتاب التأسيس.. فقال، سبحانه وتعالى، وهو يشرع لهذه الفريضة. ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وهكذا نجد أنفسنا أمام «الحكمة» التى جعلت صيامنا فى رمضان، وليس فى شهر من الأشهر الحُرْم.. وليس، أيضاً فى ذكرى نجاة الإسلام ورسوله وأمتة - بالهجرة - من الحصار والاقتلاع.. أمام «الحكمة» التى جعلت صيامنا إحياء لذكرى نزول القرآن، الذى مثل «الرحم» الذى ولدت منه هذه الأمة، عندما خرجت مقوماتها وثوابتها والروح السارية فى حضارتها والصبغة المميزة لعمرانها.. عندما خرج كل ذلك من بين دفتى القرآن الكريم، ومن سور وآيات هذا النبأ العظيم.

فكيف يكون الاحتفال؟

وإذا كان احتفال الناس، أفراداً وأسرّاً وشعوباً وأمماً، بالأعياد والمناسبات، لا بد وأن تصطبغ مظاهره وتعكس وقائعه معاني ودلالات الحدث الذي به يحتفلون، ولتذكراه يحيون.. إن كان انتصاراً عسكرياً، فإن مظاهر القوة ومعالمها تطبع وقائع الاحتفال.

وإن كان استقلالاً عن الاستعمار، أو تحريراً للثروات، أو استرجاعاً للأرض.. إلخ.. إلخ.. صبغت معاني الذكرى احتفالات الذين يتذكرون ويحتفلون.. فإن احتفال المسلمين، عندما يصومون شهر رمضان، بذكرى «اللحظة» التي بدأ فيها نزول القرآن، على قلب رسول الإسلام ﷺ مطلوب منه - من هذا الاحتفال - أن يصطبغ بصبغة ذلك الحدث العظيم.. نزول القرآن، الذي كان «الرحم» الذي ولدت منه المقومات التي صنعت أمة الإسلام، ومثلت الروح السارية والضامنة لتواصلها الحضارى على مر الدهور.

إن تأمل هذه المعاني، وتدبر هذه الحقائق، سيضع يدنا على حجم «الخلل» والقصور» اللذين أصابا ويصيبان «معاني» ومعالم» احتفالنا فى رمضان بذكرى نعمة نزول «النبأ العظيم»!

ليس فقط فى تحول شهر الصوم إلى شهر للكسل وتدنى الإنتاج.. بينما هو، فى حقيقته، «مدرسة تربية الإرادة» على الفتوة التى تجعل منه التجديد للطاقات والملكات والقدرات التى تعين الأمة على قهر المخاطر والتحديات، وتنمية معالم الابتكار والابداع.

وليس، فقط لوقوف الأكثرين عند «الطرب» لسماع القرآن.. واكتفاء الكثيرين بمجرد «تلاوته» بينما لا «يتدبره» إلا الأقلون!.. فلا طرب السماع، ولا مجرد التلاوة.. بل ولا حتى الوقوف عند «التدبر للمعاني» بكافٍ فى الاحتفال الذى يحيى المعنى الحقيقى لهذا العيد الذى ولدت فيه أمة الإسلام..

لقد غدت أمانينا - فى التعامل مع القرآن الكريم - أن نكثر من حافظيه.. ننفق فى ذلك الأموال، ونعقد له الاحتفالات، ونوزع الجوائز على الحفاظ.. ورغم ما فى ذلك من خير كثير، يربطنا بلغة القرآن، ويقوم السنننا بأسلوبه المعجز وبيانه الأخاذ.. إلا أن الوقوف عند الحفظ لم يكن هو المقصد من وراء الوحي بهذا النبأ العظيم.. حتى أن المرء ليدهش

- من قرط ما وصلنا إليه - عندما يعلم أن جيل الصحابة الفريد، الذي شهد الوحي، وغيره به وجه الدنيا ومجرى التاريخ، لم يكن فيه من حفاظ القرآن إلا عدد قليل! لقد كانوا فقهاء للقرآن، لا مجرد حفاظ له، وكانوا عاملين به ومجسدين لمقاصده، لا مجرد مرتلين لآياته!

فعبده الله بن مسعود - رضى الله عنه - يقول: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن».. أما عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - فهو القائل - تعبيراً عن نوع علاقة الصحابة بالقرآن.. ونبوءة بالحال الذى صرنا إليه نحن -: «كان الفاضل من أصحاب رسول الله - ﷺ - فى صدر هذه الأمة لا يحفظ من القرآن إلا السورة أو نحوها، ورزقوا العمل بالقرآن. وإن آخر هذه الأمة يقرءون القرآن، منهم الصبى والأعمى ولا يرزقون العمل به» (١).

ففى عصر الازدهار، الذى غير فيه الجيل الفريد من الصحابة وجه الدنيا ومجرى التاريخ - بالقرآن - كانت الغلبة لفهم القرآن وفقه مقاصده والعمل به.. وليس للحفظ والتكرار.. بينما ارتبط عصر تراجع الحضارى بغلبة منهاج الحفظ وكثرة أعداد الحفاظ، والمفاخرة بكثرة المحفوظات.. وما زلنا - مع شديد الأسف - نقف من القرآن عند الحفظ والتكرار، والاحتفال بالحفظ والحافظين، رغم أن المعاجم والتقنيات الحديثة قد فاقت فى الحفظ ملكات الحفاظ!



إن نزول القرآن الكريم إنما مثل لحظة الميلاد لأمة الإسلام: لأنه مثل «النور» الذى خرجت إليه الأمة من ظلمات الجاهلية.. ومثل «الهدى» الذى نعمت به بعد حيرة الضلالات.. وفى كلمة واحدة جامعة، فلقد مثل القرآن الكريم ينبوع «الإحياء» الإسلامى، الصالح دائماً وأبداً لطفى صفحات الجمود والتقليد والموات، بما يقدم من سبل للاجتهاد والتجديد والإبداع..

(١) القرطبى [الجامع لأحكام القرآن] ج ١ ص ٤٠، طبعة دار الكتب المصرية.

قد «الإحياء» في كل ميادين العمران - عمران النفس الإنسانية بما يهذبها ويرتقي بملكاتها.. وعمران الواقع المادي بما يحسنه ويجمله من ألوان المدنية - هذا «الإحياء» الإسلامي هو أخص المصطلحات المعبرة عن رسالة هذا «الينبوع» الذي نصوم رمضان احتفالاً بذكرى لحظة نزوله على قلب رسولنا محمد بن عبد الله ﷺ، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤].

فنحن إذ نصوم رمضان، إنما نحتفل بذكرى اللحظة القدسية التي بدأ فيها نزول «النبي العظيم»، ذلك «الينبوع الإلهي الذي مثل «الرحم» الذي ولدت منه الأمة الخاتمة، ومن بين «فتية» خرجت المقومات الثابتة للرسالة العالمية الخاتمة - في «العقيدة».. و«الشريعة».. و«القيم» التي ميزت «الحضارة» بالروح الخالدة، رغم تلورها عبر الزمان والمكان.. كما وحدثت «الأمة»، مع التنوع في القبائل والشعوب والأقوام.. وكذلك وحدث «دار الإسلام»، مع التمايز في خصوصيات الأقاليم والأوطان.

وإذا كانت مصداقية «رسالة» أي احتفال بذكرى لحظة الميلاد، هي في مدى النجاح الذي يحققه الاحتفال في حضور «المعنى والغزى» إلى واقع الذين يحتفلون.. فهل ننجح - في رمضان - في استعادة روح «الإحياء» الإسلامي، الذي مثله القرآن العظيم، عندما أخرج هذه الأمة من الظلمات إلى النور؟

لنحاول.. ولنجتهد.. فكل مجتهد نصيب..

لقد من الله، سبحانه وتعالى، علينا «بحفظ» هذا الذكر الحكيم ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] لكنه اقترض علينا «إقامة» هذا الدين - لتجدد بإقامته «الأمانة» التي حملناها عندما سعدنا بنعمة التدين بهذا الدين العظيم.



الفصل الأول

فى حقوق الإنسان

فى ١٨ صفر سنة ١٣٦٩ هـ - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان»، ذلك الذى جَسَّدَ وَقَنَّنَ ثمرات جهود ونضالات إنسانية كثيرة، فى حقول الفكر وميادين المعاناة، على درب سعى الإنسان لتقنين ماله من حقوق فى مواجهة قوى الاستبداد والاستغلال..

وإذا كانت هناك شواهد عديدة على أن فلسفة مبادئ هذا «الإعلان» قد جاءت امتداداً لفلسفة فكرية الحضارة الغربية - أولاً وبالدرجة الأولى - فى حقوق الإنسان.. فإن هناك شواهد أكثر وأكثر على أن التطبيق لمبادئ هذا «الإعلان» قد ظل حتى الآن - فى كثير من الحالات - وقفاً على الإنسان الغربى قبل سواه وأكثر من سواه.. إن لم يكن دون سواه؟!..

وإذا كان المقام مقام المقارنة بين عطاء الإسلام فى هذا الميدان وعطاء هذا «الإعلان».. فإن هناك ما هو أهم من الفارق الزمنى والعراقة التاريخية التى جعلت عطاء الإسلام فى ميدان حقوق الإنسان سابقاً على هذا «الإعلان» بما يقرب من أربعة عشر قرناً من الزمان.. هناك تُمَيِّزُ فلسفة الإسلام إزاء حقوق الإنسان عن فلسفة الحضارة الغربية التى جسدها وقننها هذا الإعلان.. فالفوارق بين النظرة الإسلامية والنظرة الغربية لحقوق الإنسان ليست، فقط، زمنية.. ولا كمية.. وإنما هى، أيضاً وبالدرجة الأولى «نوعية» و«كيفية».. وتلك هى المهمة التى تطمح للبرهنة عليها، والتمثيل لها، هذه الصفحات..

واجبات.. وليست مجرد حقوق

إن هذا الذى عرفته فكرية الحضارة الغربية، حديثاً، فى باب «حقوق الإنسان»، قد عرفته الحضارة الإسلامية، بل ومارسته، قديماً، لا كمجرد «حقوق» للإنسان، وإنما «كفرائض إلهية وتكاليف وواجبات شرعية»، لا يجوز لصاحبها - الإنسان - أن يتنازل عنها أو يقرط فيها، حتى يمحض اختياره إن هو أراد..

وتلك زاوية لرؤية القضية، ودرجة فى تناولها، لا شك أنها إضافة «نوعية» و«كيفية» تزيد هذا الفكر غنى وأصاله وعمقاً، وتوفر له المزيد من الفعالية وقوة التأثير..

ولقد أجمعت الشريعة الإسلامية هذه الحقيقة عندما جعلت الحفاظ على «النفس» و«الدين» و«العقل» و«العرض» و«المال» - وهى جماع السياج الحافظ والمحقق لحقوق الإنسان - عندما جعلتها فرائض إلهية وتكاليف شرعية، وليست مجرد «حقوق» يجوز التنازل عنها، حتى بالاختيار.. بل لقد جعلتها «فرائض كفائية» - اجتماعية وهى أكد، فى نظر الشريعة، من «فرائض العين» - الفردية.. فتخلف فرض الكفاية تأثم به الأمة، بينما الإثم بتخلف فرض العين خاص بالذات الفردية..!

● **فالحفاظ على «الحياة»**، بنظر فكرية الحضارة الغربية، هو «حق» من حقوق الإنسان.. لكن لصاحب هذا «الحق» حرية التنازل عنه بالاختيار.. ولذلك لا تجرم هذه الحضارة من يتنازل عن حقه فى الحياة بالانتحار.. أما النظرة الإسلامية فإنها ترى فى الحفاظ على الحياة فريضة إلهية وواجباً شرعياً، لا يجوز، حتى لصاحبها، أن يقرط فيها.. بل لقد أوجبت عليه القتال حتى النصر أو الشهادة دفاعاً عن مقومات هذه الحياة، كما حرمت عليه القنوط الذى يقوده إلى الانتحار، الذى رآته جريمة يآثم مرتكبها إثمًا كبيراً..

● **و«العلم»**.. فى فكرية الحضارة الإسلامية، ليس مجرد «حق» من حقوق الإنسان.. بل هو - كالنظر والتفكير - فريضة إلهية وتكليف شرعى واجب، يآثم الإنسان إن هو قرط فيه.. ولا يجوز له التنازل عنه بحال من الأحوال.. بل إن النفقة والتخصص والبراعة فى مختلف العلوم والمعارف تزيد فى الدرجة تأكيداً وفى مراتب الفريضة

علوا إلى الحد الذي جعلها الإسلام «فرض كفاية».. أي فريضة اجتماعية، أشد تأكيداً من الفرائض العينية - الفردية.. ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَصْرُ مِنَ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]..

● و«المشاركة في الشؤون العامة» سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.. إلخ.. أي الإسهام الإيجابي.. قدر الطاقة.. في إقامة الاجتماع الإنساني وال عمران البشري الراشد.. في النظرة الإسلامية، ليس مجرد «حق» من حقوق الإنسان.. وإنما هي فريضة واجبة! لأنها جزء من إقامة فريضة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ﴿وَلِتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، التي تتحقق بإقامتها خيرية الأمة ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وتتغنى عنها اللعنة ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٧٩].. بل إن التفريط في هذا الواجب إنما يفتح على المفراط باب الخروج من جماعة الأمة - والعياذ بالله -... فمن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم!..

فالمشاركة الإيجابية في الشؤون العامة ليست مجرد «حق».. ولذلك، فإن «السلبية» في النظرة الإسلامية، ليست حقاً من حقوق الإنسان، حتى وإن اختارها دون إكراه؟!

● و«الحرية».. رأتها و تراها حضارتنا الإسلامية فريضة إلهية وواجباً شرعياً، هي الأخرى! لأنها مساوية «للحياة».. ولقد أدرك علماءنا السر في جعل «تحرير الرقبة» كفارة عن «القتل الخطأ».. فنبهوا على ما في الرق والعبودية من معنى «الموت»، وما في العتق والحرية من معنى «الحياة»!.. فمن أخرج من الحياة نفساً، بقتلها خطأ، فعليه أن يُدخل في الحياة نفساً أخرى، بتحريرها من موت الاسترقاق.. وفي تفسير قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ

يُصَدِّقُوا ﴿[التساء ٩٢].. يقول علماؤنا: «إنه - (أى القتال) - لما أخرج نفسه من جملة الأحياء، لزمه أن يدخل نفسه مثلها فى جملة الأحرار: لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها، من قبل أن الرقيق ملحق بالأموات، إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكماً ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِنَّا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] (١).

وليس ذلك يغريب على حضارة دين ذهب قرآنه الكريم إلى أن جعل هذا الواجب - «الحرية» - جماع رسالة خاتم الرسل والأنبياء ﷺ .. فغايات الرسالة، فى الجانب الإنسانى، هسيافة الإنسان: للمشاركة فى شئون أمته .. والمراعى للحلال والحرام فى علاقاته بالأشياء .. والمتحرر من القيود والأغلال ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

● و«العدل» .. فى النظرة الإسلامية فريضة .. وليس مجرد «حق» .. وهو يعنى تحقيق التوازن والوسطية، التى تحقق التكامل بين الإنسان وبين الجفاعة - كعضو فى جسد حى .. - والإسلام لا يقف بهذا العدل عند الجانب القانونى وحده، وإنما يعممه فى كل الميادين .. ومنها ميدان الثروات والأموال - العدل الاجتماعى ..

فالملكية الحقيقية - ملكية الرقبة - فى الثروات والأموال إنما هى لله، سبحانه وتعالى .. وللإنسان فى المال ملكية الاستخلاف عن المالك الحقيقى .. ملكية مجازية، هى الحياة المحققة للوظيفة الاجتماعية للمال، مضبوطة بضوابط الشريعة، التى هى بنود عقد وعهد استخلاف الله للإنسان فى هذه الأموال والثروات .. ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧] .. وإذا كان المسلم يستعيز بالله من الفقر والكفر لأنهما صنوان .. فإنه منهى عن الاستبداد بالمال والإنفراد بثمراته، لأن ذلك هو الطريق إلى الطغيان ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْفٍ﴾ (٦) أن رآه استغنى ﴿[العلق: ٦ - ٧] .. هكذا تتجلى مذهبية الوسطية الإسلامية فى ملكية الأموال والثروات ..

(١) النيسنى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ج ١ ص ٦٨٩، طبعة القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ.

وإذا كان القرآن الكريم يحدد نطاق الإنفاق عندما يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].. فإن الرسول الكريم ﷺ، هو القائل: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له.. قال (الراوي: الصباحي أبو سعيد الخدري، رضى الله عنه) فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل»^(١).. وهو القائل في التكافل - المعقق للتوازن - العدل - كمعيار للدخول أو الخروج في ذمة الله ورسوله: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة»^(٢) أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى»^(٣).. وعلى هذا الدرب سارت تطبيقات الحضارة الإسلامية.. فوجدنا الراشد الثاني عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، يقسم: «والذى نفسى بيده! ما من أحد إلا له في هذا المال حق، أعليه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدهم.. فالرجل وبلاؤه.. والرجل وقدمه.. والرجل وغناؤه.. والرجل وحاجته.. هو مالهم يأخذونه، ليس هو لعنر ولا لآل عمر»^(٤)، ووجدنا الراشد الرابع على بن أبى طالب، كرم الله وجهه، يقول: «إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى!.. إن الغنى في الغربة وطن، والفقر في الوطن غربة.. وإن المقل غريب في بلده.. أنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية، لا فضل فيه لأحد على أحد!..»^(٥).. فوجدنا الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، رضى الله عنه، الذى أعاد إقامة ميزان العدل، بعد أن اختل - يعلن في الناس أن «المال نهر أعظم.. والناس شربهم»^(٦) فيه سوا»^(٧).

(١) رواه مسلم وأبو داود والإمام أحمد.

(٢) العرصة: المحلة والناحية والحي.

(٣) رواه الإمام أحمد.

(٤) (طبقات ابن سعد) ج ٢ ص ١٥٠، ٢١٦، ٢١٩ طبعة القاهرة - دار التحرير.

(٥) «نهج البلاغة» ص ٢٠٨، ٢٧٢، ٢٦٦ طبعة القاهرة - دار الشعب و(شرح نهج البلاغة لابن أبى الخضير ج ٧

ص ٢٧ - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م).

(٦) الشرب: النصيب، والماء.

(٧) الأصفهاني: (كتاب الأغاني) ج ٩ ص ١٢٧٥، طبعة القاهرة - دار الشعب.

فالعادل فريضة.. وليس مجرد حق من الحقوق - وفي سبيلها يجب الجهاد، حتى النصر أو الشهادة.. وفي ذلك يقول ابن حزم الأندلسي (٢٨٤هـ - ٥٦٦هـ / ٩٩٤م - ١٠٦٤م): «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، ويمسكن يكتنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة.. ولا يحل تسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه لمسلم أو لذمي.. وله أن يقاتل عن ذلك، فإن قُتل فعلى قاتله القود، وإن قُتل المانع فعلى لعنة الله؛ لأنه منع حقاً، وهو طائفة باغية. قال تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلَا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]. ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق.. وبهذا قاتل أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، مانع الزكاة»^(١).

(إنها فلسفة متميزة، للإسلام وحضارته، في هذا الميدان.. فالأمر ليس مجرد «حقوق» للإنسان.. وإنما هي فرائض إلهية، وتكاليف شرعية.. لأن الغاية من خلق الإنسان، وهي عبادته لله، سبحانه وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لا تتحقق في صورتها المثلى، إلا بإقامة الدين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بصلاح الدنيا.. فصالح دنيا الإنسان واجب ديني، يتوقف عليه تحقيق واجب إقامة الدين، الذي هو الهدف من خلق الإنسان، وخلافته عن الله.. وبعبارة الإمام الغزالي (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ / ١٠٥٨م - ١١١١م): «فإن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا.. فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من الكسوة والسكن والاقوات والأمن.. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية.. وإلا، فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاها إلى سعادة الآخرة؟.. فإنن بان أن نظام الدنيا أعنى مقادير الحاجة، شرط لنظام الدين»^(٢).

(١) ابن حزم: (كتاب المحلى) ج ٦ ص ١٥٩. طبعة القاهرة - المنيرية.

(٢) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٥ طبعة القاهرة - ضمن مجموعة مكتبة صبيح - بدون تاريخ.

وإذا كان القرآن الكريم يحدد نطق الإنفاق عندما يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].. فإن الرسول الكريم ﷺ، هو القائل: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له.. قال (الراوي: الصحابي أبو سعيد الخدري، رضى الله عنه) فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل»^(١).. وهو القائل في التكافل - المحقق للتوازن - العدل - كمعيار للدخول أو الخروج في ذمة الله ورسوله. «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة»^(٢) أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى»^(٣).. وعلى هذا الدرب سارت تطبيقات الحضارة الإسلامية.. فوجدنا الراشد الثاني عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، يقسم: «والذي نفسى بيده! ما من أحد إلا له في هذا المال حق، أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدكم.. فالرجل وبلاؤه.. والرجل وقدمه.. والرجل وغناؤه.. والرجل وحاجته.. هو مالهم يأخذونه، ليس هو لعمر ولا لآل عمر»^(٤)، ووجدنا الراشد الرابع على بن أبى طالب، كرم الله وجهه، يقول: «إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى!.. إن الغنى في الغربية وطن، والفقر في الوطن غربة.. وإن المقل غريب في بلده!.. أنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية، لا فضل فيه لأحد على أحد!..»^(٥).. ووجدنا الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، رضى الله عنه، الذى أعاد إقامة ميزان العدل، بعد أن اختل - يعلن في الناس أن «المال تهر أعظم.. والناس شريهم»^(٦) فيه سواء»^(٧).

(١) رواه مسلم وأبو داود والامام أحمد.

(٢) العرصة: المحلة والناحية والحي.

(٣) رواه الإمام أحمد.

(٤) «طبقات ابن سعد» ج ٣ ص ١ ص ٢١٦، ٢١٩، طبعة القاهرة. دار التحرير.

(٥) «نهج البلاغة»، ص ٢٠٨، ٢٧٢، ٢٦٦، طبعة القاهرة. دار الشعب و(شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ج ٧

ص ٢٧. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م).

(٦) الشرب النصيب والماء.

(٧) الاصفهاني: (كتاب الاغانى) ج ٩ ص ٢٢٧٥، طبعة القاهرة. دار الشعب.

فالعادل قريضة.. وليس مجرد حق من الحقوق.. وفي سبيلها يجب الجهاد.. حتى النصر أو الشهادة.. وفي ذلك يقول ابن حزم الأندلسي (٢٨٤هـ - ٤٥٦هـ / ٩٩٤م - ١٠٦٤م): «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا يد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف يمثل ذلك، ويمسكن يكتنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة.. ولا يحل لمسلم اضطرب أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه لمسلم أو لدمي.. وله أن يقاتل عن ذلك، فإن قُتل فعلى قاتله القود، وإن قُتل المانع فإلى لعنة الله! لأنه منع حقاً، وهو طائفة باغية. قال تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]. ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق.. وبهذا قاتل أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، مانع الزكاة»^(١).

إنها فلسفة متميزة، للإسلام وحضارته، في هذا الميدان.. فالأمر ليس مجرد «حقوق» للإنسان.. وإنما هي فرائض إلهية، وتكاليف شرعية.. لأن الغاية من خلق الإنسان، وهي عبادته لله، سبحانه وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لا تتحقق في صورتها المثلثي، إلا بإقامة الدين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بصلاح الدنيا.. فصلاح دنيا الإنسان واجب ديني، يتوقف عليه تحقيق واجب إقامة الدين، الذي هو الهدف من خلق الإنسان، وخلافته عن الله.. وبعبارة الإمام الغزالي (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ / ١٠٥٨م - ١١١١م): «فإن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا.. فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من الكسوة والسكن والاقوات والأمن.. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية.. وإلا، فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاها إلى سعادة الآخرة؟.. فإذاً بان أن نظام الدنيا أعنى مقادير الحاجة، شرط لنظام الدين..»^(٢)!

(١) ابن حزم - (كتاب الحلى) ج ١ ص ١٥٩ - طبعة القاهرة - المنيرية.

(٢) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٥ مطبعة القاهرة - ضمن مجموعة - مكتبة ضبيح - بدون تاريخ.

فكل مقومات صلاح دنيا الإنسان - المعبر عنها بحقوق الإنسان - هي - بنظر الإسلام - فرائض وضرورات، وليست مجرد «حقوق» يجوز التنازل عنها، حتى لو كان هذا التنازل طواعية واختياراً.. وسبحان الله العظيم الذي علمنا أن عبادتنا إياه إنما هي الشكر على ما أفاضه علينا من مقومات الأمن - المادي والمعنوي - في هذه الحياة.. ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٤) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٣، ٤].

ومطلق الإنسان.. وليس امتيازاً للإنسان على إنسان

وإذا كانت هذه الإشارات كافية في تقرير حقيقة تميز فلسفة الإسلام وحضارته في قضية «الحقوق».. حقوق الإنسان.. فإن للإسلام وحضارته تميزاً آخر في «إنسان» هذه الحقوق..!

فتطبيقات الحضارة الغربية في ميدان حقوق الإنسان شاهدة على أن الإنسان الذي استحق أن تكفل له هذه الحقوق إنما هو الإنسان الأبيض قبل سواه وأكثر من سواه، وفي أحيان كثيرة دون سواه!..

فإنسان الحقبة اليونانية، صاحب الحقوق، كان القلة الحرة - السادة - المشتغلة بالعمل الذهني.. وإنسان الغرب الحديث والمعاصر، صاحب الحقوق، كاد أن يكون الإنسان الغربي دون سواه..

وإذا كان الواقع الصارخ من حولنا يغني عن ضرب الأمثال.. فإننا نتخير مثالين شاهدين على هذا التمييز.

● لقد عشنا حيناً من الدهر.. وكثمرة من ثمرات الغفلة والغزو الفكري.. تلقن أبناءنا في المدارس والجامعات، أن من أسباب تهضاتنا وثوراتنا الحديثة ما أشاعته مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون Wilson (توماس وودرو) (١٨٥٦م - ١٩٢٤م) - الذي حكم الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنة ١٩١٣م وسنة ١٩٢١م - ما أشاعته مبادئه الأربعة عشر من انتعاش لحقوق الإنسان، وخاصة في مجال حقه في «تقرير المصير» عقب الحرب الاستغفارية العالمية الأولى..

لكننا عندما نتأمل هذه المبادئ، لا يصعب علينا أن نكتشف فيها عنصرية الرجل الأبيض وتمييزه بين أبناء حضارته الغربية وغيرهم في «حق تقرير المصير»..

(أ) فهذه المبادئ - التي خدعونا فقالوا إنها إعلان لحق الشعوب - كل الشعوب - في تقرير المصير - كانت - في حقيقتها - مبادئ التقنين لرحل القوى الغربية على مقدرات الشعوب الضعيفة.. وذلك عندما يدعو المبدأ الثالث منها إلى «إزالة الحواجز الاقتصادية بين الشعوب بقدر الإمكان».. في ظروف انعدم فيها تكافؤ الفرص ومقومات المنافسة الاقتصادية المتكافئة بين شعوب أمتنا - والأمم المماثلة - وبين شعوب الحضارة الغربية في ذلك التاريخ..

(ب) وهي مبادئ التمييز العنصري بين الشعوب في «حق تقرير المصير».. عندما تذكر هذا الحق صراحة وتعترف به بالنسبة للشعوب الأوروبية البيضاء، فينص المبدأ التاسع على «تعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع توزيع القوميات الإيطالية».. وينص المبدأ العاشر على «تقسيم النمسا والمجر تقسيماً يتفق مع توزيع قوميات الإمبراطورية».. وينص المبدأ الحادي عشر على «تعديل الحدود في شبه جزيرة البلقان بما يتفق مع الأوضاع التاريخية وتوزيع القوميات».. ومكوناتها القومية، وأوضاعها التاريخية..

فإذا ما جاءت هذه المبادئ إلى الملونين، وإلى أوطان شعوب الأمة الإسلامية على وجه الخصوص، اختفى منها تعبير «تقرير المصير»^{١٩}.. ورأينا المبدأ الثاني عشر يقرر تصفية الخلافة والسلطنة العثمانية، دون أن يذكر لشعوب هذه الخلافة أي حق في تقرير المصير.. فينص هذا «المبدأ» على «قصر حكم الأتراك على رعايا جنسهم، وتقرير حرية الملاحة في مضيق الدردنيل»^{٢٠}.. وذلك لأن إعلان هذه «المبادئ» قد تم في ذات الوقت الذي كان فيه الغرب يمهّد الطريق لتقسيم تركيا «دولة الرجل المريض» بين قواه الاستعمارية.. فكان أن اعترفت هذه «المبادئ» للرجل الأبيض - كشعوب أوروبية - بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.. واعترفت كذلك للرجل الأبيض - كمستعمر غربي - «بحقه» في تقرير مصائر شعوبنا الإسلامية نحن، رغباً عنا، وفي غيبة منا^{٢١}.. فقصوروا حكم الأتراك على جنسهم التركي.. واقتسموا المشرق العربي وفق معاهدة «سيكس-بيكو» السرية، التي عقدها سنة ١٩١٦ م.. وقررت الحركة الصهيونية - التي هي نبت

عربي، وشريك في المشروع الغربي - مصير فلسطين، من خارجها، ورغمًا عن شعبها، وذلك وفق وعد بلفور (Balfour ١٨٤٨م - ١٩٣٠م) الذي أعلن في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧م.. والذي وافق عليه الرئيس الأمريكي - صاحب «البادئ» - ويلسون، قبل إعلانه... ثم وافقت عليه فرنسا وإيطاليا.. ثم وضعوه في الممارسة والتطبيق بواسطة الانتداب البريطاني، الذي باركته «عصبة الأمم»، التي أقاموها سنة ١٩٢٠م.. وهي العصبة التي قالوا إن ميثاقها قد مثل أول تقنين معاصر لحقوق الإنسان!..

هذا هو موقف الغرب من مبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، وتلك هي المكاييل المختلفة - بل والمتناقضة والمتعارضة - التي يكيل بها في هذا الموضوع.. وهو لا يزال على موقفه هذا حتى الآن.. فكل صهيوني، من أي جنس ووطن ولغة وقومية، من «حقه»، وفق القانون الصهيوني، الذي تنفذه حراب الغرب، أن يقرر الاستيطان بفلسطين، فيقرر مصيرها ككيان للاستيطان الصهيوني.. في الوقت الذي يقف فيه الغرب، حتى اليوم، موقف العداء من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير!..



● وفي الوقت الذي كان فيه الغرب يقيم الدنيا، بل ويشن الحروب، يدعو «تحرير الرقيق».. حتى ولو كان هذا الرقيق خادماً في منزل - كان يسترق - يغزوه الاستعمارية الحديثة - الأمم والشعوب والقارات.. يسترق إنسانها، ويدمر ويمسح وينسخ موارثها وهويتها الحضارية.. بل ويقتلع بعضها اقتلاعاً ليحل محلها أبناءه البيض بالاستعمار الاستيطاني!..

حدث ذلك.. ولا يزال يحدث، في الوقت الذي اتخذ فيه الإسلام، منذ نزل قرآنه وبعث رسوله ﷺ، وقامت دولته، وتبلورت حضارته.. اتخذ فيه الموقف الواضع والحاسم الرافض للتمييز بين بني الإنسان..

فالإسلام يقرر أن التكريم الإلهي إنما هو للإنسان، مطلق الإنسان.. أي لبني آدم أجمعين، على اختلاف الألوان والعقائد والحضارات والشعوب والقبائل والأعراق ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى

كثير مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴿[الإسراء: ٧٠].. وبعد ذلك التكريم العام تكون التقوى معيار التفاضل بين المكرمين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

والحرية، التي هي فريضة إلهية وتكليف شرعي، ليست امتيازاً خاصاً، بل هي لكل الناس.. والراشد الثاني عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، عندما قال كلمته الحكيمة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟».. قالها ومقام الحديث عن إنسان نصراني - قبطي - وإبان الفتح الذي يقتضى، ضمن ما يقتضى، تمييزاً - لدواعي الأمن - بين الفاتحين وبين أهل البلاد المفتوحة، الذين لم يندمجوا بعد في أمة الفتح، بالمعنى القومى فضلاً عن المعنى الدينى..

والعدل، الذى أراده الله فريضة إنسانية، وليس مجرد «حق» من حقوق الإنسان.. قد جعله الإسلام لطلق الإنسان.. مسلماً كان أو غير مسلم.. بل صديقاً كان أو عدواً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

هكذا تميز الإسلام في «فلسفة» الحقوق المقررة للإنسان..

وهكذا تميز، أيضاً في «آفاق» الإنسانية، التى جعل لها هذه «الحقوق» فرائض إلهية وتكاليف شرعية، تأثم جميعاً إذا هى تكصت أو تخاذلت عن الجهاد فى سبيل تحقيق هذه الواجبات فى كل مناحى حياة الإنسان.. كل إنسان.. والله أعلم.



الفصل الثانى

فى الحرية

الحرية، هى المقابل المناقض للعبودية.. والحر: ضد العبد والرقيق.. وتحرير الرقبة: عتقها من الرق والعبودية.. فالحرية هى رخصة الإباحة التى تمكن الإنسان من الفعل أو الترك، المعبر عن إرادته، التى هى شوق إلى الفعل أو الترك، فى أى ميدان من ميادين الفعل، وبأى لون من ألوان التعبير الحر:..

وفى المصطلح القرآنى مقابلة بين الحر والعبد ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]..

ومن الماثورات الإسلامية كلمات الفاروق عمر بن الخطاب، رضى الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»..^١

وكما أن الحر هو الخالى من القيود المادية والقانونية التى تحد من حريته، فهو أيضاً المتحرر من سلطان الصفات والعادات الذميمة؛ لأنها تستعبد صاحبها.. وفى القرآن الكريم: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥].. أى حرّاً معتقاً من أمر الدنيا والحرص على شهواتها.. وفى الحديث النبوى الشريف: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار»..^(١) ذلك لأن الحريص عبد لما هو حريص عليه.. وفى ذلك يقول الشاعر:

وَرِيقُ ذَوْبِ الْأَطْمَاعِ رِقٌّ مُخَلَّدٌ

(١) رواه البخارى وابن ماجه.

ولما كان الإسلام، جوهر رسالته، هو إحياء للإنسان، يحرر ملكاته وطاقاته من استعباد الطواغيت، فيجعل هذه الملكات والطاقات خالصة لله، سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، كانت رسالته، في العقيدة والشريعة، تحرير الإنسان، وذلك حتى تتحرر فيه هذه الملكات ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].. فجميع أحكام شريعته تحرير، حتى عندما تحرم الخبائث: لأن اجتناب هذه الخبائث تحرير للإنسان من العبودية لها!.. ومن ثم فكل الإسلام إحياء بالحرية، يضع عن المؤمنين به القيود والأغلال - المادية والقانونية والخلقية - وينص ويذكر الملكات والطاقات الخيرة: لتغلب وتتغلب على القيود والأغلال، فتصبح قمة العبودية لله وحده هي ذروة الحرية والتحرير للإنسان!.. ولأن هذا هو جوهر ومقام الحرية في رسالة الإسلام، فلقد لاحظ المفسرون للقرآن الكريم سر التشريع الذي جعل كفارة القتل الخطأ تحرير رقبة من رق العبودية ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: ٩٢].. ذلك لأن الرق موت، والحرية حياة، فلما كان القاتل قد أخرج، بالقتل - نفساً من عداد الأحياء إلى عداد الأموات، فإن كفارة هذا الذنب - المعادلة له - هي تحرير رقبة، بإخراج صاحبها من عداد الأموات - بالرق - إلى عداد الأحياء - بالحرية والتحرير!..

ولما كان «الإسلام دين الجماعة»، الذي لا تكتمل إقامته إذا وقف عالم الإيمان به عند حدود الفرد المنعزل، حتى ولو استخلص كل نفسه - بالرهينة - للدين.. بل لا بد لإقامة فرائضه وواجباته وشرائعه من أمة ووطن، ومجتمع، ودولة، وعمران؛ لأن تكاليفه وفرائضه الاجتماعية - الكفائية - موجهة إلى الجماعة، ولا تقوم ولا تُقام إلا بالجماعة، بل وحتى فرائض الفردية أغلبها جماعية الإقامة والأداء.. وأداؤها في جماعة أزكية وأكثر ثواباً.. لأن هذا هو مكان الجماعة والجماعية في إقامة دين الإسلام وتحقيق شريعته، لم يقف الإسلام عند تحرير ذات الفرد وطاقاته وملكاته.. فلم يعرف الرهبانية

التي تغف عند تحرير الذات الفردية، وإنما جعل رهبانيته الجهاد الذي يحرر الأمم والشعوب والأوطان، فقال رسوله الكريم ﷺ: «إني لم أؤمر بالرهبانية»^(١) وإن الرهبانية لم تكتب علينا»^(٢) و«عليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام»^(٣) فكانت فتوحات الإسلام حروب تحرير للأمم والشعوب من عبودية الاستبداد الخارجي الذي فرضه على هذه الشعوب، يومئذ استعمار الفرس والروم، ومن الاستعباد الروحي والاجتماعي الذي فرضته على هذه الشعوب نظم الكهانة الدينية، والجور الطبيعي. والاستبداد السياسي.. في الكسروية الفارسية والقيصرية البيزنطية - وعن جوهر هذه الرسالة التحريرية عبر الصحابي «زيعة بن عامر التميمي»، عندما سأله «رستم» قائد الفرس: «ما الذي جاء بكم؟»..

.. فقال:

- «إن الله أبتعثنا، وجاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام»..

فهى رسالة تحرير.. وتحرير لمن شاء التحرر، بالحرية والاختيار!.. تحرير من عبادة العباد.. ومن ضيق الدنيا.. ومن جمود كهانة الأديان..

فالحرية والتحرير هى جوهر رسالة الإسلام.. ولأن إقامة الإسلام لا تكتمل إلا فى أمة، كان اختصاص رسوله ﷺ وشريعته بالجهاد لتحرير الأمم والشعوب، وبالدولة لحراسة الدين المحرر لهذه الأمم والشعوب..

ولأن شعوب الشرق، إبان ظهور الإسلام، قد أدركت هذه الحقيقة من حقائقه، فلقد انخرطت فى موكب فتوحاته ورعية دولته ولما يدخل الإيمان بعبوديته بعد فى قلوب هذه الشعوب!..

(١) رواه الداريمى

(٢) رواه الإمام أحمد.

(٣) رواه الإمام أحمد.

وإذا كانت الشرائع السابقة على الإسلام قد تميزت بالمحلية والمرحلية والاختصاص بقوم من الأقوام.. فلقد كانت عالمية الشريعة الإسلامية تحريراً للمؤمنين بها من قيد المحلية وعصبية القومية، وظفت المحلية والأقوام والشعوب والقبائل كلبنات في الأمة المنفتحة آفاقها دائماً وأبداً لكل من يخلص العبودية لله.. فكانت عالمية الإسلام تحريراً من ضيق أفق العصبية الجاهلية، وكان استيعاب الإسلام لمواريث النبوات والرسالات السابقة، وإضافته التي اكتمل بها دين الله الواحد - أي التصديق لما بين يديه، والهيمنة على ما بين يديه - كان ذلك تحريراً من التعصب للشرائع المحلية، وانفتاحاً لأبواب الحرية في شريعته التي استوعبت الشرائع، وأضافت إليها، ومن ثم أغنت عنها الذين آمنوا بها.. وفي عبارة «حاطب بن أبي بلتعة» ٣٥٠ ق. هـ - ٣٠ هـ / ٥٨٦ م - ٦٥٠ م - حامل كتاب رسول الله ﷺ إلى «المقوقس» - عظيم القبط: «إن لك ديناً لن تدعه إلا لما هو خير منه، وهو الإسلام، الكافي الله به فقد ما سواه»!..



وكما جاء الإسلام ليضع عن الإنسان إصر القيود التي صنعها الاستبداد، وأغلال العقائد الباطلة والشرائع المحرفة.. فلقد جاء ليفتح أبواب حرية الفكر والنظر أمام العقل الإنساني لينظر ويتدبر ويتفكر في ملكوت السموات والأرض.. وفي تاريخ الأولين والآخرين.. في الماضي والحاضر والمستقبل.. في كيف بدأ الخلق، ولماذا كان الخلق، وإلى أين المسيرة والمصير؟.. فكان حديث القرآن الكريم عن التعقل والتدبر والتفكير والتذكر والحكمة والاعتبار.. بل واستنقاره هذه الملكات الإنسانية لتعمل بكل ما وهبها الله من طاقات في النظر لاكتشاف ما أودع الله في عالم الشهادة من آيات وسنن وأسرار.. فبعد أن كان سبيل الإيمان - في طور الطفولة الإنسانية - هو إدهاش العقل بالعجرات المادية، إدهاشاً يشل طاقاته وقدراته على التفكير.. غدا النظر والتعقل السبيل للإيمان المؤسس على تبين ما في المخلوقات من حقائق وقوانين وآيات.. ﴿سَرِيهِمْ آيَاتُنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].. ولذلك رأينا الحديث المتكرر، في القرآن الكريم، الذي يستحث الإنسان على تنمية ملكات وطاقات النظر والتفكير، لتزداد مساحة الحرية الإنسانية - بالعلم والمعرفة - إزاء ما في الكون من قيود تتمثل في المجهول..

فالحديث عن التعقل يرد في القرآن - بصريح المصطلح - في تسعة وأربعين موضعاً.. وعن القلب - الذي هو أداة الفقه والعقل - في أكثر من مائة موضع.. وعن اللب - الذي هو جوهر العقل - في ستة عشر موضعاً.. وعن الذهى - بمعنى العقل - في موضعين.. وعن الفكر والتفكر في ثمانية عشر موضعاً.. وعن الفقه - الذي هو تجاوز علم المشاهد إلى علم الغيب - في عشرين موضعاً.. وعن التدبر - الذي هو النظر في العواقب والمستقبلات - في أربعة مواضع.. وعن الاعتبار في سبعة مواضع.. وعن الحكمة - التى هى الصواب والإصابة بواسطة العقل - في تسعة عشر موضعاً.. وانطلاقاً من هذا الرصيد، غير المسبوق في شريعة من الشرائع السابقة على شريعة الإسلام، رصيد التحرير للكات التعقل والتدبر والتفكر لدى الإنسان؛ ليتحرر من خوف المجهول، ويمتلك مفاتيح القوى التى سخرها الله له فى استعمار الأرض.. انطلاقاً من هذا الرصيد التحريرى. قال جمهور من فلاسفة الإسلام: إن أول واجب على الإنسان المكلف هو «النظر»؛ لأن النظر الحر - هو المحرر للكات الإنسان - وهو السبيل إلى الإيمان الدينى، الذى تبلغ به هذه الملكات قمة التحرر من استعباد الطواغيت..



وكما تجاوز الإسلام تحرير طاقات الإنسان إلى تحرير الشعوب من الاستعباد.. فلقد تجاوز تحرير الذين كانوا يعدون «أحراراً» إلى الدعوة لتحرير «الأرقاء»..

لقد ظهر الإسلام ونظام الرق - فى شبه الجزيرة العربية أو فيما وراءها - نظام علم، وبالغ القسوة، ويمثل ركيزة من ركائز النظميين الاقتصادى والاجتماعى لعالم ذلك التاريخ.. وإذا نظرنا إلى المحيط الذى ظهر فيه الإسلام وجدنا الروافد المتعددة دائمة الإمداد لنهر الرقيق الزاخر بالجديد من الأرقاء.. فالحروب الغدوانية.. والغارات الدائمة.. والفقر المدقع.. والعجز عن سداد الدين.. والحراية وقطع الطريق.. وأسواق النخاسة التى تعج بالصغار المجلوبين - فتیاناً وقتیان - كانت من المعالم الأساسية لكل المجتمعات، حتى لا نغالى إذا قلنا: إن الرقيق كان «العملة الدولية» لاقتصاد ذلك التاريخ..!

فلما جاء الإسلام، وقامت دولته بالمدينة، حرم وألغى كل المنابع والروافد التى تمد نهر الرقيق الجديد والمزید.. ووسع مصبات ذلك النهر، عندما حبيب إلى الناس عتق

الأرقاء وتحريرهم، بل وجعله مصرفاً من مصارف الأموال الإسلامية العامة، وصنقات المسلمين.. وعندما جعل العديد من كفارات العديد من الذنوب هي تحرير الأرقاء.. وعندما سن شرائع المساواة بين الرقيق ومالكه، في المطعم والمشرب والملبس، ودعا إلى حسن معاملته، والتخفيف عنه في الأعمال، حتى لقد أصبح الاسترقاق - في ظل هذه التشريعات - عبثاً اقتصادياً يزهد فيه الراغبون في الثراء، بعد أن كان مورداً من موارد الاستغلال..!

فلم يكن موقف الإسلام من «الحرية»، وعداؤه «العبودية».. إذا نظرنا إلى موقفه من نظام الرق - مجرد موقف «فكري».. نظري.. أخلاقي.. وإنما تجسد على أرض الواقع تجربة إصلاحية شاملة غيرت المجتمع الذي ظهر فيه تغييراً جذرياً.. بل إنه لم يقف بالرقائق عند حد العتق والتحرير، وإنما فتح أمامهم كل أبواب الارتقاء في السلم الاجتماعي، وفق المعايير التي اعتمدها الارتقاء الاجتماعي: التقوى، والبلاء في إقامة الدين والدولة والمجتمع الجديد.. حتى رأينا «بلالاً الحبشي» - الذي اعتقه أبو بكر الصديق - يقول عنه عمر بن الخطاب - وهو من هو شرقاً وحسباً ونسباً: «سيدنا - (أبو بكر) - أعتق سيدنا - (أبي بلال)»..!!

ولقد وقف التشريع الإسلامي بالاسترقاق عند أسرى الحرب المشروعة وحدها، وذلك ليبادلهم مع أسرى المسلمين.. بل وشرع لهذه الحالات، المحدودة العدد، «المن» و«الفداء» ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمَوْهُمْ فَشَدُّوا الرِّقَابَ فَإِمَّا مِنْهُمَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]..

ذلك هو إنجاز الإسلام في واقع التحرير للرقائق.. وهو إنجاز لا تحسب عليه «الردة» التي حدثت عندما استشرى الاسترقاق بعد اتساع الدولة، ودخول شعوب كان الرق فيها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً معقداً ومركباً.. والدولة الإسلامية ليست على حالها في ظل مناهج النبوة والراشدين..!



ولأن هذا هو مقام الحرية في الإسلام، فلقد كان ميحتها هو أول الياحث التي بدأت بها الفلسفة الإسلامية في تاريخنا الحضاري، بعد ظهور الإسلام.. ولقد دلت

ملابسات هذه النشأة على ارتباط «الحرية» بـ «المسؤولية» ارتباطاً عضوياً؛ لأن القضية التي أثارت الجدل فولدت البحث في هذه القضية، هي التغيرات التي أحدثتها الدولة الأموية في نظام الحكم الإسلامي، والصراعات التي حدثت بين المسلمين حول هذه التغيرات.. وهل القائلون بها مسئولون عنها؟.. يحاسبون عليها؟.. فهم أحرار مختارون؟.. أم أنهم غير مسئولين؟.. كلياً؟.. أو جزئياً؟.. ولا حساب عليهم؟.. لأنهم مسيرون مجبرون؟.. فنشأ مبحث الحرية - الذي عُبر عنه أحياناً بـ «الكلام في القدر» - مرتبطاً بالمسؤولية.. مسؤولية الإنسان..

ولقد تميزت نظرة الإسلام إلى «الحرية» عن نظرات كثير من الفلسفات والأنساق الفكرية الأخرى.. فالحرية في النظرة الإسلامية، ضرورة من الضرورات الإنسانية، وفريضة إلهية وتكليف شرعي واجب.. وليست مجرد «حق» من الحقوق الإنسانية، يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها إن هو أراد!.. فالرضا بالعبودية هو امتحان لن كرمه خالقه، واستخلفه في حمل أمانة استعمار الأرض، ورفع مقامه حتى على الملائكة المقربين!.. وفيه ظلم للنفس، سيحاسب عليه ذلك الذي يرضى لنفسه الرق والاستعباد!..

والحرية في الإسلام هي ضرورة إنسانية، لطلق الإنسان، وليست للإنسان المسلم وحده.. وعمر بن الخطاب عندما استنكر استعباد الناس - «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» ١٩ - كان «الناس» الذين يتحدث عنهم غير مسلمين..

وإذا كان الدين والتدين هو أغلى وأول ما يميز الإنسان، فإن تقرير الإسلام لحرية الضمير في الاعتقاد الديني لشاهد على تقديس حرية الإنسان في كل الميادين.. فهو حر حتى في أن يكفر، إذا كان الكفر هو خياره واختياره، طالما أنه لا ينشر كفره بين الناس فيعتدى على حريتهم في الاعتقاد الديني الذي يجعلونه مقوماً من مقومات الاجتماع الإنساني ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة ٢٥٦].. ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَنَّنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيْتُ عَلَيْكُمْ أَنلَرَكُم مَّوْجَهَا وَانْتَمَ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].. ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمْسَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ

النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» [يونس: ٩٩]. لقد أراد الله للناس الهدى والإيمان.. لكنه جعل لهم، مع هذه الإرادة الإلهية، الحرية والتخيير والتمكين.. فكان انتصار الإسلام للحرية الإنسانية في كل الميادين..

كذلك تميز الإسلام بمذهبه في «تطابق» الحرية الإنسانية و«آفاقها» و«حدودها»، تبعاً لتمييز فلسفته في مكانة الإنسان في هذا الوجود..

فالإنسان خليفة عن الله، سبحانه وتعالى، في عمارة الوجود.. ومن ثم فإن حريته هي حرية الخليفة، وليست حرية سيد هذا الوجود.. إنه حر، في حدود إمكاناته المخلوقة له.. والتي لم يخلقها هو!.. وهو حر، في إطار الملبسات والعوامل الموضوعية الخارجية، التي ليست من صنعه، والتي قد يستعصى بعضها على تعديله وتحويره وتغييره!.. هو حر، في إطار أشواقه ورغباته وميوله، التي قد لا تكون دائماً وأبداً ثمرات حرة وخالصة لحريته وإرادته الخالصة، وإنما قد تكون، أحياناً، ثمرات لمحيط لم يصنعه هو، ولم يورث ما كان له إلا أن يتلقاه!..

ثم إنه «الخليفة والوكيل والنائب الحر»، الذي يجب أن تظل حريته في إطار عقد وعهد الاستخلاف الإلهي له.. والذي تمثل الشريعة الإلهية مواده وبنوده وأطر حاكميته.. فهي عقد وعهد الاستخلاف والتوكيل..

وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، قد سخر للإنسان ظواهر الطبيعة وقواها.. ليتحرر من العبودية لها.. فإنه قد أقيم - أو أراد - إحياء بين قوى الإنسان وقوى الطبيعة، لتمتزج حريته بهذا التسخير المتبادل.. فهو أخ للطبيعة، بين قواها وقواها تسخير متبادل، هو أشبه ما يكون بالارتفاق، كل مرفق مسخر للمرفق الآخر، الأمر الذي يجعل الحرية الإنسانية حرية المخلوق.. المسنول.. لا حرية الذي لا يسأل عما يفعل.. الفعال لما يريد^(١)..



(١) انظر: د. محمد عمارة (الإسلام وفلسفة الحكم) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م. و(المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨ م.

الفصل الثالث

فى حرية الضمير

من الظواهر التى شاعت فى حياتنا الفكرية - فى العقود الأخيرة - ظاهرة الضيق بالرأى المخالف.. وحكم غير المختصين فى أعمال فكرية لا علاقة لتخصصهم العلمى بها، وقياسها بغير المعايير التى يجب أن تقاس بها^{١٩}.. والذهاب فى «ضييق الصدر الفكرى» إلى حد الحكم بالكفر على هؤلاء المخالفين^{٢٠}..

ويخطئ من يظن أن هذا السلوك الردىء وقف على بعض «الإسلاميين» الذين يكفرون نفراً من «العلمانيين».. ذلك أن سلاح التكفير هذا قد أصبح مشهوراً ضد العديد من فصائل الإسلاميين، توجهه ضدهم «دول» و«مؤسسات»، وليس مجرد كتاب أو مفكرين^{٢١}.. الأمر الذى يدعو إلى الاحتكام إلى الإسلام، طلباً للكلمة سواء فى هذا الأمر الخطير..

وإذا كان إسلامنا قد علمنا أن معرفة الحق هى السبيل إلى معرفة أهله، وأن الإسلام هو الحاكم على الرجال، دون أن يكون فى تصرفات «الرجال» - إذا تنكبت طريق الحق - ما يعيب الإسلام.. ومن ثم فإن على مختلف الفرقاء: الذين يدافعون عن الإسلام دفاع «الدية» التى قتلت صاحبها» من فرط حبها - غير الواعى - إياه؟!.. وأيضاً أولئك الذين يتلقفون صنيع هذه «الدية» لتشويه الدعوة المقدسة والنبيلة من أجل استكمال أسلمة الواقع والقانون فى مجتمعات المسلمين.. إن مختلف الفرقاء فى هذه القضية مدعوون إلى الاحتكام إلى «الحق»، كما تمثل فى أصول الإسلام - قرآناً وسنة - وفى فكر أعلامه، وفى تطبيقات هذه الأصول ومناهج هؤلاء الأعلام.. ومنهم علماء وأعلام الأزهر الشريف، على امتداد تاريخه العريق..

● قاله، سبحانه وتعالى، يعلمنا - بقرآنه الكريم - تفريده وحده، واختصاصه دون سواه بالحكم على العقائد والضمائر والأفئدة والقلوب؛ لأنه وحده صاحب العلم المحيط بما فيها، لم يعط شيئاً من ذلك لأحد سواه.. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ نَسْتُ مُؤْمِنًا تَبْغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعَدَّ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنْ اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤].

ولقد وقف أئمة تفسير القرآن الكريم وأعلامه أمام هذا التوجيه القرآني والقريضة الإلهية، وقفة ذات دلالة، فقالوا لنا: إن في هذا التوجيه الإلهي «من الفقه ياب عظيم، وهو أن الأحكام تناط بالمخاطب والظواهر، لا على القطع وإطلاع السرائر.. فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر..»^(١).

فعلى الذين يقلدون الكهانة الكنسية، باسم الإسلام، وأيا كانت مواقعهم، أن يتقوا الله في الإسلام - الذي لم يحفظوا كتابه، ولم يفقهوا علومه، ولم يكتبوا في فكره كتاباً واحداً..!

وعلى أعداء الشريعة، وأنصار «التغريب»، والمبشرين بالتبعية للحضارة الغربية، أن يعلموا أن هذه «الصغائر» ليست من الإسلام في شيء.. ومن ثم فلا حجة فيها على الإسلام..!

● ورسول الإسلام ﷺ، هو الذي تتعلم منه النهج والقنوة في هذا المقام.. لقد جاءه نجر من صحابته يحدثونه عن «الوساوس» التي جعلتهم «يشكون» في جوهر الدين ومحور التدين.. في ذات الله.. فلم يجزع رسول الله ﷺ.. ولم ينهرهم.. ولم يتصيد مواقف الضعف ليوجه الاتهامات.. بل وصف حالهم وقلقهم الفكري «وشكهم المنهجي» الباحث عن سبل اليقين بأنه «صريح الإيمان.. ومحض الإيمان» ولبه وجوهره.. ففي الحديث الذي يرويه أبو هريرة، يقول: جاء نجر من الصحابة إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: «يا رسول الله، إن أحدنا يحدث نفسه بالشئ ما يحب أن يتكلم به وإن له ما على الأرض من شيء.. وإنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥ ص ٣٣٩، ٣٤٠ طبعة دار الكتب المصرية.

به: «أعجابهم الهادئ البشير:» وقد وجدتموه»^(١).. قالوا: نعم.. فقال: «ذاك صريح الإيمان.. ذاك محض الإيمان»^(٢)..

● وإنما لشهيرة وحاسمة قصة ذلك الحديث الذي رواه بطلها أسامة بن زيد، رضي الله عنهما، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ، في سرية، فصَبَحْنَا الحُرَقَات - مكان - من جهينة، فأدركت رجلاً، فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ، فقال: «أقال: لا إله إلا الله، وقتلته»^(٣).. قال قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح. قال: «أفلا شققت عن قلبه لتعلم أقالها أم لا؟»^(٤).. «فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ»^(٥).

وأمام هذا النهج النبوي، والموقف الإسلامي الجامع يقف الإمام النووي [٦٢٦ هـ - ٦٧٦ هـ / ١٢٣٣، ١٢٣٧ م] وهو يشرح «صحيح مسلم»، فيقول: «إنما كُلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه»!

فعلى الذين لم يفقهوا نهج الإسلام في صيانة العقائد عن عبث الأحكام وطائش القرارات، أن يتقوا الله في هذا النهج الذي تميز به الإسلام وامتاز على غيره من الديانات.. وعلى الذين يكيدون للإسلام ونهجه بتصعيد العايب من الأحكام والطائش من القرارات، أن يميزوا بين هذا النهج الراقى للإسلام الحنيف وبين عبث العايبين.. فمعرفة الحق هي السبيل إلى معرفة أهله - وليس العكس - وليس في حكم «الرجال» ما ينهض حجة على الإسلام^(٦)..

● وما هو حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [٤٥٠ هـ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ م - ١١١١ م] يعلم الدنيا أن هذا النهج الإسلامي لم يكن مجرد «فكر نظري»، وإنما كان التزام حضارة وضعه أعلامها في «الممارسة والتطبيق»، فيقول: إنه «ينبغي الاحتراس من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم»^(٧)!

(١) حديثان رواهما مسلم والإمام أحمد.

(٢) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والإمام أحمد.

(٣) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٤٣، طبعة القاهرة - مكتبة صبيح، بدون تاريخ.

● وفي عصرنا الحديث، نجد السيادة لهذا النهج الإسلامي العظيم.. فعندما يخلط واحد من دعاة «التغريب» - هو فرح أنطون [١٨٧٤م - ١٩٢٢م] - بين موقف الإسلام ونهجه هذا وبين الكهانة الكنسية الغربية التي زرعت لنفسها حق الحكم على العقائد والضمائر، يتبرئ إمام الاجتهاد الإسلامي الحديث، والابن البار للأزهر الشريف الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ / ١٨٤٩م - ١٩٠٥م] ليقول: «إن الله لم يجعل للخليفة ولا للقاضي ولا للمفتي ولا لشيخ الإسلام أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام.. ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعى حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريق نظره.. فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير والتقير عن الشر، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم.. وليس لمسلم، مهما علا كعبه في الإسلام، على آخر، مهما انحطت منزلته فيه، إلا حق النصيحة والإرشاد.. ولقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر» (١) (٢٤١).

فكان في هذا الفكر الوجه المشرق للإسلام في هذا الموضوع.. تَعَلَّم منه أهل الإخلاص من «الإسلاميين» ومن «العلفانيين» على حد سواء!.

● بل وما لنا لا نذكر كل الفرقاء، من أنصار أسلمة الواقع والقانون، ومن دعاة «التغريب» والتبعية للغرب في الفكر والسلوك.. ما لنا لا نذكر كل هؤلاء الفرقاء بنهج الأزهر، تاريخياً، في مثل هذه الأمور..

لقد جاء حين من الدهر ادعى فيه واحد من علماء الأزهر - هو المرحوم الشيخ على عبيد البرازقي [١٢٠٥م - ١٣٨٦هـ / ١٨٨٧م - ١٩٦٦م] - دعوى لم يقل يمثلها عالم مسلم عبر تاريخ الإسلام الطويل.. ادعى أن الإسلام دين لا دولة، وأن نبيه رسول رسالة روحية وليس حاكماً ولا قائد دولة، وأن هذا الإسلام مثله كمثل المسيحية يدعو لأن ندع ما لقيصر لقيصر وما لله لله..!

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٢ ص ٢٨٢ - ٢٨٩. دراسة وتحقيق د. محمد عساف، مطبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

وعندما تصدى الأزهر، يومئذ، لهذه الدعوى، وجدنا وثائقه الفكرية، التي نقضت هذا الزعم، قد برزت من أي اتهام للرجل في عقيدته.. استوت في ذلك «حيثيات» حكم «هيئة كبار العلماء»، وما كتبه الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه [نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم] وما كتبه المفتي محمد نجيب المطيعي في كتابه [حقيقة الإسلام وأصول الحكم]..

بل وكان ذلك هو التزام الأزهر وعلمائه عندما خرج الدكتور طه حسين سنة ١٩٢٦م بكتابه [في الشعر الجاهلي].. وفيه ما فيه من إلقاء ظلال الشك الديكارتى على بعض من قصص القرآن الكريم!؟..

فبدءا من القرآن الكريم.. إلى السنة النبوية الشريفة.. إلى النهج الذي انتهجه أئمة الإسلام وأعلامه.. والذي جسده مواقف الأزهر الشريف، عبر تاريخه العريق.. كانت مقارنة الحجة بالحجة.. والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. والتحرج كل التحرج من الكهانة والسلطة الدينية في الحكم على الضمائر والعقائد والأفئدة والقلوب..

وعندما أصيبت بعض الفصائل الشبابية في حركة الصحوة الإسلامية المعاصرة بداء الحكم على عقائد المسلمين بالكفر وعلى مجتمعاتهم بالارتداد إلى الجاهلية.. كان الأزهر في مقدمة من تصدى لهذا الانحراف عن نهج الإسلام بالنقد والتفنيد والتوجيه..

تلك هي تقاليد الإسلام الدين.. والإسلام الحضارة، مع هذه القضية، التي يجب أن يراعى فيها الجميع هذه التقاليد التي أرساها الإسلام منذ أن نزل الوحي بكتابه المبين على قلب الصابق الأمين، عليه الصلاة والسلام.



إن طوق النجاة لهذه الأمة إنما يكمن في «الإبداع» و«الاجتهاد» و«التجديد»، الذي تصوغ به مشروعات الحضارى المتميز عن المشروع الغربى، كشرط ضرورى لنجاح جهادها المقدس لوضع هذا المشروع فى الممارسة والتطبيق..

وإن هذا البلاء، المتمثل فى «ضيق الأفق» و«ضيق الصدر الفكرى» إلى حد تكفير المخالفين.. إن هذا البلاء هو أعدى أعداء «الإبداع» و«الاجتهاد» و«التجديد»..!

فليتيق الله المخلصون - الغافلون - من مختلف الفرقاء!؟..

الفصل الرابع

فى الحرية الاجتماعية

عندما يكون عنوان هذا البحث - وهو مقترح علينا.. لم نختره نحن - هو (الشباب.. والحرية فى المجتمع).. فلا بد فى البدء من إشارة للضبط تستهدف الإيضاح..

ففى الإسلام، ديناً وحضارة، لا فرق ولا تمييز بين «الشباب» وبين «الرجال» الذين تجاوزوا مرحلة الشباب.. ولا بين الشباب - وهم الذكور - وبين الشواب - الإناث.. عندما يكون الحديث عن «الحرية فى المجتمع». ذلك لأن «الشباب» فى مفهوم العربية - وهى لسان الإسلام هو «الفتاء والحداثة»^(١) أى بداية المرحلة العمرية التى يبدأ فيها، عادة، طور بلوغ الإنسان المسلم سن «التكليف» بالواجبات الإسلامية، فردية كانت أو اجتماعية تلك الواجبات.

فمع «الشباب» يبدأ «تكليف» الإنسان - كإنسان - بما فرضه الله عليه من واجبات.. ويستمر هذا التكليف، دون تغيير، على امتداد مراحل العمر المتميزة، ما استمر امتلاك هذا الإنسان لشروط هذا التكليف.. تستوى فى ذلك مراحل الشباب والرجولة والكهولة والهرم.. إلخ.

هذا عن الضبط، الذى استهدفنا به إيضاح نطاق العنوان.

(١) انظر (القاسوس المحيط) للفيروز أباى و(لسان العرب) لأبن منظور.

أما عن نظرة الإسلام، دينًا وحضارة إلى حرية الإنسان الاجتماعية - أى حرية الإنسان فى المجتمع الذى يعيش فيه - فإنها - باعتقادى - نظرة متميزة . ذات خصوصية . وإذا لم يرجع تميزها وتنوع خصوصيتها من اختلاف الإسلام عن الديانات السابوية الأخرى، لوحدة المصدر الإلهى لهذه الديانات جميعاً، فإن مرجع هذا التميز ومصدر هذه الخصوصية هو التمايز الحضارى، الذى طبعت سماته وطوّعت قسماته بعضها من تصورات وفلسفات تلك الديانات - ومن ثم فإن المقارنة، أو المفاضلة لن تكون، فى حقيقتها، بين الديانات إذا نحن عدنا بها إلى صورتها الجوهرية والنقية فى مصدرها الإلهى الواحد، وإنما بين ما آلت إليه بعض من تصوراتها التى طوّعت لخصوصيات حضارات معينة انتشرت بين أبنائها تلك الديانات - وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإننا نستطيع أن نقول: إن التصور الإسلامى - الذى لم يُغْبَشْ بالفكر الوافد على الشرق الإسلامى - سواء أكانت وفادته قبل ظهور الإسلام أو بعده - إن هذا التصور، إنما يمثل بناء متكاملًا، من الممكن أن نلقى عليه الضوء، إذا نحن فصلنا الحديث عن أبرز لبناته وسماته وقسماته . من مثل :

(أ) مكانة الحرية الإنسانية فى فلسفة الإسلام .

(ب) وعلاقة ذلك بنظرة الإسلام المتميزة لمكانة الإنسان فى الكون .

(ج) والتميز - تبعاً لذلك - الذى حدده الإسلام لمكانة الإنسان فى المجتمع .

فبالإبقاء بعض الأضواء على هذه السمات الرئيسية التى تكون معالم بناء فلسفة الإسلام فى الحرية الإنسانية نأمل أن تتحدد وتستبين حقائق هذا الموضوع .

الإسلام والحرية

فى نظرة الإسلام إلى مقومات الحياة الإنسانية - ضرورياتها، وحاجياتها، وتحسيناتها - نلمح التمييز بين «الثوابت» و«المتغيرات» . . . وفى مقدمة «الثوابت» التى جعل الإسلام الحفاظ عليها فريضة شرعية واجبة: «الحفاظ على الحياة» . . . إذ بدون الحفاظ على «النفس - الحياة» يصبح الحديث عن الاجتماع الإنسانى، والدين والتدين لغواً ليس له «موضوع» يتيح له التحقق فى الوجود .

والحفاظ على «الحياة» في المنظور الإسلامي، ليس مجرد حفاظ على «حق» من «حقوق» الإنسان.. وإنما هو إقامة لواجب شرعى وامتثال «لفريضة إلهية» وتحقيق لواحدة من أهم «الضرورات الإنسانية».. لقد تجاوز الإسلام بـ «الحفاظ على الحياة» مستوى «الحق» الإنسانى.. لأنها لو كانت.. الحياة - مجرد «حق» لكان لصاحبه أن يتنازل عنه بالانتحار، دون أن يلحقه إثم أو تثريب.. لكنها، وقد رآها الإسلام فريضة واجبة، لا يجوز حتى لصاحبها، أن يفرط فيها.. فهو يأثم إذا قنط من رحمة الله فانتحز.. ويأثم إذا فرط في توفير مقوماتها - غذاء وكساء وأمنًا - حتى لو اضطر في سبيل ذلك إلى القتل والقتال.. لأنه إذا طلب مقومات حياته، حتى بالقتال ضد الظلمة والمعتدين والمحتكرين، فهو فائز بإحدى الحسنيين.. إن انتصر كان مأجوراً بصيانتته وأدائه واجباً شرعياً، هو الحفاظ على حياته.. وإن قتل في سبيل ذلك فهو شهيد!

تلك هى فلسفة الإسلام إزاء «الحياة» والتي جعلت «القصاص» حفاظاً عليها هو عين «الحياة» ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].. والتي شبيهت قتل النفس الواحدة بقتل الجميع ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

* * *

وإذا كان هذا هو مكان «الحفاظ على الحياة» فى فلسفة الإسلام.. فإن «الحفاظ على الحرية الإنسانية» هو لها قرين.. لأن «الحرية»، ينظر الإسلام هى القرين المساوى «للحياة».. فمراها هى الأخرى، فريضة إلهية واجبة، ورأى فى الحفاظ عليها وعلى مقوماتها حفاظاً على ضرورة إنسانية، وليس على مجرد «حق» إنسانى يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه.

وإذا كانت «الحرية» هى نقيض «العبودية»، وإذا كان «التعزيز» هو نقيض «الاسترقاق»، فلقد نبه علماء الإسلام على أن العلة والحكمة فى جعل الشريعة الإسلامية «تحرير الرقبة» - أى عتق الرقيق - كفارة عن «القتل الخطأ»، هو ما فى «الرقق والعبودية» من معنى «الموت» وما فى «العتق والحرية» من معنى «الحياة».. فمن أخرج

من الحياة نفساً إنسانية، بقتلها خطأ، فعليه - كفارة عن ذلك - أن يُدخل في الحياة نفساً إنسانية أخرى بتحريرها من موت الاسترقاق!.. وبعبارة الإمام النصفى - أبو البركات، عبد الله بن أحمد (٧١٠ هـ / ٣١٠ م): «... قبانه - (أى القاتل) - لما أخرج نفساً من جملة الأحياء، لزمه أن يدخل نفساً مثلها في جملة الأحرار: لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها، من قبل أن الرقيق ملحق بالأموات؛ إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكماً... ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَاهُ﴾ [النساء: ٩٢]»^(١).

بل لقد ذهب الإسلام على هذا الدرب إلى الحد الذى اعتبر فيه أن حرية الإنسان الاجتماعية فى:

(١) الاهتمام بشئون مجتمعه والإسهام فى صلاحها وإصلاحها.. متمثلاً فى النهوض بفريضة: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

(ب) تنظيم علاقته بالأشياء، ما هو حلال منها وما هو حرام..

(ج) وتحرير ذاته وطاقاته وملكاته من القيود والأغلال..

اعتبر الإسلام حرية الإنسان الاجتماعية هذه، وفى هذه الميادين الاجتماعية: «الواجب»، الذى تمثل وتجسد فيه جماع رسالة خاتم الرسل والأنبياء: محمد بن عبد الله ﷺ،.. فتحدث القرآن الكريم عن هذه القيم باعتبارها جماع الرسالة الإلهية التى أوحى بها الله، سبحانه وتعالى، إلى محمد.. وقالت آية الكريمة: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فحرية الإنسان الاجتماعية.. التى هى فريضة إلهية وضرورة شرعية.. على النحو الذى يتيح لهذا الإنسان أن يسهم فى سياسة مجتمعة، وتنمية عمران بيئته، وإقامة

(١) [مدارك التنزيل وحقائق التأويل] - تفسير النصفى - ج ١ ص ١٨٩، طبعة القاهرة ١٣٤٤ هـ [فى تفسير الآية ٩٢ من سورة النساء]: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾.

سائر «الفرائض الاجتماعية» كالعدل.. والشورى.. والعلم.. وكرامة الإنسان وتكريمه.. إلخ.. إلخ.. هذه الحرية تجاوز الإسلام بها نطاق «الحق» إلى مستوى «الفريضة».. وكذلك خرج بها من إطار «فرض العين».. الفردي.. إلى إطار «فرض الكفاية».. الاجتماعي.. والذي هو أهم وأكد من «فروض العين».. لأن تخلف فرض العين إنشا يقع إثم على الفرد، أما الإثم في تخلف الفروض الاجتماعية فإنه واقع على الأمة جمعاء!.. تلك هي مكانة حرية الإنسان الاجتماعية في فلسفة الإسلام.

مكان الإنسان في الكون

ولقد عرف الفكر الإنساني، وتطبيقاته، مذاهب عدة تميزت في موقفها من مكانة الإنسان في هذا الكون ومركزة في هذا الوجود:

● فمن المذاهب والفلسفات من رآه: ذلك «الحقير»، الساعي - كي يحقق رقيه وخلاصه - إلى الفناء والتلاشي والذوبان.. الفناء في الذات الإلهية - كما عند بعض مذاهب التصوف - أو الفناء في الكل والإمحاء فيه - كما في الترفانانا Nirvana (الهندية).. وهي، لذلك، قد وضعت تعذيب الجسد وتحقيق المادة، وإدارة الظاهر للذات الدنيا: كمراتب للتقدم الإنساني على درب الخلاص، ولارتقاء النفس والروح على طريق الفناء والإمحاء!..

● ومن المذاهب والفلسفات من وقف - في هذه القضية - عكس هذا الموقف تمامًا، فتبنى أصحابه النزعة المادية التي رأت في الإنسان سيد الكون ومحور الوجود! لأنها لم تبصر، أو لم تعترف للكون والوجود بسيد سواه.. ولقد عرفت الإنسانية هذه النزعة منذ القدم - فرأينا - منذ اليونان القدماء - من أنكر الله.. ومن جعل الإنسان البطل هو الإله!.. فكانت «أسنة الإله» في حقيقتها، صورة من صور النزعة المادية التي «ألهمت الإنسان»!..

● كذلك عرفنا في التراث الشرقي القديم الفلسفة الغنوصية Gnosticism ذات الأصول الهلينية - اليونانية - والتي مثلت في علاقة الغرب بالشرق - فكرياً - التقريب القديم! والتي سادت في الشرق بعد الهيمنة اليونانية والرومانية التي بدأت بغزوة

الإسكندر الأكبر (٣٥٦ ق.م. - ٣٢٤ ق.م.) وامتزجت بموارث الفرس ومذاهبهم وبالديانة الشعبية الإسرائيلية..

ورغم الطابع الصوفي لهذه الغنوصية، إلا أن اعتمادها «العرفان الذاتى»، التابع من المجاهدة الروحية الذاتية، طريقاً للمعرفة التى هى «الخلاص» وليس الإيمان، بواسطة النص أو العقل - رغم هذا الطابع الصوفى للغنوصية، إلا أن مذهبها العرفانى، وبالذات قولها بنوع من الوحدة المادية للوجود، قد جعلها شديدة القرب من أصحاب النزعة المادية.. لأنها عندما قالت بالتجسد والحلول، انتهت إلى «أنسنة الإله» التى هى «تأليه للإنسان»..

ولقد خاضت هذه الغنوصية ضراعات تاريخية ضد ديانات الشرق السماوية، فغيبشت نقاء عقيدة التوحيد لدى كثير من مذاهب المسيحية.. وصنعت ذات الشيء لدى بغض من مذاهب الإسلام التى قال أصحابها بهذا اللون من ألوان وحدة الوجود!

● أما الإسلام، فى أصوله الجوهرية ومنابعه النقية، وفى مذاهبه التى لم تغيبها الغنوصية.. فلقد اتخذ موقفاً متميزاً فى قضية مركز الإنسان فى الكون ومكانه فى هذا الوجود.

فالإنسان، بنظر الإسلام، ليس الحقير الساعى إلى الفناء والإمحاء.. وليس السيد فى هذا الوجود.. وإنما هو وسط بين هذين الموقعين المتطرفين!.. إنه سيد فى الكون، دون أن يكون سيده.. وله سخرت كل طاقات الطبيعة وظواهرها، لا ليكون السيد المطلق فى تعامله معها، وإنما ليتعامل وإياها بسلطة وسلطان الخليفة والوكيل والنائب عن الله، سبحانه وتعالى، السيد المطلق لهذا الوجود.. فحرية ليست عدماً.. وهى، كذلك، ليست مطلقة.. وإنما هى حرية الخليفة والنائب والوكيل، الفاعل والصانع، بحرية، فى إطار ونطاق وحدود الشريعة. التى تمثل مقاصدها وحدودها «بنود عقود الاستخلاف والتوكيل»..

ذلك هو رأى الإسلام فى مركز الإنسان فى الكون.. وتلك هى فلسفته فى تحديد نوع ونطاق حرية الإنسان فى المجتمع الذى يعيش فيه..

إن الإنسان، في المخلوق الإسلامي، هو المخلوق الذي كرمه خالقه على سائر المخلوقات، بمن فيهم الملائكة القربون... ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

وهو المخلوق الذي كرمه خالقه بالعديد من ألوان التكريم وآياته... فلقد جعله المنفرد والمنفرد بحمل أمانة الاختيار والصرية والمسئولية، ومن ثم التكليف، دون سائر المخلوقات... ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وحتى يتمكن من شروط حمل الأمانة، فلقد سخر الله له قوى الطبيعة وظواهرها وطاقاتها... ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [لقمان: ٢٠] ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [إبراهيم: ٣٢، ٣٣] ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ حَمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِيَبْتَلِيَكُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

شاء الله ذلك كله، وصنعه للإنسان.. كرمه وفضله على سائر المخلوقات... وخصه بأن سخر له الطبيعة وقواها، بالعلم الذي يسلس قيادها بعرفة قوانينها... لكن.. لا ليكون السيد الفرد صاحب القول الفصل والحرية المطلقة في هذا الكون.. وإنما ليكون الخليفة الذي يسعى لإنجاز مهام الخلافة والنيابة والتوكيل... ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧].

ذلك هو نهج الإسلام ومذهبه في الحرية الإنسانية..

رفع مكان الحرية في فلسفته؛ لتكون ضرورة شرعية وفريضة إلهية، تساوت مع «الحياة» ولم يقف بها عند درجة «الحق»، الذي يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه دونما تأثيم ولا تجريم. ورفع مكان الإنسان على سائر المخلوقات.. وجعل الحرية هي معيار فضله وسبب تفضيله.. لكنه وقف بمكانته، وبمناطق حريته موقفاً وسطاً.. أي موقفاً عدلاً^(١).. فهو سيد بين المخلوقات، وليس سيد الوجود.. وحرية ليست حرية الفعال لما يريد، الذي لا يسأل عما يفعل.. وإنما هي حرية الخليفة والنائب والوكيل عن الله، سبحانه وتعالى، محكومة بالشريعة بنود عهد الخلافة وعقد التوكيل..

وإذا كانت تلك هي مكانة الإنسان في الكون - بنظر الإسلام - ونطاق حريته فيه.. فلا بد وأن يتسق معها نطاق «الحرية الاجتماعية»، للإنسان المسلم، في المجتمع الذي يعيش فيه..

الحرية الاجتماعية للإنسان

وكما اختلفت مذاهب الفكر حول مكانة الإنسان في هذا الكون، فلقد اختلفت كذلك، وتبعاً لذلك حول مدى ونطاق حريته الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه..

● فالليبرالية.. كما أفرزتها وعرفتتها الحضارة الغربية - قد أطلقت حرية الفرد، وانحازت إليه على حساب المجموع.. ففي الفكر أعطته كل الحرية ليخالف ويتقض كل ما تعارف عليه المجموع من القيم والمبادئ والشرائع والأعراف.. حتى لقد وصف ذلك وحكم به المتغربون من أبناء أمتنا فقالوا - بلسان واحد من الرواد: «الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كل رأي، ونشر كل مذهب، وترويج كل فكر. وفي البلاد الحرة قد يجاهر الإنسان بأن لا وطن له، ويكفر بالله ورسله، ويطعن على شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم، ويهزأ بالمبادئ» التي تقوم عليها العائلة والاجتماعية. يقول ويكتب

(١) غصطلح «الوسط» - [سلامياً] - معناه «العدل» - وفي الحديث النبوي الشريف: «الوسط: العدل». جعلناكم أمة وسطاً رواه الترمذي والإمام أحمد.

ما شاء في ذلك، ولا يفكر أحد. ولو كان آلد خصومه في الرأي، أن يتقص شيئاً من احترامه لشخصه، متى كان قوله صادراً عن نية حسنة واعتقاد صحيح...».

وبعد أن عرض قاسم أمين (١٢٨٠هـ - ١٢٢٦هـ / ١٨٦٣م - ١٩٠٨م) مذهب الليبرالية الغربية في الحرية الفكرية الفردية - على هذا النحو - تساءل متمنياً - فقال: «كم من الزمن يمر على مصر قبل أن تبلغ هذه الدرجة من الحرية؟»^(١).

أما في المال والثروة والاقتصاد، فإن هذه الليبرالية الغربية تتيح وتبيح للفرد الحرية المطلقة ليصنع بالمال - الذي أياحت له تملكه بإطلاق - ما يشاء... فهي تدعه يعمل... وتدعه يمر... وتبيح له حتى خزية أن يحرق ما يمتلك من أموال!..

وكما تذهب هذه الليبرالية على درب الحرية المطلقة إلى حد إعانة «الفرد» على أن تتقدم مصالحه على «المجموع»، نرى انحيازها لطبقها البورجوازية يبلغ حد الانتصار لنفى البورجوازية - كطبقة - لخصمها الاجتماعي - الإقطاعية - كطبقة... فالتطرف، والافتقار إلى الوسطية، يثمر هنا نفى القطب للقطب الآخر... الفرد ينفى المجموع... والطبقة لا يد لها - بواسطة الصراع الطبقي - من أن تنفى النقيض!.. إذ لا قيد على حرية من إليه نبحاز؛ لأن الحرية لا تعرف الحدود!.

ونفس الشيء ذهبت إليه الليبرالية في التشريع... فالهيئة التشريعية، التي اختارها الشعب، تحمل الصلاحية المطلقة لتعمل الحرية المطلقة في التشريع، حتى لو سنت من القوانين ما يحل الحرام ويحرم الحلال، وينفى ثوابت الشرائع الإلهية... فهي لا تعرف لحرية الإنسان حدوداً!..

● أما الشمولية - التي عرفها الغرب انشقاقاً على الليبرالية ورد فعل لها - قباتها لم تخرج عن هذه الفلسفة في الحرية، والتي تطلق للإنسان فيها العنان... فقط انحازت إلى الطبقة بدلاً من انحياز الليبرالية إلى الفرد... وفي مقابل الطبقة المالكة التي انحاز إليها الليبراليون، كان انحياز الشموليين للبروليتاريا والأجراء... مع بقاء الموقف المتطرف،

(١) قاسم أمين: (الأعمال الكاملة) ج ١ ص ١٦٤، ١٦٥. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. مطبعة بيروت سنة ١٩٧٦م.

الذى لا يعرف الوسطية، والذى يذهب بالصراع إلى حد «نفى الآخر».. فالمجموع ينفى الفرد.. والبروليتاريا تنفى البرجوازية بالصراع الطبقي؛ لتقيم مجتمع طبقة الأجراء ودولتها على أنقاض مجتمع ودولة طبقة الملاك.

عرفت مذاهب الغرب الفكرية هذه الفلسفة في الحرية الاجتماعية للإنسان، تعبيراً عن المذهب الذى جعل الإنسان سيد هذا الوجود.. فسيد الوجود، غير متصور أن توضع على حريته أية قيود..!

● أما الإسلام.. الذى اعتمد الوسطية طابعاً لفلسفته في كل الميادين.. فإياه، بعد أن حدد درجة «الخليفة» مكاناً للإنسان في هذا الكون، جاعلاً إياه سيداً في الكون، وليس سيد الكون.. رأيناه يسلك السبيل الوسط في تحديد نطاق الحرية الاجتماعية للإنسان.

فالفرد حر، الحرية التى لا تنفى ولا تنقض حرية المجموع.. والجماعة حرة، الحرية التى لا تحول الفرد إلى مسمار أصم في ترس الآلة الاجتماعية..!

والصراع، الذى رأيناه في الفكر الغربى أداة لا تعرف التوقف حتى تنفى الآخر والنقيض.. لم يرضه الإسلام، وإنما جعله «تدافعاً» هو سنة من سنن الله في الكون، بدون أعماله يكون الثبات والدمار والموت.. ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٣٥) الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز﴾ [الحج: ٣٩، ٤٠].

فالإسلام، رفضاً منه إطلاق الحرية الاجتماعية للإنسان، قد رفض إطلاق العنان لأداة الصراع حتى ينفى القطب نقيضه.. فليس المطلوب أن تنفى البرجوازية طبقة الإقطاع لتقيم دولة الطبقة ومجتمع الطبقة البرجوازية.. ولا أن تنفى البروليتاريا طبقة البرجوازية لتقيم دولة الطبقة ومجتمع الطبقة البروليتارية.. وإنما المطلوب.. إسلامياً

- أن نعمل التدافع أداة تعيد التوازن إلى عرشه عندما يخلعه الخلل الاجتماعي عن هذا العرش.. فإذا سالت كفة التوازن الاجتماعي، ومن ثم السياسي والفكري، لحساب طبقة على حساب الأخرى، فإن التدافع هو سبيلنا إلى إعادة التوازن بين الطبقات، استهدافاً لمجتمع «الأمة» ودولة «الأمة» - لا مجتمع «الطبقة» ودولة «الطبقة» - فلحظة التوازن الاجتماعي هي «المثال» والهدف لأنها «الوسط» الذي تتمثل فيه وسطية الإسلام.. أي عدالة الإسلام.

وهذا النطاق المحدد لحرية الإنسان.. كفرد إزاء المجموع.. وكجماعة إزاء الفرد.. وكطبقة إزاء غيرها من الطبقات، هو التعبير عن المذهب الوسط الذي رآه الإسلام مكاناً ودرجة للإنسان في هذا الوجود.. سيد في الكون.. لكنه ليس سيده.. وإنما هو الخليفة والنائب والوكيل عن سيد هذا الوجود.

ولقد ذهب الإسلام، في ميدان الفكر، ذات المذهب الذي رأيناه في ميدان الاقتصاد والاجتماع.. فليس لفرد ولا لجماعة أن تهدر ما تعارقت عليه الأمة من قيم وأعراف ولا ما آمنت به من شرائع ومعتقدات.. كما لا يجوز للجماعة أن تحجر على اجتهادات وتجديدات المبدعين المجتهدين.. فهناك «الثوابت» و«الأصول»، التي تمثل الطابع الحضاري والخصوصية الحضارية والشخصية القومية للأمة، والتي تجسد الخطوط العريضة لمذاهبها المتميز، ومشروعها الحضاري الخاص.. في هذه «الثوابت» و«الأصول» يكون الاتفاق، ويمتنع النقض والهدم والشقاق..

أما «المتغيرات» و«الفروع» و«السبل» و«المناهج» و«الرؤى»، التي تتمايز بتمايز الفرقاء والتيارات الفكرية والسياسية، والتي يحبذها ويرشحها كل فريق، سبيلاً لتحقيق «الثوابت» و«الأصول»، فإنها موضوع للحرية، وميدان للاجتهاد الذي لا يعرف الحجر ولا القيود.

ونحن عندما ننظر في الإطار الذي سنه مفكرو الإسلام للاجتهاد الإسلامي، نجد مصداقاً لهذا المذهب الإسلامي في حرية الاجتهاد، وفي حدود ونطاق هذه الحرية.. فتوابت الدين وأصوله، لا مجال فيها للاجتهاد، اللهم إلا اجتهداً يلحق الجزئيات

بالكليات.. أما الفروع، والتي تشمل الدولة وسياساتها والمجتمع وإدارته، والمال وتنميته، والعمران وترفقه، والفقه وتقنيته.. وكل شئون الدنيا وعلومها وصنائعها.. إلخ.. إلخ.. فإنها ميادين لا ترتفع أعلامها إلا بالاجتهاد، الذي يسلك سبيل الحرية كي ينثمر الإبداع في هذه الميادين..

وكذلك الحال فيما هو «حاكمية إلهية»، وقفت عند الفلسفات والكليات والمقاصد التي تمثلت في «الشريعة».. وفيما هو «حاكمية بشرية»، جعلت الأمة مصدر السلطة والسلطان في الفروع والجزئيات والنظم والمؤسسات والتطبيقات، وذلك في إطار مقاصد الشريعة وفلسفتها وروح نهجها.. فهنا الأمة حرة، وهي - بواسطة مجتهداتها وقادة الرأي فيها وممثلي مصالح طبقاتها - تجتهد في فقه واقعها، وفي تطويره، وفي سن القوانين التي تحكم حركته.. لكن، دون أن تخرج من إطار الشريعة، أو تنقض مقاصد الحاكمية الإلهية، أو تتعدى حدود الله بتحليل الحرام أو تحريم الحلال.. إنها حرية الخليفة والنائب والوكيل، الحكومة بنطاق عهد الخلافة وبنود عقد النيابة والتوكيل.



ومثل ذلك نحن واجدوه إذا بحثنا عن أقرب الاجتهادات إلى روح الموقف الإسلامي في القضية التي شغلت العقل الإنساني حول «الجبر» و«الاختيار» ومدى وتطابق حرية الإنسان في هذا الوجود..

فلا الذين قالوا «بالجبر الخالص» قد أصابوا في التعبير عن حقيقة فلسفة الإسلام في هذا المقام.. ولا الذين توهموه حراً لا تعرف حريته الحدود ولا القيود، قد أصابوا كذلك.. وإنما هو الموقف الوسطى، المعبر عن فلسفة الإسلام..

فأنت حر - تلك هي الحقيقة الموضوعية والملموسة - لكن حريتك واختيارك، ليست حرية القادر على كل شيء، ولا الذي يفعل ما يشاء وكأنه في فراغ.. إنك تختار - نعم - ولكن من بين بدائل لم تصنعها أنت، فاختيارك محكوم بحدود هذه البدائل التي ليست من صنعك.. وإرادتك حرة - هذه حقيقة - لكن هذه الإرادة الحرة هي ثمرة لمحيط

ولعوامل وللمؤثرات ليست من صنعك، وسواء أكانت حولك، أو في نفسك مما ورثته، أو لا تستطيع صنعه أو تعديله، فإنها جميعاً تسهم في تكوين إرادتك «الحرّة»، وتحديد نطاق «حريتها»!

إنّ، فحريتك نسبية.. وأنت حر، ولكن في حدود... وإذا كانت «حرية الإنسان» هي «القوة» التي يختار بها ويريد ويفعل.. وإذا كانت العوامل المحيطة والملابسات المصاحبة، هي «القَدَرُ الإلهي»، الخارج عن نطاق الفعل الإنساني، فإن العلاقة بين هذين العاملين هي التي تحدد نطاق حرية الإنسان.. فالحرية، هنا، ليست نقيضاً لـ «القَدَر»، وإنما هو حاكم لإطارها ومدها؛ لأنها حرية الخليفة، المحكومة بقَدَر السيد الفعال لما يريد.. ورحم الله فيلسوف الإسلام أبو الوليد ابن رشد [٥٢٠هـ - ٥٩٥هـ / ١١٢٦م - ١١٩٨م] الذي أجاد التعبير عن مذهب الإسلام في هذا الأمر المشكل فقال: «إن لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هي أضداد. لكن لما كان الاكتساب لتلك الأشياء ليس يتم لنا إلا بموافاة الأسباب التي سخرها الله لنا من خارج، وزوال العوائق عنها، كانت الأفعال المتسوية إلينا تتم بالأمرين جميعاً: بإرادتنا، وموافقة الأفعال التي من خارج لها... وهذا الأفعال التي من خارج» هي المعبر عنها بقَدَر الله^(١)... فمذهب الإسلام هو التوسط بين «الجبر» المطلق و«الاختيار» الذي لا يعرف القيود..

وإذا نحن شئنا مقارنة تبرز لنا تميز هذا المذهب الإسلامي في الحرية والاختيار، عن ذلك الذي رأى أهله أن الحرية المطلقة هي حق الإنسان.. فإتنا واجدون في بصمات الفكر الغنوصي لدى بعض المذاهب الإسلامية نموذج ذلك ومصادقه.. «فأسنة الإله» - بالحلول والاتحاد - قد أدت إلى «تأليه الإنسان»، ودعوى حريته المطلقة.. وعن هذا المذهب يعبر فيلسوف وحدة الوجود الشيخ الأكبر محي الدين ابن عربي [٥٦٠هـ - ٦٣٨هـ / ١١٦٥ - ١٢٤٠م] عندما يرى أن قضاء الله تابع لعلمه، وأنه لم يعلم إلا ما تقرر سلفاً أننا ستفعله، ففعل الإنسان هو الذي حدد علم الله وقضائه، فالحرية الحقيقية هي للإنسان، والجبر - في الحقيقة - هو لله... يقول ابن عربي.. غفر الله له:

(١) ابن رشد [مناهج الأدلة في عقائد الملة] ص ٢٢٥، ٢٢٦. دراسة وتحقيق: د. محمود قاسم، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥م.

«اعلم أن القضاء: حكم الله في الأشياء، وحكم الله في الأشياء على حد علمه بها وفيها، وعلم الله في الأشياء ما أعطته المعلومات مما هي عليه في نفسها.. فما حكم القضاء على الأشياء إلا بها.. فالحاكم، في التحقيق، تابع لعين المسألة التي يحكم فيها، بما تقتضيه ذاتها، فالمحكوم عليه - [أي الإنسان] - بما هو فيه، حاكم على الحاكم - [أي الله] - أن يحكم عليه بذلك، فكل حاكم محكوم عليه بما حكم به وفيه، كان الحاكم من كان.. نحن نحكم علينا، بنا، ولكن فيه.. وما كلفك إلا بما قلت له: كلفني.. ومن أقام الدين فقد أنشأه، فالعبد هو المنشئ للدين، والحق هو الواضع للأحكام.. فالدين من فعلك.. وليس يعود على «الممكنات» من «الحق» إلا ما تعطيه ذواتهم في أحوالها..»^(١).

هكذا بلغت الغنوصية مبلغ النزعة المادية، عندما مالت بكفة الحرية، عن توازن الوسطية، لحساب الإنسان حتى على حساب الله..



وإذا كانت الرؤية قد وضحت لموقف الإسلام من حرية الإنسان الاجتماعية.. وكيف أنه - بعد أن جعل الحرية قرين الحياة - اتخذ الموقف العدل المتوازن الوسط، بين الحجر والإطلاق، تأسيساً على أن مكانة الإنسان في هذا الكون هي مكانة الخليفة، الحر في إطار عهد الاستخلاف..

وإذا كان المقام لا يسمح باستقصاء تفاصيل هذا الموقف الإسلامي، من حرية الإنسان في المجتمع، بكل الميادين وإزاء سائر المشكلات، فإننا نكتفي بإشارات توجز هذا الموقف في عدد من أبرز هذه الميادين والمشكلات..

● ففي حرية الاعتقاد الديني.. شهير ذلك الإجماع المنعقد على انتصار الإسلام لحرية الإنسان في اختيار المعتقد الديني.. والقرآن الكريم عندما أعلن أنه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦] لم يكن يصدر عن مجرد «التسامح» الكريم مع الذين أختاروا غير الإسلام ديناً.. وإنما كان يعبر عن الاتساق الفلسفي في

(١) ابن عربي [فصوص الحكم] ص ٨٢، ٩٤-٩٦، ١٢١، ١٢٢ دراسة وتحقيق: د. أبو الغلاء عقيلي. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦م

قضية التدين، الذى يستحيل أن يكون طريقه الإكراه.. فالإيمان - فى عرف الإسلام - تصديق بالقلب يبلغ درجة اليقين.. وبدون الاختيار الحر لا سبيل إلى تحصيل هذا اليقين بالإيمان.. والالوهية الواحدة، هى جوهر التدين، فى عرف الإسلام.. وهو قد حدد النظر العقلى سببياً إلى معرفتها واليقين بوجودها؛ لأن الإيمان بالوحي والنصوص والمأثورات تابع ومتوقف على التصديق بالرسول الذى جاء بهذه النصوص والمأثورات، والتصديق بالرسول تابع ومتوقف على التصديق بوجود الإله الذى أرسل هذا الرسول.. فلا بد من معرفة الألوهية والإيمان بها أولاً.. وأداة ذلك - قبل النصوص - هو العقل الذى يهتدى إلى الصانع بالنظر فى المصنوعات.. وبدون الاختيار الحر لا سبيل لإعمال النظر العقلى الذى يفتح أمام الإنسان الباب الأول لجوهر التدين بالدين.

وهذا الانتصار الإسلامى لحرية الإنسان فى الاعتقاد الدينى، لا يقف عند رفض إكراه الآخرين على التدين بالإسلام، وإنما هو يرفض، كذلك، إكراه الذات إذا عرضت لها الوسوس والشكوك التى زلزلت منها يقين الإيمان!.. فلو أن إنساناً ما تأمل، فشك فالحذ، فإنه، بنظر الإسلام، مطالب بأن يبذل وسعه وجهده فى البحث عن سبل ودلائل الاهتداء.. فإذا بذل الوسع، دون تقصير، وجاءته المنية دون أن يمتلك يقين الإيمان، فهو - إسلامياً - من الناجين!.. لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ويمتنع فى الإسلام تكليف ما لا يطاق.. وبعبارة الإمام محمد عبده [١٢٦٦هـ - ١٣٢٣هـ / ١٨٤٩م - ١٩٠٥م]:
فلقد «قال قائلون من أهل السنة: إن الذى يستقصى جهده فى الوصول إلى الحق، ثم لم يصل إليه، ومات طالباً غير واقف عند الظن، فهو ناج!..»^(١).

لكن.. لما كان الإيمان والتدين - وسبيلهما العقل - هما من كمال العقل.. ولما كان التدين - بتحريره الإنسان من العبودية للطواغيت، وتحقيقه انتماء الإنسان للكون، وإنقاذه إياه من الاعتساف - هو من أهم ركائز النظام الاجتماعى للمجتمع الإنسانى الراشد، فإن الإسلام يمنع من أصابه مرض الشك وآفة الإلحاد من نشر عدوى مرضه

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٢ ص ٢٨٢. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

وإشاعة جراثيم الآفة التي أصيب بها.. وهو هنا لا يحجر على حق ولا ينتقص من حرية، وإنما يحافظ على أساس النظام الاجتماعي من أن ينتقض إذا شاعت فيه الآفات والأمراض.. إنه لا يكره المرضى على لبس تاج الأصحاء؛ لأنه لا يريد نفاقاً ومناققين.. فقط يريد منهم البحث عن دواء أمراضهم، قدر الطاقة، والاعتناع عن محادة الله ورسوله وتقويض الإيمان، باعتباره الأساس الراسخ للاجتماع الإنساني الرشيد.

● وفيما يتعلق بنطاق الحرية الإنسانية إزاء الأموال والثروات الاجتماعية.. رضى الإسلام قطبي التطرف: تجريد الفرد من حق التملك.. وإطلاق حريته في التملك دونما حدود.. ووقف الموقف العدل بين ظالمين، المعتدل بين تطرفين.. موقف الوسطية الإسلامية، الجامع لما يمكن جمعه وتأليفه من القطبين جميعاً.. فالمال مال الله، والناس مستخلفون فيه.. ملكية الرقبة - الحقيقية - في المال هي لله.. وللإنسان فيه ملكية المنفعة - المجازية - وظيفة اجتماعية تتيح تنميته والاستمتاع به في حدود عهد الاستخلاف.. وللتنبية على هذا المعنى والموقف، وإشارة إلى هذه الفلسفة الإسلامية في الأموال، كانت إضافة القرآن الكريم مصطلح «المال» - في آياته الكريمة - إلى ضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية، وإلى ضمير «الفرد» في سبع آيات! وكانت آياته التي تعلن: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠].. ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ٢٩].. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾ [الحاشية: ١٣].. ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧].

فالله، سبحانه وتعالى، هو مصدر هذه الأموال جميعاً، خلقها وأودعها في الطبيعة، وهو وحده مالك الرقبة فيها. والإنسان - من حيث هو إنسان - وليس كفرد أو طبقة - مستخلف عن الله في هذه الأموال، يستثمرها بالعمل المشروع، ويحوز منها - كملكية منفعة ووظيفة اجتماعية - ما يحقق كفايته، وفق العرف ودرجة رخاء المجتمع وحظه من الغنى والثراء.. فميزان العدل، المؤسس على هذه الوسطية في الحرية المالية والاقتصادية، هو العاصم للإنسان من الهبوط إلى درك «الفقر» الذي يفقد الإنسان مقومات حريته، ويسلب منه مضمون الانتماء لمجتمعه ووطنه.. وهو العاصم، أيضاً، لهذا الإنسان من الاستعلاء إلى درجة «الاستغناء»، الذي يركز ثروات الأمة فتكون

﴿دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ [الحشر: ٧]، الأمر الذي يغريهم بالطغيان بواسطة سلطان المال..
 ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العلق: ٦، ٧].. وهذا الطغيان المالى، مثله
 كمثّل الفقر، عدو للحرية الاجتماعية للإنسان.

هكذا توسط الإسلام بالحرية الإنسانية إزاء الأموال والثروات، كواحدة من عمود
 الاجتماع الإنسانى.

● وإزاء القضية، التى يحسبها البعض خاصة بالمرأة فى المجتمع.. قضية تحرير
 المرأة، ومدى الحرية التى أتاحها لها الإسلام.. فإننا واجدون، أيضاً، النظرة المتميزة
 للإسلام..

إن أحداً لا ينكر أن تاريخنا الاجتماعى قد سادت فى كثير من حقبه معالم «واقع»
 تنكر للكثير من «المثل» التى جاء بها الإسلام، بل لعل فى سمو هذه «المثل» ما يجعلها
 عزيزة على التحقق الكامل والتطبيق الدقيق فى الواقع الإنسانى المعيش.. لا بسبب من
 انقطاع علاقاتها بالواقع، وإنما لتظل دائماً وأبداً المهمة لشوق الإنسان والباعثة لاهمة
 والحاجة لخطاه كي تجدد السير على درب التقدم لتقترب من «المثال»..!

وليس سوى المكابرين من ينكرون أن المرأة المسلمة قد أصابها من المظالم أكثر مما
 أصاب الرجل، وحملت من القيود أثقل مما حمل الرجال!.. ولذلك فإن حريتها
 وتحريرها مهمة لا يجادل فيها إلا المكابرون!.

لكن الذى ننكره، بل وتستكره، هو إغفال تميز النظرة الإسلامية لضمون حرية
 المرأة، ونموذج تحريرها.. ذلك أن الإسلام قد اعتمد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل فى
 الإنسانية، ومن ثم فى التكليف، من حيث الحقوق والواجبات.. لكنه رفض ويرفض أن
 تكون هذه المساواة مساواة «تماثل الأنداد».. فهما - المرأة والرجل - متماثلان فى
 الإنسانية، وفى ذات الوقت متميزان فى الطبيعة من حيث الأنوثة والذكورة، لا تمايز
 التناقض، وإنما تمايز «التكامل» الذى هو سر بقاء النوع والسعادة والارتقاء فى
 الاجتماع الإنسانى.. وإذا كان الرجل السوى لا يسعد بتساويه بالمرأة كائناتى، فإن المرأة
 السوية لا يمكن أن تسعد إذا كانت مساواتها بالرجل هى التدية له فى الرجولة!..

ومن هنا تميزت فلسفة «التحرير الإسلامي للمرأة» بالانطلاق من تحديد مكانة المرأة بالنسبة للرجل، في الاجتماع الإنساني، باعتبارهما «شقين متكاملين ومتساويين»... قمع التساوي في الإنسانية، تمييز الطبيعة من حيث الأنوثة والذكورة، تمايز وظيفة، لا تمايز سيطرة وخضوع..!

وحتى «القوامة» التي تحدث القرآن عنها كدرجة للرجال على النساء، فإن الفهم المستقيم يراها نوعاً من القيادة.. وإذا كان «الرأعي» هو القائد، فإن الإسلام لم يحرم المرأة من القيادة والقوامة، ولكنه حدد لها ميادينها، المتفقة مع طبيعتها المتميزة، كما صنع ذلك مع قوامة الرجال سواء بسواء.. ففي حديث الرسول ﷺ، نقرأ عن «الرعاية والقيادة والقوامة» قوله، عليه السلام: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمر الذي على الناس راع عليهم، وهو مسئول عنهم. والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم. والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم.. ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»^(١).

فالقيادة والقوامة ليست وقفاً على الرجال دون النساء، وإنما هي مرتبطة بتمييز الطبيعة وتميز ميادينها.. لأن فلسفة «التحرير الإسلامي للمرأة» قد راعت تمايز التكوين الطبيعي لكل من الذكر والأنثى - في إطار المساواة الإنسانية، تحقيقاً لتكاملهما، ابتغاء لسعادتهما جميعاً!.. وهي بذلك ترفض فلسفة «التحرير» التي ترى المرأة «نداءً للرجل، حتى لقد جعلت معركتها ضده، عندما ظنت أن «تحريرها» كامن في «استرجالها»، فقادها ذلك إلى حبال القط الذي قلده أسداً، حتى حرم من ميزات القط دون أن يكتسب ميزات الأسود، متناسية أن فلسفة التكامل تقتضي التنوع بين المتكاملين، في إطار المساواة..

وإذا كانت فلسفة «التحرير» التي اعتمدت «الندية» قد جعلت ضرورة المرأة في المجتمعات التي طبقت تلك الفلسفة هي صورة «المسترجلة الإمبراطية».. أو «الغانية الرومانسية».. أو «إعلان السلعة وسلعة الإعلان الرأسمالية».. فإن مذهب الإسلام في هذا «التحرير» يقول لنا: نعم، لتحرير المرأة.. لكن، ليس هذا هو نموذج التحرير..!

(١) رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد.

وبعد.. فأننا نعيش على كوكب خلق الله أهله شعوباً وقبائل ليتعارفوا.. وجعل من آياته في خلقه اختلاف اللسنة والألوان.. ولو شاء سبحانه لجعلنا - نحن البشر - أمة واحدة، ولكنه، جلّت حكمته، رأى وأراد الاختلاف والتمايز والتنوع مصادر للغنى والثراء.. وإذا كان الإنسان الراشد لا يجد حرجاً في أن يصافح الآخرين دون طمس لبصمته ومسح لهويته، فكذلك الأمم العريقة ذات الشرائع المتميزة والحضارات الخاصة.. عليها أن تقبل كوكبنا: «كمنقذى للأمم الحضارات العريقة»، يتم فيه التفاعل بين المستقلين الراشدين، مع الاحترام للتمايز فيما هو من الخصوصيات الحضارية، والإسهام في تنمية رصيد المشترك الإنساني العام.

وبهذه الروح تكون رؤية التميز الإسلامى في النظر إلى حرية الإنسان في المجتمع، مصدر إثراء للفكر الإنساني، لا مصدر نقض أو استعلاء!... والله أعلم.



الفصل الخامس

فى نموذج التغيير الاجتماعى

كثيرة هى «إشكالات التغيير الاجتماعى»..!

لكن كثرتها - عند التأمل - تجعلها عائدة إلى إشكال «النموذج» الذى يتمثله ويحتويه دعاء هذا التغيير..

فهذا النموذج، عند البعض، هو الحضارة الغربية، سواء النمط الليبرالى فيها - عند قوم - أو النمط الشمولى - عند آخرين..

وعند البعض الآخر نجد النموذج: تطبيقات السلف.. وخاصة سلف عصر الجمود والتخلف، فى الحقبة التى سيطر فيها المماليك وتسلط آل عثمان..!

ونحن إذا شئنا أن نضرب الأمثال على هذه الحقيقة تجمع لدينا الكثير..

● قِادة «التغيير الاجتماعى» إشكال من إشكالاته..!

فالذين بهرتهم «ليبرالية» الحضارة الغربية قد دعوا إلى إطلاق الحرية فى تكوين الأحزاب السياسية، دون أية ضوابط أو قيود، حتى ولو قامت بعض هذه الأحزاب لتدعو إلى ما يصادم ويصادر مقدسات الأمة.. ولقد عبرت عن ذلك الاتجاه كلمات قاسم أمين [٢٨٠هـ - ٣٢٦هـ / ١٨٦٣م - ١٩٠٨م] التى تقول: «إن الحرية الحقيقية تحتل إبداء كل رأى، ونشر كل مذهب، وترويج كل فكر؟»..!

أما الذين بهرتهم «شمولية» الحضارة الغربية فإنهم يدعون إلى حزب واحد يحتكر التفكير والتخطيط والتنفيذ..!

على حين نجد الذين خلطوا بين المواريث «التاريخية» الشرقية في الاستبداد وبين «الفكر الإسلامي» الحقيقي، قد حسبوا الاستبداد الذي ابتليت به أمتنا عبر تاريخها الطويل، حسبوه «دينا» و«وحيًا» و«ثوابت» مقدسة، فأنكروا شرعية المعارضة للسلطة ومشروعيتها، ورأوا في التنظيمات السياسية «خروجًا» حديثًا يماثل مروق «الخوارج» القدماء، وفي «الأحزاب» مصطلحًا يذكرهم بمشركي غزوة «الأحزاب»!!٩..

ولقد أغفل هؤلاء وهؤلاء أن روح الشريعة وتطبيقات الصدر الأول للإسلام تزكي (أ) ضرورة الاتفاق في الدين، أي في «الأصول» التي وضعها الشارع، سبحانه وتعالى، والتي اكتملت بتمام الوحي إلى الرسول، عليه الصلاة والسلام.. أي الاتفاق على أن الإسلام هو المرجع والمعيار والإطار والحكم وفكرية الأمة - أيديولوجيتها..

(ب) وإباحة التعدد والاختلاف والاجتهاد في «الفروع»، ومنها كل ما يتعلق بعمران الحياة الدنيا وشئون المجتمع والدولة في السياسة والاجتماع والاقتصاد..

فهو، إذن، النهج الوسطي، الممثل لخصوصية الحضارة الإسلامية، والرافض لتفريط «الليبرالية» ولإفراط «الشمولية»... والذي يزكي اجتماع الأمة على «الأصول»، بمعنى اتفاقها على أن يكون الإسلام هو الهوية والمنطلق، مع إطلاق الحرية، في التفكير والتنظيم، بصدد الفروع والسبل والوسائل التي يراها كل فريق الطريق الأكثر أمنًا وفاعلية في تحقيق روح الشريعة وطبع الحياة الاجتماعية بطابعها.



● وعلاقة الإنسان بالثروة والمال في المجتمع، أي نصيبه منها، «إشكال» آخر من إشكالات «التغيير الاجتماعي»..

فالذين تبنوا «ليبرالية» الحضارة الغربية - ومعهم أهل الجمود، فقهاء السلاطين، الذين أضفوا قداسة الدين على المظالم الاجتماعية التي زخر بها تاريخنا، مالوا جميعًا إلى «الليبرالية الاقتصادية»، فوقفوا مع «الفرد» و«الفردية» ضد «المجموع» و«الجماعية»..

وعلى النقيض منهم كان موقف «الشموليين»، الذين تبنا «شمولية» الغرب، فدعوا إلى استبداد «الدولة» بكل مصادر الأرزاق، حتى وإن أدى ذلك إلى إخماد روح المنافسة ودوافع التفوق وحوافز الإبداع لدى الأفراد..

لكن إسلامنا وروح شريعتنا وفلسفة الأموال التي حفظتها لنا موارثنا الأولى.. جميعها ترفض هذا الاستقطاب، وتزكي الخيار الوسط، الراض «لواء» الغربي، ليبرالياً كان أو شمولياً..

١ - فالإنسان ليس وحده مركز الكون، حتى يكون له - فرداً في الليبرالية وطبقة في الشمولية - السلطان المطلق والحرية الكاملة في الأموال التي يسيطر عليها.. لأن الإنسان هو خليفة الله في عمارة الأرض، وجميع سلطانه وكل سلطاته مستمدة من هذه «الخلافة».. ومحكومة بروح الشريعة الإلهية..

٢ - ومالك «الرقبة»، في الأموال والثروات، هو الله سبحانه.. أما حيازة الإنسان لما يحوز من المال والثروة فهي لا تعدو «ملكية المنفعة»، المحققة لغاية تنمية الثروة، المسهمة في عمارة الأرض، وإسعاد الإنسان.. الأمر الذي يجعل هذه الحيازة أدخل في «الوظيفة الاجتماعية» للأموال والثروات..

فهى، إذن، الوسطية والتوسط بين «ملكية الرقبة» المطلقة وبين «تحرير التملك وتجريمه».. أى نمط إسلامي خاص في علاقة الإنسان بالأموال والثروات..

٣ - وحدود حيازة الإنسان و«ملكيته» محكومة بالقدر الذي يحقق له ولمن يعول «الكفاية» - وليس الكفاف - وفق العرف والمألوف ومكانة المجتمع في سلم الغنى والرخاء..

٤ - وسبيل الإنسان إلى هذه الحيازة هي «العمل» النافع، إذا كان قادراً.. وإلا فسبيله إلى تحقيق «كفايته» هو التكافل الاجتماعي الذي يوجب على الأمة، بواسطة الدولة، رعاية غير القادرين.

إن الله هو خالق الأموال والثروات.. ومالكها الحقيقي.. وهو قد وضعها وسخرها جميعاً للإنسان، من حيث هو إنسان مستخلف عن الله.. ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا

لِلْأَنَامِ ﴿[الرحمن: ١٠]..﴾ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴿[النور: ٣٣].. ومصطلح «المال» في القرآن، تارة يضاف لله، سبحانه: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٧].. وتارة يضاف للناس.. وفي هذه الحال نجده مضافاً إلى ضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية.. وإلى ضمير «الفرد» في سبع آيات فقط!.. الأمر الذي جعل إماماً كالشيخ محمد عبده [١٢٦٦-١٢٢٢ هـ / ١٨٤٩م - ١٩٠٥م] يعلق على هذه الحقيقة، عندما لمح مغزاها، فيقول: «إن الله ينبه بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها فكانه يقول: إن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم»^(١).

فالملكية قائمة ومشروعة.. لكنها ملكية المنفعة، والوظيفة الاجتماعية التي يمارسها المستخلفون والوكلاء والنواب عن الله، المالك الحقيقي للثروات والأموال.. وبعبارة الزمخشري [٤٦٧ هـ - ٥٢٨ هـ / ١٠٧٥م - ١١٤٤م] في تفسيره لقول الله، سبحانه: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧]: «.. إن مراد الله من هذه الآية هو أن يقول للناس: إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله، بخلقه وإنشائه لها، وإنما مؤلّكم إياها، وخوّلكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب»^(٢).

٥ - وما زاد عن القدر الذي يحقق «كفاية» الإنسان ومن يعول واجب الإنفاق في سبيل الله، أي المصالح العامة، المحققة تكافل الأمة وقوتها ومنعتها.. فما زاد عن هذه «الكفاية» هو «عفو» و«فضل» يجب إنفاقه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].. فالعفو - بإجماع أئمة التفسير - الذي يحكيه القرطبي [٦٧١ هـ / ١٢٧٣م] هو «ما فضل عن العيال».. فالعنى: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة»^(٣).

(١) الأعمال الكاملة ج ٥ ص ٢٠١.

(٢) الكشف ج ٢ ص ٤٣٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦١.

وهذا الزائد عن إشباع الحاجات هو «الكنز»، الذي ستكوى به جباه الذين يستبدون به وجنوبهم وظهورهم يوم القيامة: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥].

ذلك أن حيازة ما زاد عن «الكفاية» التي تشبع الحاجات يركز الثروة في يد القلة فتكون ﴿دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ [الحشر: ٧].. الأمر الذي يخل بالتوازن في صفوف الأمة.. «فما جاع فقير إلا بما متع به غنى».. كما يقول على بن أبى طالب.. وهذا الخلل هو السبب في تسليح القلة المستغنية بالطغيان الذي يحققه الكنز واحتكار الثروات ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّغَيْ (٦) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٦، ٧]..!

قال مال الله.. والناس مستخفون فيه.. لكل منه ما يكفيه.. بواسطة العمل الذي يؤديه..

إنه - كما يقول الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز [٦٦هـ - ١٠١هـ / ٦٨١م - ٧٢٠م] -: «نهر أعظم، والناس شربهم فيه سواء»..!!

وبعد..

فإذا جاز لنا أن نستخلص من هذه القضايا التي عرضت لها هذه السطور، والتي تمثل بعضاً من «إشكالات التغيير الاجتماعى» فى حياتنا الفكرية والعملية.. إذا جاز لنا أن نستخلص منها خاتمة لهذا الحديث، فإن هذه الخاتمة تقول:

إن «إشكالات التغيير الاجتماعى» فى حياتنا مردها إلى الخطرين اللذين اقتحما على أمتنا حياتها وفكريتها:

(أ) الواغد الغربى، المناقض لما تميزت به حضارتنا من سمات..

(ب) والتخلف الموروث عن عصر الركود والتراجع والانحطاط الحضارى، الذى عاشته أمتنا تحت تسلط المماليك وسلطان العثمانيين..

وأن العودة للمنابع النقية، وتمثل روح الشريعة، وعقد القران بينها وبين الواقع المتطور بواسطة الاجتهاد المستنير والمسترشد بالعقلانية الإسلامية.. هو السبيل لأسلمة الواقع، بأسلمة «التغيير الاجتماعي».. وبذلك تنتفي من حقله جميع الإشكالات. والله أعلم!

* * *

الفصل السادس

فى أولوية العمل الخيرى

لقد من الله، سبحانه وتعالى، على الأمة الإسلامية بأن جعل شريعته خاتمة شرائع الله إلى الناس، كما جعلها الشريعة المحقة لعمران الدنيا وسعادة الآخرة.. فكان العمل الصالح، فى كل ميادين العمران الإنسانى هو الأمانة التى حملها الإنسان عندما استخلقه الله فى هذه الحياة.

ففى القرآن الكريم يقتدرن العمل بالإيمان، بل إن العمل الصالح هو الترجمان الحقيقى عن صحيح الإيمان.. وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، قد جعل صالح الأعمال الفريضة الإلهية على سائر الرسل، عبر تاريخ الرسالات ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١].. فلقد دعا أمة محمد ﷺ إلى المسارعة والمسابقة والاستباق على طريق الخيرات ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨].

وإذا كان عصرنا يشهد - بحمد الله - يقظة إسلامية كبرى، تعود فيها جموع الأمة إلى الالتزام بحدود الحلال والحرم الدينى، وتسعى إلى سيادة كامل الإسلام على كامل الحياة الإسلامية.. فإن العمل الخيرى، الذى يتسابق الكثيرون على طريقه - مرضاة لله، وطلباً لثوابه - هو واحد من أبرز وأعظم مظاهر اليقظة الإسلامية المعاصرة ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦] حتى لقد برزت التساؤلات، لا عن

قلة العمل الخيري والفقر فيه، وإنما عن ترتيب أولوياته حتى تتناسب مع ترتيب الأولويات احتياجات المسلمين.. إذ لا يكفي اختيار الصالح من الأعمال على الطالح منها، وإنما يجب مراعاة مراتب الأعمال الصالحة وترتيب الأولويات بينها، حتى لا تكون هناك مشروعات كثيرة لا حاجة إلى كثرتها، وافتقار إلى إنجازات في ميادين نحن فقراء فيها.

وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، قد استخلف الإنسان لعمارة الأرض واستعمارها ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١] فلقد كرم سبحانه الإنسان. وجعله محور هذا العمران، بل وسخر له ما في السموات والأرض ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].. ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠].

فالإنسان هو خليفة الله، سبحانه وتعالى، في الأرض، وإلى سعادته وتيسير حياته يجب أن تتوجه جهود العمل الخيري وإمكانات العطاء والإحسان..

وهذا يبرز التساؤل عن منهاج الإسلام في ترتيب الأولويات في هذا الميدان.. ولعل مما زاد في إلحاح هذا التساؤل هو توجه جماهير غفيرة من المسلمين - وخاصة في السنوات الأخيرة - إلى بناء المساجد، أكثر من غيرها وقبل غيرها من مشاريع الخير وميادين الإنفاق.. وإلى تكرار الحج والعمرة.. الأمر الذي زاد من إلحاح التساؤل عن منهاج الإسلام في ترتيب الصالح من الأعمال..



● إن الإيمان خير كله، بل هو المدخل إلى الدين، وبدونه لا تقبل الأعمال حتى ولو كانت من الصالحات.. ومع ذلك، فإن الإيمان شعب تتفاوت في المراتب والأهمية، ومن ثم في الأولويات.. ونحن نتعلم ذلك من حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: «الإيمان بضع وسبعون شعباً، أرفعها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق.. والحياء شعب من الإيمان»^(١).

(١) رواد أبو داود والترمذي وابن ماجه

● والأمر الذى لا شك فيه هو أن المساجد هى بيوت الله فى الأرض ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الحج: ١٨] .. وهى عنوان إسلام الأمة، من مآذنها يرتفع التعظيم لله والشهادة بالإيمان والإسلام آناء الليل وأطراف النهار، حتى لكانها «أجهزة الإرسال» الإسلامى تثبت إيمان الأمة من الأرض إلى السماء.

والأمر الذى لا شك فيه كذلك، هو أن فضل المساجد إنما يقاس بمدى تحقيقها لمقاصد الاستخلاف الإلهى للإنسان فى عمران الدنيا صالحاً يحقق للإنسان السعادة والتنعيم فى يوم الدين.

ولقد من الله، سبحانه وتعالى، على أمة محمد ﷺ - ضمن ما من عليها من خصوصيات - عندما لم يجعل بناء المساجد شرطاً لا يعبد الله فى سواها، فاختص رسوله وأُمَّته بأن جعل لهم الأرض كلها مسجداً وطهوراً.. فحدثنا رسول الله ﷺ عن النعطايا الإلهية الخمسة التى أعطاها، ولم يُعْطَها أحد قبله .. ومنها: «وجُعِلَت لى الأرض مسجداً وطهوراً»^(١).

● بل إن الكعبة، التى هى المحور والمقصد الذى تهوى إليه أفئدة المؤمنين على مر الزمان وعبر البقاع، وتتوجه إليها القلوب والأبصار آناء الليل وأطراف النهار، تحدث رسول الله ﷺ، عن أن حرمة الإنسان عند الله أعظم من حرمتها.. فعن عبد الله بن عمر، رضى الله عنهما، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك.. ما أعظمك وأعظم حرمتك.. والذى نفس محمد بيده الحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك، ما له ودمه، وإن نظن به إلا خيراً»^(٢).

● بل وحتى البيت الحرام، الذى هو أول بيت وضع للناس فى الأرض، فكان أول مكان عبد الإنسان فيه الله - تحدث القرآن الكريم عن فضل الجهاد على عمارته وسقاية الحجيج فيه ﴿ أَجْعَلْتُمْ مَسَاجِدَ الْحَرَامِ كَمَا مَنَّ اللَّهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) الذين آمنوا

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأبو داود والدارقطنى وابن ماجه والإمام أحمد

(٢) رواه ابن ماجه

وَهَاجِرُوا وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (٢٠) يَشْرَهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ ﴿[التوبة: ١٩، ٢٠]﴾. فمن جمع إلى الإيمان بالله واليوم الآخر الجهاد في سبيله بالمال والنفس، أعظم درجة عند الله من الذين جمعوا إلى الإيمان سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام.. (١).

إنها جميعاً أعمال صالحة، لكن مراتبها، ومن ثم درجاتها ومقادير الثواب عليها، تتفاوت بمكانتها في سلم الأولويات اللازمة لتحقيق عزة الأمة وإنجاز العمران الإسلامي الذي استخلف الله فيه الإنسان.. ولقد حدثنا رسول الله ﷺ عن أحب الأعمال إلى الله، فقال: «أحب الناس إلى الله أنفعهم، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل: سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنهم جوعاً. ولأن أمشي مع أخى المسلم في حاجة أحب إليّ من أن أعتكف في المسجد شهراً».

فالله، سبحانه وتعالى، يحب كل المؤمنين، لكن أحبهم إليه هو من يضع العطاء - أي عطاء - في الأنفع للناس.. والله يحب كل الأعمال الصالحة، لكن أحبها إليه - وأكثرها ثواباً عنده - ما أسهمت في إدخال السرور على الناس، وكشف الكربات عنهم، وإزالة الأضرار، وقضاء الحاجات، وتيسير سبل الحياة الكريمة لعامة الناس.. «فالخلق عيال الله، وأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله» (٢).

فبقدر ما يكون توظيف العمل الخيري في تيسير حاجات الناس.. وبقدر ما يكون من عموم ثمراته لأكثر عدد من الناس وبقدر ما تراعى في ذلك الأولويات - الأهم فالهم، فالأقل أهمية - بقدر ما يكون أحب إلى الله، وأنجز في الثواب عند الله.

ذلك أن الإسلام قد تميز عن غيره بأنه «دين» لا يقوم بغير «دنيا».. وشرعية لا تكتمل إلا في مجتمع ووطن ونظام وعمران.. فالكثير من فرائض الكفائية والاجتماعية لا تقام إذا نحن اكتفينا بالمساجد والمحاريب.. فالعلم بالإسلام يقتضى ويستوجب تحصيل

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٨ ص ٩١ - ٩٢ طبعة دار الكتب المصرية.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في قضاء الحاجات والطبراني عن ابن عمر وحسنه في صحيح الجامع الصغير ١٧٦.

العلم المدني والشرعي.. وفريضة على الأمة الإسلامية إقامة مؤسسات هذا العلم، التي بدونها لا تكتمل إقامة الدين.. والمسلمون الأوائل أقاموا مؤسسات العلم - دار الأرقم بن أبي الأرقم - قبل المساجد، لأن العبادة التي تعمر بها المساجد متوقفة على مؤسسات المعارف والعلم والتعليم.. ومجالس العلم، في الإسلام مقدمة ومفضلة على مجالس الذكر وشعائر العبادات..

وإذا كنا مكلفين بإقامة الدين ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] فإن إقامة كامل الإسلام لا تنأتى إلا فى مجتمع مستكمل لشرائط العمران، المادية منها والروحية والأدبية.. بل إن إقامة الشعائر والمناسك والعبادات على النحو الأمثل، وفى حضور قلبى يجعلها خالصة لله، لا يتأتى إلا إذا انتظمت شئون الدنيا، وتحققت شروط الأمن المادى والمعنوى للعابدين العاكفين الراكعين الساجدين، وذلك حتى يتمكنوا من إفراد المعبود بالعبادة، واستخلاص القلوب العابدة من المعوقات الدنيوية التى تحول دون الحضور فى العبادات.

إن صلاة الجائع لا تصح.. وصلاة الخائف لا يتحقق فيها الحضور - فهى «أداء» للشكل، يفتقر إلى «الإقامة» التى هى شرط العبادات - ومن المستحيل أن يمثل قلب المعدة الخاوية بالخشية لله، أو أن تكتسى الأجساد العارية بلباس التقوى. كما أراد الله..



ولقد أدرك أئمة الإسلام وعلماء الأمة هذه الحقائق فى منهاج الإسلام، الذى يرتب الأولويات فى عمل الخيرات.. فوجدنا حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ / ١٠٥٨م - ١١١١م) يقطع بأن نظام الدين وانتظامه مترتب على نظام الدنيا وانتظام شئونها، وليس العكس.. وفى ذلك كتب يقول: «إن نظام الدين لا يصلح إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين، بالعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من: الكسوة، والمسكن، والأقوات، والأمن.. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق هذه المهمات الضرورية. إن نظام الدنيا شرط لنظام الدين^(١).. فالعقل

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٢٥ طبعة صبيح بدون تاريخ.

لتوفير ما تنتظم به شئون الدنيا، ويرتفع به ضيق الحياة وحرَجها، مقدم على غيره؛
لأنه هو المقدمة والشرط لإقامة الدين، بما فيه من معارف وعبادات.

ولذلك، كان الغزالي يعيب على أهل زمانه وينكر عليهم اهتمامهم بالعلوم الشرعية،
وإهمالهم العلوم العملية والمدنية - فالعمران الدنيوي - المادي منه والأدبي - هو اليسر
لإقامة الدين.. بل إن عبادتنا لله، سبحانه وتعالى، إنما هي شكر له على النعم التي أنعم
علينا بها في هذا العمران!!

كذلك، وجدنا العابد الزاهد المجاهد عبد الله بن المبارك (١١٨هـ - ١٨١هـ / ٧٣٦م -
٧٩٧م) يفضل الجهاد بالسنان في ميادين القتال على التنسك والعبادة في الحرمين
الشريفيين.. ويعلى من مقام دماء المجاهدين في ساحات الوغى على دموع العابدين
والعاكفين في المحاريب.. ويصوغ ذلك شعراً يقول فيه:

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا	لعلمت أنك في العبادة تلعب
من كان يخضب خده بدموعه	فنحورنا بدمائنا تتخضب

ولقد صاغ العقل المسلم - في علم أصول الفقه - هذا المنهاج الإسلامي نظاماً في
ترتيب أولويات الأعمال، وفق ما تحققه هذه الأعمال في البناء العمراني للمجتمع
الإسلامي..

فمقاصد الشريعة لم تقف عند حفظ الدين.. وإنما كان حفظ الدين واحداً من
مقاصدها الخمسة: حفظ الدين.. والنفس.. والعقل.. والنسل.. والمال..

وفي تحقيق العمران الإسلامي، هناك ترتيب لأولويات الأعمال، بحسب أولويات
الاحتياجات.. فهناك الضرورات، التي لا تستقيم الحياة بدونها؛ لأن فقدانها يخل
بمصالح الدنيا والدين.. ولذلك فالأعمال اللازمة لتحقيق هذه الضرورات مقدمة على
غيرها من الأعمال..

وبعد الضرورات تأتي الحاجيات، والتي يؤدي وجودها إلى رفع الضيق والحرَج والمشقة
عن حياة الناس.. والعمل لتوفير الحاجيات يلي في الترتيب العمل لتوفير الضرورات..

وبعد الحاجيات، تأتي التحسينات، التي توفر الكماليات ومحاسن العادات^(١).

فمقاصد الشريعة متعددة، والعمل لتحقيقها محكوم بمنهاج في الأولويات وترتيب الأعمال..

بل إننا إذا نظرنا إلى حفظ الدين، كمقصد من مقاصد الشريعة، وجدناه لا يتحقق إلا إذا تم حفظ النفس وحفظ العقل، ذلك أن الإنسان العاقل هو الذي يقيم الدين، وبدونه - أى بدون حفظ النفس.. بتوفير احتياجاتها المادية والمعنوية.. وحفظ العقل.. بتوفير احتياجاته العلمية والثقافية - لا يتأتى حفظ الدين، فالنفس العاقلة هي القائمة بتكاليف حفظ الدين.

فكما تعددت مقاصد الشريعة الإسلامية، كذلك تعددت وتفاوتت المراتب في الأعمال المحققة لهذه المقاصد المتعددة.

ففي المقدمة، تأتي الأعمال التي لا بد منها لتحقيق الضروريات اللازمة لإقامة حياة الإنسان.. والتي بدونها لا تقوم مصالح الدين والدنيا.. فتتقدم مصالح الدنيا بفساد المصالح العامة للناس، ويفوت نعيم الآخرة، ويحل الخسران المبين:

وبعد الضروريات تأتي الأعمال المحققة للحاجيات، أي التي ترفع الحرج والمشقة عن حياة الإنسان.

وبعد الحاجيات تأتي الأعمال المحققة للتحسينات، أي الكماليات التي تزين أمور المعاش، وترفع حياة الإنسان، وتزيد من مكارم الأخلاق.

على هذا النحو أقام الإسلام نظاماً كاملاً ومتسقاً في أولويات الأعمال.

بدءاً من ترتيب شعب الإيمان.. وانتهاء بمراتب الأعمال المحققة لنظام الحضارة والعمران.. ومروراً بتقديم حرمة الإنسان المؤمن على حرمة الكعبة.. وألوية الجهاد.. بميادينه المختلفة - على سقاية الحجيج وعمارة المسجد الحرام.. وألوية نظام وانتظام العمران الديني؛ لأنه الأساس لنظام وانتظام الدين..

(١) الشاطبي (الموافقات) ج ٢ ص ٤ - ٦ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة صبيح القاهرة.

وإذا كانت الأرض كلها قد جعلها الله، سبحانه وتعالى، لامة محمد ﷺ مسجداً طهوراً.. فإن على العقل المسلم والضمير المؤمن والقلوب الساعية إلى الاستباق على طريق العمل الخيري، أن تنظر إلى الضرورات الاجتماعية للإنسان المسلم المعاصر، وفق المنهاج الإسلامي في ترتيب الأولويات.

فحيثما يكن هناك مسجد يسع صلاة الجماعة والجمعة، في قرية من القرى أو هي من الأحياء، فإن الجهود والأموال والإمكانات، وكل مصادرها الخيرية يجب أن تنصرف إلى تحقيق وتحصيل وإقامة الأولى فالأولى من الأعمال والمشروعات التي تيسر الحياة الكريمة للناس، بإقامة ما لا بد منه لحفظ الصحة وتوفير الرزق، وتحصيل العلم، ونشر الوعي الإسلامي الذي يصحح تضررات المسلم عن دينه ودينه..

ذلك أن ترتيب الأولويات هو منهاج إسلامي أصيل، في ديننا الحنيف، الذي لا سبيل إلى إقامته إلا بانتظام الدنيا التي نقيم فيها هذا الدين.



الفصل السابع

فى السياسة الإسلامية

هاتان الكلمتان - [الإسلام والسياسة] - تحملان علامات استفهام عن علاقة «الإسلام» بـ «السياسة».

وهذا الاستفهام والتساؤل شائع فى الفكر الحديث والمعاصر، بل ومنذ ما قبل العصر الحديث..

لكن تحديد حقيقة علاقة الإسلام بالسياسة، يقتضى - أولاً - التعريف بمصطلحات هذا العنوان.

● فالإسلام: هو الطاعة الواعية - أى المؤسسة على المعرفة - من الإنسان المخلوق للإله الخالق الواحد، وذلك بعبادته - سبحانه - على النحو الذى أوحى به فى شريعته السماوية إلى رسوله محمد بن عبد الله - عليه وعلى سائر الأنبياء والرسول الصلاة والسلام -.

فهو إيمان وتصديق قلبى، يبلغ درجة اليقين، بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، وطاعة لله تفصح عن هذا الإيمان، وتضعه فى الممارسة والتطبيق.

● أما السياسة: فهى التدابير المدنية التى يدبر بها الإنسان حياته الدنيوية، سواء أكانت سياسة فردية، يدبر بها الفرد عالمه الخاص.. أم سياسة منزلية، تدبر بها الأسرة حياتها الأسرية.. أم سياسة اجتماعية، تدبر بها الأمة والدولة شئون العمران الاجتماعى - فى الاقتصاد والاجتماع والتعليم والحكم والإدارة.. إلخ... أم كانت سياسة دولية، تدبر بها الدول والأمم والخضارات - بالقانون الدولى والمنظمات الدولية

والإقليمية - العلاقات الدولية، التي تحافظ على سلام العالم، وأمنه، ورخائه، وصحة
بيئته، وقض المنازعات التي تنشب بين الدول والحكومات.

وإذا كان العنوان - [الإسلام والسياسة] - يحمل التساؤل والاستفهام عن العلاقة
بين «الدين» - الذي هو وحى إلهي، وتنزيل سماوي وتشريع رباني - وبين «السياسة» -
التي هي تدابير مدنية بشرية - .. فإن الإجابة على هذا التساؤل تتعيز في الإسلام عنها
في أنساق فكرية وفلسفات إنسانية وشرائع دينية غير دين الإسلام.

● ففي الفلسفة اليونانية - مثلاً - : وخاصة في تصور «أرسطو» [٢٨٤ ق.م -
٣٢٢ ق.م] لعلاقة الذات الإلهية بالعالم، كان الله - في ذلك التصور - مجرد خالق لهذا
العالم. وقف نطاق عمله عند الخلق فقط.. فهو قد خلق العالم، وأودع فيه الأسباب
الذاتية التي تدبره وتوسسه، دونما حاجة إلى شريعة سماوية أو دين إلهي، أو قوة
فوقية ما وراءية - من فوق الطبيعة ومن ورائها.. فإلحالم مكتف بذاته، والاجتماع
البشري مكتف بذاته.. ومثل الذات الإلهية، في علاقتها بتدبير وسياسة العمران
الإنساني، كممثل صانع الساعة، صنعها، وأودع فيها أسباب تدبيرها وسياستها.. فلا
مدخل للدين السماوي في السياسة الأرضية، بهذا التصور الأرسطي..

● وفي الوثنية الجاهلية - عند العرب - قبل الإسلام - كان التصور لعلاقة الخالق
بالمخلوقات قريباً من هذا التصور الأرسطي..

فالثنيون كانوا يؤمنون بالله خالقاً للكون والعالم.. لكنهم كانوا يقفون بنطاق فعله
عند حدود الخلق، وذلك عندما جعلوا تدبير حياتهم الدنيا وسياستها للأصنام - التي
جعلوها شركاء لله في السياسة والتدبير - فله الخلق.. وللأصنام السياسة والتدبير..!
والقرآن الكريم ينصفهم عندما يتحدث عن إيمانهم بالله خالقاً: ﴿وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَرَّ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١].

لكنه يعيب عليهم شركهم بالله، عندما جعلوا سياسة الدنيا وتدبير الاجتماع
الإنساني للأصنام والأوثان - التي كانوا يلجئون إليها ويستشيرونها في تدبير: السفر
والإقامة.. والحرب والسلام.. والبيع والشراء.. والمخالقة والمنابذة.. والزواج والطلاق..

والحب والكود.. إلخ.. إلخ.. ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتَهُ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].. ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

فالوثنيون قد عزلوا السوء عن الأرض، عندما آمنوا بالله خالقاً للكون والعالم، ثم وقفوا بفعله عند الخلق، جاعلين تدبير الحياة الدنيا للأصنام والأوثان.

● وفي النصرانية: كان هناك شبه من هذا التصور، الذي يعزل التدبير الإلهي عن سياسة العمران الإنساني، وخاصة في الحكم والإدارة وسياسة الدول والمجتمعات.. صحيح أن النصرانية - لأنها دين سماوي - قد تميزت عن الفلسفة الأرسطية، واختلفت عن التصورات الوثنية، عندما جعلت الخالق للكون شارعاً للقيم والأخلاق، وشارعاً للعبادات.. لكنها عندما فصلت بين «ما لقيصر» - أي الدولة وسياسة المجتمع - وبين «مالله» - أي الدين - قد جعلت مرجعية السياسة في الدول والمجتمع - إدارة واقتصاداً واجتماعاً ونظماً - للإنسان وحده، فكان رضاها بأية سلطة وأية دولة وأية سياسة لو أنها من ألوان العزل الجزئي للسما عن الأرض، وللدن عن تدبير العمران الإنساني وسياسة المجتمعات.. لقد وقفت بالقيم الدينية عند علاقة الفرد المخلوق بالله الخالق.. وتركت ما لقيصر لقيصر، دون أن تجعل قيصر وماله لله..!

وهذا هو الذي جعل تدخل اللاهوت النصراني والكنيسة الكاثوليكية في «السلطة الزمنية» - بأوروبا العصور الوسطى - شذوذاً عن حقيقة الموقف النصراني - لأن ذلك التدخل قد مثل تجاوزاً من الكنيسة لرسالتها - التي هي روحية خالصة -، ولإطار عملها - الذي هو مملكة السماء -، ولجماع مقاصدها - التي هي خلاص الروح - فتجاوزت ذلك، عندما اغتصبت السلطة الزمنية - سلطة قيصر - التي دعا الإنجيل إلى تحريرها وفصلها عن «مالله».

● ولقد جاء التصور العلماني إبان النهضة الأوروبية الحديثة - رد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية لرسالتها.. فردتها العلمانية إلى حدود «مالله» - خلاص

الروح... بالمعنى القردى - وفصلت وعزلت عنه «مالقيصر» - الدولة والسياسة وتدير المجتمع وإدارة العمران - منطلقة في ذلك الفصل من التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية - مجرد الخلق - دون التدبير والسياسة للدولة والعمران - فأصبحت السياسة - في التصورات العلمانية - شأنًا دنيويًا خالصًا، لا علاقة لها بالدين، وتديرًا إنسانيًا - بالعقل والتجربة وحدهما - غير محكوم بشريعة سماوية؛ لأن العالم - في فلسفة الأنوار الوضعية، التي انطلقت منها العلمانية - كما هو في التصور الأرسطي - مكثف بذاته، غير محتاج إلى شريعة سماوية تدبر شأنونه.. وكذلك الإنسان - ومن ثم الدولة والمجتمع - مكثفية بذاتها يتم تدبيرها وسياستها بالعقل الإنساني والتجربة الإنسانية، دونما حاجة إلى تدخل الدين في هذه السياسة وذلك التدبير.. ولذلك، يعبر عن العلمانية أحيانًا بمصطلح: «الدنيوية» أي مرجعية الدنيا لا الدين وأحيانًا بمصطلح: «الإنسانية» - أي اكتفاء الإنسان - في سياسة دنياه - بعقله وتجربته عن شريعة السماء..

فالعلمانية قد فكت الارتباط وفصمت العرى بين السماء والأرض، وحررت السياسة المدنية من القيم الدينية.. ولذلك تعايشت كنائس المجتمعات العلمانية مع «السياسة المكيافيلية» التي جعلت الغايات مبررة للوسائل، بصرف النظر عن حظ هذه الوسائل من أخلاقيات الدين وقيمه ومثله.. كما جعلت «القوة» - وليس «العدل» - المقصد الذي تتغياها أية سياسة لأية دولة من الدول!..

● أما في الإسلام: فإن العلاقة بينه - وهو دين إلهي - وبين السياسة - كتدبير للدولة والدنيا والاجتماع والعمران - هي علاقة متميزة عن كل هذه التصورات، التي رأيناها في الانساق الفكرية والفلسفية والدينية غير الإسلامية..

فهناك علاقة بين «الإسلام» وبين «السياسة»، لكنها علاقة وسط بين «الاتحاد والامتزاج والاندماج» وبين «الفصل والقطيعة والافتراق».

فالصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية، لا يقف فقط عند حدود عمل الخلق، وإنما لله أيضًا الرعاية والتدبير لكل عوالم المخلوقات، ومنها الاجتماع البشري والعمران الإنساني.. وفي القرآن الكريم حديث عن هذا التصور الإسلامي: ﴿أَلَا لَهُ

الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾ [الأعراف: ٥٤] . فهو - سبحانه - له الأمر والتدبير مع الخلق .. وله - سبحانه - الهداية والتسديد والرعاية والإرشاد، مع الخلق أيضاً: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى (٤٩) قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾

[طه: ٤٩، ٥٠] .

والإنسان - فى التصور الإسلامى - حرية وإرادة وقدرة واستطاعة وسلطة وفعل فى سياسة حياته وتنظيم مجتمعه وتدبير عالمه ودينه .. ولكنها حرية وإرادة وقدرة وسلطة الخليفة لله، المحكومة بحريته بعقد وعهد الاستخلاف، الذى هو الشريعة الإلهية: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] .. ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧] .

فللشريعة الإلهية مدخل فى السياسة، لا يلغى حرية الإنسان وسلطاته وسلطاته فى تدبير المجتمع وسياسته، ولكنه يضبط هذه الحرية وهذا السلطان بحدود الحلال والحرام الدينى، اللذين جاءت بهما قواعد ومبادئ وأحكام الشريعة، وروحها ومقاصدها وفلسفتها فى التشريع.

فلا الشريعة تلغى سلطة الإنسان وحرية فى السياسة والتدبير للعمران الدنيوى .. ولا هذه السلطة الإنسانية والحرية البشرية فى سياسة الدولة والمجتمع متحررة تماماً من إطار الشريعة الإلهية وحدود الله وأحكام الدين .. فالإنسان - لأنه خليفة لله - هو سيد فى هذا الكون، محكومة سيادته وسلطاته بشرعية عقد وعهد الاستخلاف الإلهى له .. فهو حر فى سياسة المجتمع والدولة، حرية لا تخرج به عن إطار حدود الوكيل والنائب والخليفة .. إنه سيد فى الكون، لا سيد الكون .. إنه عبد لله وحده، وسيد لكل شىء بعده .. والله - سبحانه - قد سخر له كل قوى الطبيعة، لكنه هو وكل قوى الطبيعة لله، سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٦) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣] .

ولأن الدين هو «وضع إلهى ثابت» .. بينما «السياسة» أغلبها تدابير متغيرة ومتطورة بحكم ارتباطها بالواقع الحياتى المتغير والمتطور .. وقفت الشريعة الإسلامية - فى

سياسة وتدير المعاملات الدنيوية المتغيرة والمتطورة - عند المبادئ والقواعد والمقاصد وفلسفة التشريع.. تاركة للعقل الإنسانى والتجربة البشرية الإبداع والاجتهاد - فى فقه المعاملات - للسياسات التى تواكب المتغيرات والمستجدات.. فمقاصد الشريعة وقواعدها ومبادئها وحدودها وأحكامها ثوابت.. وفقه المعاملات تديرات سياسية واجتماعية واقتصادية متغيرة، ومحكومة بمقاصد الشريعة وحدودها..

فلا كل السياسة - كتدابير دنيوية - هى دين ثابت.. ولا هى منفصلة ومغايرة للدين الثابت.. ومن هنا كانت علاقة الإسلام بالسياسة هى علاقة «التمايز»، لا علاقة «الوحدة والامتزاج» أو علاقة «المغايرة والانفصال».. فالسياسة - فى التصور الإسلامى - هى: «تدابير مدنية»، بمعنى أنها تدبر اجتماع الإنسان، الذى هو «مدنى» - أى «اجتماعى» - بطبيعته.. لكنها محكومة بالشريعة الإلهية الثابتة، ومن هنا سميت - فى الإسلام - بـ «السياسة الشرعية» - لأنها «مدنية» ذات مرجعية «دينية».. بل لقد عرف علماء الإسلام «السياسة الشرعية» بأنها «السياسة المدنية» - ليس بمعنى أن «المدنى» هو المقابل «للدنى».. كما هو معناه فى الفكر الوضعى الغربى - وإنما بمعنى أن «المدنى» هو «الاجتماعى».. فالسياسة الشرعية هى: التدابير الإنشائية، التى يسوس بها الإنسان الاجتماع البشرى، فى إطار ثوابت الشريعة ومقاصدها..

فلا هى علاقة «الكهانة الكنسية» - التى دمجت ومزجت السياسة بالدين، فثبتت المتغيرات الدنيوية بثبات الدين - ولا هى علاقة «العلمانية - الدنيوية» التى فصلت السياسة عن الدين - وإنما هى السياسة الشرعية.. أى «العلاقة» و«التمايز» - فى ذات الوقت - بين السياسة والإسلام.

فالسياسة لا تقف فقط عندما جاء فى النصوص التى جاء بها الوحي الإلهى - فى القرآن الكريم - وبيانه النبوى - فى السنة النبوية - لأنها تدابير للمتغيرات والمستجدات المتطورة دائماً وأبداً، بتطور وتغير الزمان والمكان والمصالح والأعراف والعادات.. ولكنها - أى السياسة - لا تغاير ولا تخالف ولا تصادم ما جاء به الوحي الإلهى والبلاغ الربانى أو السنة النبوية الصحيحة، التى هى البيان النبوى للبلاغ القرآنى.

فكل التدابير التى تحقق المصالح الشرعية المعتمدة، هى سياسة شرعية، يبدعها الاجتهاد الإسلامى؛ ليحقق بها مصالح الفرد والأسرة والأمة والدولة والاجتماع

الإنسانى والعلاقات الدولية .. وهى إسلامية بقدر ما تحقق المصلحة والعدالة للناس ،
وبقدر ما تنضبط بقيم الدين الإسلامى ومقاصد الشريعة الإسلامية .. بهذا تعتبر
«السياسة» جزءاً من «الشريعة»، رغم أنها إبداع إنسانى لبشر فقهاء.

ولهذه العلاقة بين الإسلام وبين السياسة، تميزت السياسة الشرعية - بتميز
الإسلام - كدين - عندما لم تقف مقاصدها - كما هو الحال فى السياسة المنفصلة عن
الدين - عند طلب الصلاح والنفع الدنيوى للحياة الدنيا وحدها .. وإنما كانت مقاصد هذه
السياسة الإسلامية تحقيق مصالح وسعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة معاً.

فالسياسة التى لا علاقة لها بالدين قد تحقق من الغنى والوفرة والقوة والغلبة ما
يحقق للإنسان والمجتمعات الرفاهية والترف والحدود القصوى فى اللذات
والشهوات .. تحقق «قارونية المال» و«فرعونية القوة» .. وهنا يكون صلاحها دنيوياً
صرفاً، يؤدى إلى ندامة وخسران فى الحياة الأخروية يوم الدين، بل وإلى ندامة
وخسران فى العواقب الدنيوية بعيدة المدى ..

أما السياسة المحكومة بتدابيرها بالمقاصد الشرعية، فهى التى تستهدف سعادة
الإنسان وصلاحه فى الدنيا، باعتبار هذه الدنيا مزرعة الآخرة والمقدمة المفضية إليها ..
ولهذه الخصوصية، جاء فى تعريف السياسة بالموسوعات والمصادر الإسلامية أنها:

«استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والآجل، وتدبير المعاش
مع العموم على سنن العدل والاستقامة»^(١).

وأنها: «ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن
الفساد»^(٢).

وأنها: «السياسة الدينية النافعة فى الحياة الدنيا وفى الآخرة. فهى تدبير للاجتماع
الإنسانى على منهاج الدين»^(٣).

(١) الكليات - لآبى البقاء الكفوى - طبعة دمشق سنة ١٩٨٢ م.

(٢) إعلام الموقعين - لابن القيم ج ٤ ص ٣٧٢ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م.

(٣) (المقدمة) - لابن خلدون ص ١٥٠ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ.

فهى سياسة تدبير الدنيا وفق مقاصد الدين؛ لتكون السياسة - كالعيادة - سبيلاً لرضاء الله - سبحانه وتعالى - وسعادة الإنسان فى الدنيا وفى الآخرة ..

وإذا كانت السياسة فى «دولة الكهانة الكنسية» قد زعموا أنها «دين خالص»، عندما ادعت «الدولة» أنها مقدسة، تحكم بالتفويض الإلهى، وبالحق الإلهى، وأن نيابتها إنما هى عن السماء.. فعدت هذه «الدولة» - سواء عندما حكم البابوات المعصومون - بزعمهم - أو الأباطرة الذين أضفى البابوات على سلطتهم القداسة - عدت هذه «الدولة الدينية» لا تسأل عما تفعل، وفعالة لما تريد.. الأمر الذى غيب الأمة تماماً من معادلة السياسة، فوقفت هذه المعادلة عند: الله فالدولة الدينية فقط.. دون وجود للأمة وسلطانها..

فإن الدولة العلمانية - التى هى النقيض الكامل لدولة الكهانة الدينية - قد غابت الشريعة وانتفى الدين من معادلتها.. فيها: الأمة فالدولة.. ولا مكان للدين والشريعة فى معادلتها وسياستها.. أما الصيغة الإسلامية للسياسة فى الدولة الإسلامية، فإنها جامعة.. فيها: سيادة الشريعة الإلهية، وخلافة الأمة لله، حال التزامها بالشريعة، وممارستها السلطات فى حدود الشريعة ونيابة الدولة عن الأمة، ملتزمة - كالأمة - بإطار الشريعة وحدودها، وقائمة بما فوضت لها الأمة من مهام وسلطات..

فهى - الصيغة الإسلامية - الوحيدة الجامعة بين السماء.. والأمة.. والدولة - فى السياسة الشرعية للدولة الإسلامية..



تلك هى علاقة «السياسة» بـ «الإسلام».. وهذا هو موقف «الإسلام» من «السياسة».. وهو موقف متميز عن مواقف الأنساق الفكرية الأخرى فى هذا الموضوع. والله أعلم.



الفصل الثامن

فى التعددية والتنوع والاختلاف

لكل دين من الأديان.. أو فلسفة من الفلسفات.. أو نسق من الأفكار، فلسفته فى رؤية الكون، التى تُحدّد مكانة الإنسان فى هذا الوجود.. وعلاقته بالموجودات. وإذا كان الإسلام - ككل الديانات السماوية - يرى الله - سبحانه وتعالى - المطلق، واجب الوجود، والخالق لكل الموجودات.

فإنه يرى الإنسان خليفة لله فى الأرض، حاملاً لأمانة إقامة العمران، حتى تأخذ الأرض زخرفها وزينتها.. وحتى تنهذب النفس الإنسانية وترتقى وتسعد، عندما تتوازن علاقاتها مع الغرائز والملكات والموجودات..

كذلك، يرى الإسلام فى الذات الإلهية، المطلق المفارق لسائر أنواع وألوان المخلوقات.. فهو - سبحانه - ليس كمثله شئ.. وكل ما خطر على بالك، قاله ليس كذلك!

وفى موضوعنا - موضوع (التعددية.. والتنوع والاختلاف فى إطار الوحدة) يرى الإسلام فى هذا الوجود: إلهاً، انفرادى ويتفرد بالوحدانية والوحدانية، التى لا تعرف أى لون من ألوان التعدد أو الأزواج أو التركيب.

وموجودات ومخلوقات ومحدثات، تقوم جميعها على التعدد والأزواج والتركيب والتساند والتسخير والارتفاق. فالتعددية فى كل الموجودات - الحية والجمدة.. الإنسانية والنباتية والحيوانية.. العلوية والسفلية.. وكذلك فى عالم الأفكار والفلسفات والمذاهب والتوجهات.. وأيضاً فى الألوان والأجناس والألسنة واللغات والقوميات.

كل هذه العوالم، يراها الإسلام قائمة على سنة التعددية، وقانون التنوع، وقاعدة الاختلاف.

ليس باعتبار هذه التعددية، وذلك التنوع مجرد اختيار بشري، أو حق من حقوق الإنسان، وإنما باعتبارها القانون الحاكم لوجود الموجودات.. وسنة من سنن الله في سائر المخلوقات، لا تبديل لها ولا تحويل..

ولأن الإسلام هو دين الوسطية الجامعة.. التي لا تعرف الثنائيات المتناقضة.. ثنائيات: «الدين.. والدنيا».. أو: «الدين.. والدولة».. أو: «الدنيا.. والآخرة».. أو: «الفرد.. والمجموع» أو: «الذات.. والآخر».. أو: «الحرية.. والمسئولية».

لأن هذه الوسطية الإسلامية الجامعة، تجمع من أطراف وأقطاب هذه الثنائيات عناصر الحق والعدل، فتؤلف منها موقفاً وسطاً جامعاً.. متوازناً.. ومتميزاً.. وجديداً فلقد التزم الإسلام.. بهذه الوسطية الجامعة.. في التعددية مذهباً متميزاً، رفض فيه وبه غُلُو الإفراط وغلُو التفريط.

فهو، مع التعددية في كل عوالم المخلوقات، لا يرى الواحدية والأحادية إلا في الذات الإلهية وحدها.. وهو.. أيضاً.. لا يطلق للتعددية العنان، الذي يجعلها تشرذماً وقطيعة بين أجزاء الظواهر والموجودات..

وإنما يراها: تنوعاً واختلافاً وتميزاً في إطار الوحدة الجامعة للتنوع والتمايز والاختلاف..

فالوحدة.. في أي ظاهرة من الظواهر.. تعني التعددية والتنوع والاختلاف والتمايز في إطارها.. ولا بد لهذا التنوع والاختلاف والتمايز من وشائج جامعة، وعدسة لامة، تؤلف بين التنوع، وتجمع بين المختلف، وتوجد الأرض المشتركة بين المختلفين.. المتميزين.. المتنوعين.. المتعديدين.

لقد خلق الله - سبحانه وتعالى - البشر جميعاً من نفس واحدة .. ثم جعل كل فرد من أفراد هذه الإنسانية عالماً قائماً بذاته .. فيه - وهو الجرم الصغير - انطوى العالم الأكبر !

ففى إطار وحدة الإنسانية - المتحدة فى أصل الخلقة .. وفى الإنسانية .. وفى الكرامة والتكريم .. وفى الحقوق .. وفى التكليف .. وفى الحساب .. وفى الجزاء - فى إطار هذه الوحدة، تتمايز وتتنوع هذه الإنسانية الواحدة إلى .. شعوب وقبائل وأمم وأفراد .. وإلى ألوان وأجناس وألسنة ولغات وقوميات وحضارات .. وإلى ملل ونحل ومذاهب وديانات وفلسفات وثقافات ..

فلا غُلوٌ فى التعددية والتنوع، يقطعُ روابط الوحدة، ويدخلُ بها فى نطاق العنصرية والتعصب، وإنكار العلاقات بالآخرين .. ولا غُلوٌ فى عوامل الوحدة، ينكرُ أسباب التنوع والتميز والاختلاف.



ويسبب من هذه الوسطية الإسلامية الجامعة، فى رؤية علاقة الوحدة بالتعددية .. والواحدة بالتنوع .. والأحادية بالاختلاف .. ينكر الإسلام «نزعة المركزية المفرطة»، التى تريد العالم نمطاً واحداً، والإنسانية قلباً واحداً، منكراً على الآخرين حق التمايز والاختلاف.

«فالمركَزِيَّة الدينية» .. التى تريد العالم ديناً واحداً، يُكرِّها الإسلام، عندما يرى فى تعددية الشرائع الدينية سنة من سنن الله فى الاجتماع الدينى، لا تبديل لها ولا تحويل ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ جَعَلْنَا أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِى مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ فِىهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ جَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

فهو - سبحانه - قد خلقهم للتنوع والاختلاف .. لكنه يريد لكل الملة والشرائع والديانات وحدة جامعة لتنوعها، ورابطة ضابطة لاختلافها .. وحدة فى : توحيد الخالق المعبود .. وفى الإيمان بالغيب .. وفى العمل الصالح .. فهذه هى أصول الدين الإلهى

الواحد، التي اتفقت فيها وعليها كل الشرائع والنبوءات والرسالات، من آدم.. إلى إبراهيم.. إلى موسى.. إلى عيسى.. إلى محمد.. عليهم جميعاً الصلاة والسلام..

وإنكار الإسلام «المركزية الدينية»، إيماناً منه بتعددية الشرائع الدينية، بتعدد أعم الرسالات السماوية.. يعنى - أيضاً - رفضه «المركزية القانونية».. التي تريدُ العالمَ كُلَّهُ خاضعاً لمنظومة قانونية واحدة، حتى لتثير الاعتراضات، وتكيل الاتهامات ضد فلسفات التشريع في المنظومات القانونية الأخرى، بل وتُجرح أحكام القضاء التي تصدر انطلاقاً من فلسفات التشريع التي لا تنتمي إليها.

وبدعاة هذه «المركزية القانونية» في دوائر السياسة والإعلام يتجاهلون أن فقهاء القانون العالميين، قد استقر رأيهم - في مؤتمراتهم العالمية - منذ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين - على اعتماد منظومات قانونية ثلاث.. يجرى الرجوع إليها، والاستفادة منها، والمقارنة فيما بينها.. وهى القانون الرومانى.. واللاتينى.. والشريعة الإسلامية..

فَدَعَوَى «المركزية القانونية»، يرفضها - أيضاً - علماء القانون.



والإسلام ينكر «المركزية الحضارية».. التي تريدُ العالم حضارة واحدة، وتسلك سبيل الصراع - صراع الحضارات - لقسر العالم على نمط حضارى واحد.. لأن الإسلام يريد العالم «متعدد حضارات»، متعددة.. ومتميزة.

لكنه، لا يريد للحضارات المتعددة أن تستبدل التعصب الشوفينى بالمركزية الحضارية القسرية.. وإنما يريد الإسلام لهذه الحضارات المتعددة أن تتفاعل وتتساند فى كل ما هو مشترك إنسانى عام..

ففى العلوم الطبيعية - علوم المادة.. الدقيقة.. والمحايدة.. وفى علوم تمدن الواقع - التي تحقق زينة الأرض، ورخاء البشر، وسلام الإنسانية، والحفاظ على البيئة - مبادئ واسعة للوحدة، والتفاعل، والتساند بين كل الحضارات.

وفى الثقافات والفلسفات والمواريث الثقافية، ومنظومات القيم، والهويات

الحضارية والقومية، ميادين للتنوع والتمايز. في إطار المشترك الإنساني العام بين مختلف الحضارات.



والإسلام ينكر «مركزية العرق والجنس واللون».. التي أثمرت العنصرية العرقية، حتى جعلت في العالم طبقية للألوان والأجناس، تركت آثارها الكريهة حتى في المعابد والعبادات، فضلاً عن الأندية والمسكن والمدارس والمصانع، ناهيك عن القوانين والحقوق والواجبات والامتيازات!

بل، ورأينا من يدعى أنه «من شعب الله المختار» بحكم الولادة من رحم بعينه، حتى ولو كان ابناً غير شرعي.. بل وحتى لو كان ملحدًا!!

ينكر الإسلام هذه «المركزية العرقية»، عندما تكون مركزية الجنس الأبيض.. أو الأسود.. أو الأصفر.. أو أي عرق من الأعراق.. فاختلاف الألوان - في إطار الإنسانية الواحدة.. وتساويها جميعاً - في هذا الإطار الإنساني الواحد - هو سنة من سنن الله، وآية من آيات الخالق لكل هذه الألوان والأعراق والأجناس.. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢].



والإسلام ينكر «المركزية اللغوية».. التي تريد العالم لغة واحدة، فتنكر على الأمم والقوميات حقها في تعدد الألسنة واللغات.. بل وينكر هذه «المركزية اللغوية» في إطار الدولة الواحدة، إذا هي حرمت الأقليات اللغوية من حقها في تعلم لغاتها القومية: كي تحافظ على موارثها الثقافية..

وفي ذات الوقت، ينكر الإسلام تحول التعددية اللغوية أو الدينية إلى قطيعة، تقسم - بالشيوعية القومية أو التعصب الديني - عرى التفاعل والترابط بين النواثر اللغوية والطوائف الدينية في الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة.. فالأمة: وحدة تضم تنوعاً في الملل والأعراق واللغات.. والوسطية الإسلامية تحمي وحدة الأمة من أن تفتتها التمايزات اللغوية أو التعددية الدينية.. كما تحمي هذه الوسطية التنوع اللغوي والديني من أن تقهره وحدة الأمة أو الدولة.

يريد الإسلام - بمنهاجه فى التعددية - للعالم الذى تعيش فيه :
أن تُعْتَنَى ثقافته المتعددة بالتعددية اللغوية - والتعددية فى الموراث الثقافية
والفكرية - لأممه وقومياته .. لأن اختلاف وتعدد الألسنة واللغات هو آية من آيات الله
فى المخلوقات .

والإسلام ينكر «المركزية الاقتصادية» التى تُسَخَّرُ المُنظَّمات الاقتصادية الدولية
لمصلحة حضارة الأقوياء ضد مصالح حضارات المستضعفين ..
المركزية، التى تتحول فيها «عالمية التجارة» إلى «اجتياح» للصناعات والتجارات
الوطنية فى الدول المستقلة حديثاً، ذات البنى الاقتصادية الضعيفة أو الهشة .
المركزية، التى تجعل ٢٠٪ من أبناء حضارة يعينها يملكون ويستهلكون ٨٦٪ من
ثروات العالم المعاصر .. فيتركز الغنى فى كفة، ويتركز الفقر فى الأخرى .. ويشقى
الجميع - بالترف والتخمة عند قوم .. وبالفاقة عند الآخرين !
وفى ذات الوقت، فإن الإسلام لا ينكر التفاوت بين البشر، فى الغنى، وفى الأموال
والثروات .. وإنما يريد أن يحكم هذا التفاوت بإطار التكافل، الذى يجعل العالم بمثابة
الجسد الواحد .. تتنوع أعضاؤه - فى الكفاءة .. والأهمية .. والحجم .. والاحتياجات - مع
تكافلها جميعاً فى تحقيق خد الكفاية لكل إنسان .

والإسلام ينكر «المركزية فى السلطة» .. داخل الدولة، تلك التى تقرض وحدة الرأى
والاتجاه والموقف والاجتهاد، قاهرة الأمة على حزب واحد .. ورأى واحد .. وحاكم فرد ..
ينكرُ الإسلام هذه «المركزية السلطوية»، التى تبعث «الفرعونية» من جديد .
وفى ذات الوقت، لا يريد الإسلام للتعددية - فى المجتمع - غلو التشردم والقطيعة
والتفتت بين تيارات الأمة وطبقاتها وأحزابها ومدارسها الفكرية .. وإنما يريد : تنوع
الاجتهادات والتنظيمات فى الفروع والتغيرات والمناهج والآليات، وذلك فى إطار ثوابت
الأمة، ومقومات المجتمع، ومكونات الهوية، ومعالم المشروع الحضارى للأمة .

ولأن هذه وسطية الإسلام - الجامعة بين عناصر الحق والعدل من أقطاب الثنائيات .. وهى الوسطية التى جعلت من التعددية تنوعاً فى إطار الوحدة .. وظلت للوحدة ترعى وتحضن التمايز والاختلاف ..

ولأن الإسلام ليس «اليوتوبيا» الحائلة أحلام فلاسفة «الدين الفاضلة» التى عزت على التحقيق منذ أقدم العصور - وإنما هو الدين الجامع بين «المثال» الملهم، وبين «الواقعية» الساعية أبداً إلى الاقتراب من «المثال» .. فلقد أدرك الإسلام أن حياة الأمم والشعوب والمجتمعات والدول، لا بد وأن تشهد التناقضات .. وأن تمتزج فيها توازن الخير والشر .. والايجاب والسلب .. والاستعلاء والاستضعاف .. والأثرة والإيثار .. إلخ .. إلخ ..

فكانت دعوة الإسلام - بوسطيته - إلى حل التناقضات بين الأفراد والطبقات والأمم والدول والحضارات بنفس مناهجه المتميز فى التعددية .. فهو يرفض «الصراع» سبباً لحل التناقضات؛ لأن «الصراع» يقضى إلى إقناء طرف للطرف الآخر، وفى ذلك قضاء على التعددية، عندما ينفرد المنتصر - الذى صرع خصمه - بالساحة والميدان، ويرث كل الإمكانيات ..

والإسلام - أيضاً - عندما يرفض الصراع، لا يرضى بالسكون والاستسلام؛ لأنه يؤدى إلى تقليد الضعفاء للأقوياء، وتشويه المستضعفين بالمستكبرين، وتبعية المهزومين للمنتصرين .. وهو يقضى - أيضاً - إلى زوال التنوع وذبول التعددية ..

يرفض الإسلام ذلك .. ويدعو - بدلا من الصراع المدمر .. والسكون المقلد - إلى «التدافع الحضارى» .. الذى هو «حراك» وسط بين «دمار الصراع» و«موات السكون والتقليد» ..

فالتناقضات، يجب أن تحل بالحراك الاجتماعى والسياسى والحضارى، الذى هو تنافس وتسابق بين الأفراد والطبقات والأحزاب والأمم والدول والحضارات .. تنافس، لا ترتفع حرارته إلى «حدة» الصراع، الذى يصرع فيه طرف الطرف الآخر، فيُلغى تعددية الفرقاء والأطراف والأقطاب ..

وأيضاً، لا تنطفئ حرارته، فيتحول إلى سكون، هو - فى الحقيقة - استسلام الضعفاء للأقوياء، وتقليد المهزومين للمنتصرين ..

هكذا يرى الإسلام قضية التعددية :

● قانوناً إلهياً.. في كل عوالم المخلوقات.. وسنة من سنن الله التي لا تبدل لها ولا تحوّل.

● ويراهم وسطاً.. عدلاً.. متوازناً.. جامعة للتنوع والاختلاف في إطار الوحدة.

فالوحدة تعني: التركيب من الأجزاء المتنوعة..

والتنوع لا بد أن يكون في إطار الوحدة الجامعة للفرقاء المتميزين..

● وعموم هذا القانون - في قضية التعددية - يعني شموله لكل عوالم الخلق..

من الذرة إلى العالم.. من الفرد إلى الإنسانية.. من الأحياء إلى الجasad إلى النباتات..

من الملل والشرائع إلى الفلسفات والأفكار والأحزاب..

وصدق الله العظيم: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (١١٨) إِلَّا مِنْ رَحْمِ رَبِّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿ [هود: ١١٨، ١١٩].

فهى التعددية فى إطار الوحدة..

وهى الوحدة الجامعة للتنوع والتمايز والاختلاف..

إنها الجدلية الوسطية، التى تمثل - فى واقعنا المعاصر - طوق نجاة الإنسانية من علوئى الإقراء والتفريط..

الفصل التاسع

فى التفاعل الحضارى

فى الحديث عن علاقة الأمة العربية الإسلامية بالآخر الحضارى.. وعلاقة الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى.. وبالحضارة الغربية على وجه الخصوص - وهى العلاقة التى تطرح علينا وعلى الغرب هذا الموضوع - أجد من الضرورى التمييز بين «الأوهام» و«الحقائق» التى اختلطت فى هذا الموضوع.

● فوهم كبير أن يتصور أحد إمكانية العزلة الحضارية - فى ظل ثورة وسائل الاتصال الحديثة - لأية حضارة من الحضارات، حتى لو أرادت ذلك، واجتمع أهلها على اختيار العزلة!.. بل إن مثل هذه العزلة بين الحضارات لم تحدث حتى فى التاريخ القديم، وخاصة للحضارات القائمة فى المواقع الحاكمة بطرق الاتصال بين قارات العالم.. وفى مقدمتها حضارات الشرق، عبر التاريخ..

● ومن حقائق «طب الحضارات» - إذا جاز التعبير - أن الانغلاق والعزلة الحضارية، لا بد وأن يؤدى إلى الذبول والاضمحلال الحضارى.. تماماً كما يحدث للجسم الذى يتغذى على «ذاته»، دون مدد من «المحيط»!..

● ومن حقائق «طب الحضارات» أيضاً، أن تقليد حضارة لأخرى، وخاصة فى «الهوية» وثوابت السمات والسمات المميزة لخصوصيتها، على النحو الذى يؤدى إلى التبعية، إنما يقود، هو الآخر، إلى الذوبان والاضمحلال الحضارى.. لأن «حياة» الحضارة - أية حضارة - إنما تكمن فى «الإبداع».. و«الإبداع» مستحيل مع «التقليد».. فلا

يبدع إلا صاحب المشروع المتميز والنموذج الخاص.. أما التقليد فإنه يعطى ملكات الإبداع «إجازة» مكتفياً بالنماذج «المعلبة» والخيارات «الجاهزة». وإذا كان «الانغلاق» مستحيلاً.. وإذا كانت «العزلة» تقود إلى الذبول والاضمحلال.. ولما كان «التقليد» يقود إلى التبعية، التي تعنى، هي الأخرى، الذويان والذبول، أى اضمحلال الذاتية والخصوصية.. فلا بد - فى العلاقة مع الآخر الحضارى - من البحث عن الموقف الثالث.. الوسط.. العدل.. الحق فى هذا الموضوع.. وهو الذى أسميه بـ «التفاعل الحضارى»، من موقع الراشد المستقل، الذى يفتح على كل حضارات الدنيا، دون أن يفقد ذاتيته وهويته واستقلاله الحضارى.

وهذا الموقف.. موقف «التفاعل الحضارى».. الذى هو وسط بين «الانغلاق» و«العزلة» وبين «التقليد» و«التبعية».. يستلزم ويستوجب اكتشاف مساحة «الخصوصية الحضارية»، المكونة لهويتنا الحضارية.. والى لا بد من إحيائها، والاستمساك بها، وحمايتها.. كما تحمى الأمم أعراضها.. بل وصناعاتها الوطنية.. واكتشاف مساحة «المشترك الإنسانى العام» فى الإبداع الإنسانى، لا لنقبله فقط من الآخرين، بل ولنسعى إلى امتلاكه بكل ما أوتينا من قوة، ولننتلذذ فيه على كل الآخرين الذين يبدعون فيه..!

وإذا كان لى أن أضرب أمثلة على السمات والقسمات التى أراها نماذج لهويتنا وذاتيتنا الإسلامية وخصوصيتنا الحضارية، فإنى أتبه على أن المدخل إلى هذا الميدان هو الوسطية الإسلامية الجامعة.. أى التى لا تقف ساكنة بين القطبين والطرفين، وإنما تجمع بينهما ما يمكن جمعه وتأليفه من عناصر الحق والصواب.

فإذا كانت «النرقانا» الهندية - ومعها الفكر «الباطنى» - الغنوصى - ترى الإنسان «هامشاً - حقيراً - فانياً فى المطلق».. على حين تراه الحضارة الغربية سيد هذا الكون.. فإن وسطيتنا الإسلامية تراه الخليفة عن سيد هذا الكون وخالقه، سبحانه وتعالى.. فلا تجرده من الحرية والسلطات.. وأيضاً لا تطلق العنان لهذه الحرية والسلطات.. وإنما تقرها وتتميمها، مع حكمها وضبطها ببنود عقد وعهد الاستخلاف - الشريعة الإلهية - فهو الإنسان - بعبارة الإمام محمد عبيد - : «عبد الله وحده، وسيد لكل شئ بعده»..!

وإذا أقام النموذج الباطنى طريق الخلاص - التقدم - على العرفان والرياضة الروحية فقط.. وأقام النموذج المادى - الغربى - التقدم على عوامل المادة وإشباع الحاجات الدنيوية وحدها.. فإن خيارنا الحضارى هو الذى يرى السعادة فى التوازن - العدل - الوسطية - فيؤسس المعارف على كتابى الوحي المقروء والكون المنظور.. ويقرأ النقل بالعقل ويحكم غرور العقل بالنقل.. ولا يرى سعادة فى الدنيا إلا إذا حققت سعادة الآخرة - التى هى خير وأبقى - ولا يقف بالحقوق عند حدود الإنسان، وإنما يمد نطاقها إلى حقوق الله، التى تمثلها حقوق الأمة والاجتماع البشرى.. فلا يجرّد الإنسان - مثلاً - من حقوق التملك فى الثروات والأموال.. كما لا يطلق العنان لتملكه فى هذا الميدان، وإنما يعتمد نظرية وسطية الاستخلاف، فيراه مائلاً للمنفعة، محكومة تصرفاته بشرعية المالك الحقيقى والواهب الأسمى للثروات والأموال، سبحانه وتعالى..

وقس على ذلك ثمرات ومعالج الوسطية الإسلامية التى هى صبغة الهوية الحضارية، التى ميزت علومنا الإنسانية، باعتبارها ثقافة «النفس المسلمة» التى تهذب ويجب أن تهذب وفق خصوصيات المعتقد والموروث وفلسفة النظر للكون.. بدءاً.. ومسيرة.. ومصيراً.. وحكماً وغايات.. وكذلك التقاليد والأعراف والعادات.

تلك أمثلة على بعض سمات الخصوصية الحضارية.. والبصمة القوعية.. والذاتية الثقافية.. التى يمثل إحيائها، وتمثل حمايتها - فى معترك الصراع الثقافى والإعلامى - الشروط الضرورية للرشد والاستقلال.. ومؤهلات «التفاعل» مع الآخر، دونما سقوط فى إفراط «الانغلاق» أو تفريط «التقليد والتبعية».

● ومع اكتشاف وإحياء وحماية مساحة الخصوصية الحضارية - للنسجة من «التقليد» والتبعية» - فلا بد من اكتشاف مساحة «المشترك الإنسانى العام».. التى تتمثل فيها الإبداعات الإنسانية للحقائق والقوانين والمعارف التى لا تتغير بتغايير الحضارات والمعتقدات.. وإذا كانت تجارب النفس الإنسانية لا تتكرر ولا تتماثل.. الأمر الذى ميز ويميز العلوم الإنسانية فى كل حضارة من الحضارات العريقة.. فإن حقائق وقوانين العلوم «الموضوعية - الطبيعية - المحايدة» لا تتغير بتغايير عقائد أو حضارات علمائها.. وذلك لثبات المادة التى هى موضوعها.

والتمايز بين الحضارات، في هذا الميدان لا يتعدى فلسفات وأخلاقيات تطبيقات حقائق وقوانين هذه العلوم.. فحقائق علم التربة الزراعية، لا تتغير بتغير باحثيه في المعتقد أو الجنس أو الوطن.. وإنما يقع ويرد التغير في تطبيقات هذه الحقائق بين من يسخرها في زراعة الحلال الطيب - بالمعيار الدينى - وبين من يسخرها في زراعة ما يحقق اللذات الدنيوية والشهوات الآنية، بصرف النظر عن علاقة ذلك بأسباب السعادة في الدار الآخرة.. الأمر الذى يحول مطلق العلم إلى علم نافع.. وعلم لا ينفع، إذا ضبط «النفع» بضوابط الدين!..

فيإذا نحن اكتشفنا «مساحة: الخصوصية.. والهوية الذاتية».. و«مساحة: المشترك الإنسانى العام»، استطعنا تحقيق «الاستقلال الذاتى - الحضارى» مع «التفاعل - الحضارى» مع كل حضارات الدنيا..

بقيت ملاحظتان:

الأولى: يرصدنا الباحث في المسارات الحضارية للأمم في هذا الميدان.. عندما يرى أن الأمم والحضارات فى لحظات القوة والنفعة لا تدقق كثيراً فى سبل «الحماية» من الآخر الحضارى.. بل تفتح - تقريباً - كل النوافذ على الآخرين.. مثلها كمثلى معدة الجسم القوى، لا تخشى طعاماً؛ لأنها قادرة على الهضم.. والتمثل للمفيد.. والطرده لما هو غير مناسب أو ضار..

أما فى مراحل الضعف والاستضعاف، فكثيراً ما تعلو الاصوات الداعية للتدقيق فى سبل «الحماية» من الآخر الحضارى.. كحال الجسد المريض، الذى قد يؤذيه حتى الجيد والديسم من الطعام.. بل وقد يضره حتى الهواء العليل!..

تلك ملاحظة لابد من إدراك مغزاها ونحن نرى الصراع بين «الانفتاحيين» وبين «الانغلاقيين».. فى واقعنا المعاصر.. وهى قد حدثت قديماً فى مسيرتنا الحضارية.. فإبان نهضة أسلافنا وقوتهم حدث الفتح لأغلب النوافذ ومعظم الأبواب على الآخرين.. أما فى عصر التراجع والاستضعاف فلقد رأينا منهج «ابن عربى»، الذى جعل قلبه معبداً للتوحيد والتثليث والوثنية واليهودية وكل الثقافات!.. ورأينا منهج «ابن تيمية» الذى رفع شعار: «اقتضاء الصراط المستقيم: مخالفة أهل الجحيم»!..

والملاحظة الثانية، ترى في «التفاعل الحضاري» - الرافض «للاغلاق» و«التقليد - التبعية». القائلون الذي حكم ويحكم العلاقة الصحية بين الحضارات على مر التاريخ. قنهي «قانون».. وليس اختراعاً»^{١٩}.

● لقد انفتح أسلافنا على الحضارة الهندية.. لكنهم أخذوا حسابها وفلكها، دون فلسفتها.

● وانفتحوا على الحضارة الإغريقية والرومانية.. لكنهم أخذوا تدوين الدواوين. ولم يأخذوا شريعة الرومان وقانونهم.. وأخذوا العلوم الطبيعية، دون الإلهيات والآداب.. وعندما ترجموا الفلسفة العقلية اليونانية أرادوها سلاحاً عقلياً أجنبياً ضد الباطنية الغنوصية الأجنبية - التي مثلت التهديد الأكبر للإسلام - وظلت هذه الفلسفة مجرد سلاح بيد «الخاصة» من الفلاسفة، ولم تتحول إلى فلسفة للإسلام وأمتة في يوم من الأيام..

● وانفتح أسلافنا على الحضارة الفارسية.. لكنهم أخذوا «التراتب الإدارية»، دون المذاهب الفارسية..

● وعندما انفتحت الحضارة الغربية على حضارتنا الإسلامية، إبان نهضتهم، أخذوا عنا ما هو مشترك إنساني عام - من المنهج التجريبي.. إلى العلوم الطبيعية - ولم يأخذوا التوحيد الإسلامي، ولا الوسطية الإسلامية، ولا المثل والمقاصد والأخلاقيات.. فلقد أسسوا نهضتهم على «كلاسيكيات الإنسانيات اليونانية» - في الثقافة المتميزة - وعلى حقائق وقوانين العلوم المحايدة - التي هي مشتركة إنساني عام... بل لقد صنعوا هذا «التمييز» حتى مع الفكر الواحد - مثل ابن رشد - فأخذوا عنه عقلانية أرسطو.. وتركوا عقلانيته الإسلامية - الجامعة لما بين الحكمة والشريعة من الاتصال -^{٢٠}.. وأخذوا طب ابن سينا دون إشراقيته الفلسفية.. إلخ.. إلخ..

وعلينا - نحن.. الآن - أن نهيب ونبلور منهاج التفاعل الحضاري مع الآخرين - غرباً وشرقاً - وأن تحدد مساحة الخصوصية الحضارية.. والهوية الثقافية.. والبصمة القومية.. ومساحة المشترك الإنساني العام.. لننفتح على الدنيا، ونصافح الجميع، دون أن نفقد هويتنا، فننجو من إفراط «العزلة والانغلاق».. ومن تغريط «التبعية والتقليد».

الفصل العاشر

فى العقلانية المؤمنة

فى الحضارة اليونانية القديمة .. وكذلك فى صورتها الحديثة : الحضارة الغربية المعاصرة .. انحاز الفلاسفة إلى «العقل» و«براهينه» أداة وحيدة لإدراك فى الظواهر والأشياء .. ففى المجتمع اليونانى، كانت السيادة للوثنية .. ولم يكن هناك «وحى» إلهى، ولا «نقل» دينى يتنافس «العقل» أو «يزامله» فى ميدان التفلسف والتأمل والتفكير.

وبسبب من أن النهضة الحضارية الغربية - رغم تبلورها فى مناخ مسيحى - كانت علمانية الروح والجوهر والطابع .. وبسبب من رفض اللاهوت للمسيحى - كما تبلور فى الكنيسة الكاثوليكية الغربية - رفضه اعتماد «العقل» سبيلاً إلى «الإيمان» .. فلقد جاءت هذه النهضة الحضارية الغربية الحديثة امتداداً للموقف اليونانى القديم، فى الاعتماد على «العقل» وحده أداة للتفلسف والتأمل والتفكير ..

تلك قسمة تميزت بها الفلسفة والإبداع الفلسفى فى الحضارة الغربية، منذ اليونان وحتى عصرها الحديث .. فالعقل، وحده، هو أداة الفلسفة والتفلسف .. و«الوجدان» .. والنقل»، وحدهما، السبيل إلى التدين والإيمان !.

وإذا كان هذا الموقف قد عرف طريقه إلى شريحة من شرائح تيار الفلسفة والتفلسف فى تراثنا العربى الإسلامى .. فإن القطاع الأعظم من تيار الفلسفة الإسلامية قد اتخذ من هذه القضية موقفاً متميزاً ومغايراً .. فالتيار العقلانى فى حضارتنا العربية الإسلامية - وقرسانه : «المعتزلة»، «بخاصة»، و«أهل العدل والتوحيد»، «بعمامة» - قد انطلقوا، على درب التفلسف والإبداع الفلسفى، من «النقل» أى القرآن الكريم، الذى أعلى مقام

العقل، واستفادوا من اقتصاد الإسلام في الحديث عن «الغيبيات»، فصاغوا - من قبل ترجمة الفلسفة اليونانية إلى العربية - وربما للمرة الأولى في تاريخ الفكر الفلسفي - صاغوا «علم الكلام الإسلامي» - «علم التوحيد» - فلسفة إسلامية مؤسسة على الوحي الإلهي، فيها تزايل «العقل» و«النقل»، وتأخت «الحكمة» و«الشريعة»، وجاءت «العقلييات» «السمعيات»، وشد «التوحيد» في الألوهية من أزر «الطوائع والسببية».. وأستطاعوا بهذه العقلانية الإسلامية المتميزة التهوؤ بمهمة مجادلة الفلاسفة واللاهوتيين من أبناء الملل الأخرى، فوظفوا الفلسفة - للمرة الأولى في التاريخ - سلاحاً بيد الدين، وكان لهم، في هذا الميدان، فضل نشر الإسلام في البلاد التي ازدهرت فيها الأبنية الفكرية التي استرشت بميراث اليونان الفلسفي والمنطقي في المناظرة الجدال.

صنع هذا التيار العقلاني قسمة العقلانية الإسلامية في حضارتنا، تلك التي أذهشت مفكرى الغرب من تميزها بالتدين، فكتب الفريد جيوم Alfred Cuillaume يقول: «إن قوة الحركة الاعتزالية مردها.. إقامة علم الكلام الإسلامي على أسس ثابتة من الفلسفة، مصرين في الوقت نفسه على أن تكون تلك الأسس منطقيّة.. مع وجوب أن تدرس بوصفها من صميم العقيدة الدينية»^(١).

وعلى عكس المسيحية وحضارتها الغربية، التي وقفت فلسفتها عند «العقل» - في معاداة «النقل» - ودعا دينها إلى أن يؤمن المؤمن بما يلقي إلى قلبه دون نظر عقلي - على حد قول القديس أنسلم Anselme (١٠٣٣ م - ١١٠٩ م) - جعل المعتزلة «النظر» أول واجبات الإنسان^(٢).. لأن النظر العقلي هو سبيل معرفة الله والإيمان به، وعليهما يترتب الإيمان بالرسالة والرسول والوحي والكتاب.. ومن هنا جاء اعتمادهم على «العقل» مع «الكتاب» و«السنة» و«الإجماع».. بل وتقديمه عليها، لا تقديم تفضيل، وإنما تقديم ترتيب.. فقالوا: إن «الأدلة» أولها: دلالة العقل! لأن به يميز بين الحسن والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة، والإجماع، وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، فقط، أو يظن أن العقل إذا كان

(١) جيوم (الفلسفة وعلم الكلام) ص ٣٧٩ - ضمن كتاب «تراث الإسلام» - طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م.

(٢) د. علي فهمي خشيم (الجيبانيان: أبو علي، وأبو هاشم) ص ٣٢٣ - طبعة طرابلس - ليبيا - سنة ١٩٦٨ م.

يدل على أمور فهو مؤخر، وليس كذلك. لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة، والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب. وإن كنا نقول: إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما في العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام.. ومتى عرفناه بالعقل، إلهاً منفرداً بالإلهية، وعرفناه حكيماً، نعلم في كتابه أنه دالة، ومتى عرفناه مرسلاً للرسول، ومميزاً له بالأعلام المعجزة، من الكاذبين، علمنا أن قول الرسول حجة. وإذا قال ﷺ: «لا تجتمع أمتي على خطأ»^(١). و«عليكم بالجماعة»^(٢)، علمنا أن الإجماع حجة..^(٣)

فاعتماد العقل هنا، وتقديمه ليس غرضاً من شأن «النقل»، بل مؤازرة ومؤاخذة وتأييداً.. فهم لم يقولوا بانفراد العقل بالمعرفة، وإنما اعتمدوه دليلاً لمعرفة الأصول الشرعية، فعندهم - كما يقول الماوردي (٣٦٤ هـ - ٤٥٠ هـ / ٩٤٥ م - ١٠٥٥ م): إن «السبب المؤدي إلى معرفة الأصول الشرعية والعمل بها شيان: أحدهما علم الحس. وهو العقل: لأن حجج العقل أصل لمعرفة الأصول، إذ ليس تعرف الأصول إلا بحجج العقول.. فالعقل: أم الأصول.. وثانيهما: معرفة لسان العرب - وهو معتبر في حجج السمع خاصة..»^(٤).

فالعلاقة عضوية، والعروة وثقى - في هذه العقلانية الإسلامية - بين «العقل» و«الشرع»: باعتبارهما دليلين خلقهما خالق واحد، وجعلهما السبيل لهداية الإنسان، وإذا قلنا: «إن لكل فضيلة أساً، ولكل أدب ينبوعاً، فأس الفضائل وينبوع الآداب هو العقل، الذي جعله الله تعالى للدين أصلاً، وللدنيا عماداً، فأوجب التكليف بكماله، وجعل الدنيا عذبة بأحكامه، وألف به بين خلقه، مع اختلاف همهم ومآربهم، وتباين أغراضهم ومقاصدهم، وجعل ما تعبد بهم به قسمين: قسمًا وجب بالعقل، فوكله الشرع، وقسمًا جاز في العقل، فأوجبه الشرع، فكان العقل لهما عماداً..»^(٥).

(١) لفظ الحديث في ابن ماجه: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة».

(٢) رواه - بالفاظ متفاوتة - مع اتحاد المعنى - : البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٣) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد (فصل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١٢٧، طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م.

(٤) أدب القاضي ج ١ ص ٢٧٤، ٢٧٥ طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م.

(٥) الماوردي (أدب الدنيا والدين) ص ١٩. طبعة القاهرة ١٩٧٢ م.

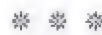
وعلى عكس العقلانية الغربية المحددة، التي جعلت من إعطاء المادة والطبيعة حظها من السببية والفعل أمراً يتقضى وجود الألوهية، كالسبب الأول والأعظم فى هذا الكون.. على العكس منها جمعت العقلانية الإسلامية بين الأمرين.. فللطبيعة فعل، ومادتها وفلواهرها وعواملها أسباباً لسببيات.. ومع ذلك فإنها - مع فعلها - مخلوقة للسبب الأعظم والأول فى هذا الكون.. وتلك واحدة من إنجازات علم الكلام الإسلامى، الذى أبدعه التيار العقلانى فى حضارتنا.. ولنتأمل عبارة الجاحظ (١٦٣هـ - ٢٥٥هـ / ٧٨٠ - ٨٧٩م) التى يقول فيها: «وليس يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام، متمكناً من الصناعة، يصلح للرئاسة، حتى يكون الذى يحسن من كلام الدين فى وزن الذى يحسن من كلام الفلاسفة!». والعالم عندنا هو الذى يجمعها. والصيب هو الذى يجمع تحقيق «التوحيد» وإعطاء «الطبايع» حقها من الأعمال. ومن زعم أن «التوحيد» لا يصلح إلا بإبطال حقائق «الطبايع»، فقد حمل عجزه على الكلام فى «التوحيد»، وكذلك إذا زعم أن «الطبايع» لا تصلح إذا قرنها «بالتوحيد»، ومن قال هذا فقد حمل عجزه على الكلام فى «الطبايع». وإنما ييأس منك الملحد إذا لم يدعك التوفير على «التوحيد» إلى بحس حقوق «الطبايع» لأن فى رفع «أعمالها» رفع «أعيانها»، وإذا كانت «الأعيان» هى الدالة على الله، فرفعت «الدليل»، فقد أبطلت «المدلول عليه». ولعمري إن فى الجمع بينهما لبعض الشدة! وأنا أعوذ بالله، تعالى، أن أكون كلما غمز قناتى باب من الكلام صعب المدخل، نقضت ركناً من أركان مقالاتى! ومن كان كذلك لم ينتفع به!؟» (١).

هكذا وعلى هذا النحو وفى مواجهة كل «الثنائيات».. صاغ التيار العقلانى القسمة العقلانية لحضارتنا العربية الإسلامية، فوازنوا - «بالوسطية» - وجمعوا وألقوا بين ما يمكن جمعه وتأليفه من المتقابلات والأقطاب، التى عدت فى الحضارات الأخرى نقائص لا يمكن تعاشيها، فضلاً عن الجمع والتأليف بينها.. ثم هم قد كانوا فلاسفة ودعاة إلى الدين.. وعلماء ورجال دولة، وفرسان العلوم النظرية والعملية معاً، يبحثون فى الإلهيات ويجرون التجارب على النباتات والحيوانات.. فلقد كان فيهم من «أشراف أهل الحكمة» مشغولون بعلم الحيوان، يجرون فيه التجارب والملاحظات والاستقرارات،

(١) (كتاب الحيوان) ج ٢، ص ١٢٤، ١٢٥ تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، طبعة القاهرة - الثانية.

ويقولون في شرفه وقدره: «إن هذا العلم يتفرغ للجدال فيه الشيوخ الجلة والكهول العلية، وحتى ليختروا النظر فيه على التسبيح والتهليل، وقراءة القرآن، وطول الانتصاب في الصلاة، وحتى ليزعم أهله أنه فوق الحج والجهاد، وفوق كل بر واجتهاد...»^(١).. على حد قل الجاحظ في (كتاب الحيوان) ..

لقد كانوا علماء.. وصناع حضارة.. طبعوا الحضارة التي أبدعوها بهذا الطابع العقلاني المميز والفريد.. فماذا صنع بهم، وبهذه العقلانية الإسلامية ذلك الانقلاب الذي أحدثته عسكرة الدولة عندما هيمن عليها العسكر الترك المماليك؟! ..



كان الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ - ٢٤١هـ / ٧٨٠م - ٨٥٥م) يمثل قبي بغداد العباسية النقيض الصريح لفكرية التيار العقلاني الإسلامي.. فعداؤه المفهوم للفلسفة اليونانية قاده إلى معاداة علم الكلام الإسلامي وتجريح جميع المتكلمين.. ونفوره من العقلانية وقف به عند النصوص وحدها.. بل وعند ظواهر النصوص.. ولم يكن الإمام أحمد - بداهة - فيلسوفاً ولا متكلماً.. بل ولم يكن في الحقيقة فقيهاً، وإنما كان محدثاً، جمع واحداً من أكبر مسانيد الحديث النبوي الشريف.. وصاغ أصول «المنهج النصوصي»، ألتمد على الخيار وحدها، والرافض لما عدا النصوص من أدوات التفكير والبحث والبرهان.

فأركان منهجه الخمسة - كما يحددها الإمام السلفي ابن القيم (٦٩١هـ - ٧٥١هـ / ١٢٩٢م - ١٣٥٠م) - تجعل محوره الأوحد - تقريباً - هو النصوص.. «فالأصل الأول: النصوص.. والأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة» - وهي نصوص - «والأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم...» - نصاً من النصوص.. «والأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف...» - وهي نصوص يقدمها - مع ضعفها - على غيرها من سبل الاستدلال... «والأصل الخامس: القياس للضرورة، إذا لم يكن عنده في المسألة نص، ولا قول الصحابة، أو واحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف...»^(٢)..

(١) (كتاب الحيوان) ج ٢ ص ٢٢٦، ٢١٧.

(٢) (إعلام الموقعين) ج ١ ص ٧٦، ٧٧ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

لقد كان معادياً «للرأى» وأصحابه، ينهى عن سؤال أصحاب الرأى، ويقول: «إن ضعيف الحديث أقوى من الرأى».

بل لقد صاغ الإمام أحمد بنفسه منهجه التصوصى هذا.. صاغه شعراً فقال:

دين النبى محمد آثار نعم المطية للفتى الأخبار
لا تخدعن عن الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار؟
ولربما جهل طرق الهدى والشمس طالعة لها أنوار
فالدين عنده «نصوص».. بل و«ظواهر هذه النصوص».. فقط!..

وهذه «النصوص» - وحدها - هى «العلم» أيضاً.. ووفق الصياغة الشعرية لواحد من أعلام هذا التيار.. فإن:

العلم: قال الله قال رسوله قال الصحابة ليس خُلف فيه
ما العلم نصيب للخلاف سفاهة بين النصوص وبين رأى سقيه
كلاً ولا نصيب الخلاف جهالة بين الرسول وبين رأى فقيه
كلاً ولا رد النصوص تعمداً حذراً من التجسيم والتشبيه
حاشا النصوص من الذى رميت به من فرقة التعطيل والتمويه (١)

فالنصوص وحدها هى العلم، ولا عبرة بالرأى، ولا مدخل له فيها حتى لو أدت ظواهرها إلى «التجسيم والتشبيه» فى حق الذات الإلهية!..

وتبعاً لهذا «المنهج التصوصى»، رفض الإمام أحمد «الرأى» و«القياس» - إلا عند انعدام النصوص، ولو الضعيفة، وبشروط تجعله معدوماً - ورفض «التأويل» و«الدوق» و«العقل» و«السيبية».. وكل ما عدا ظواهر النصوص من أدوات الاستدلال (٢).

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩.

(٢) انظر لابن القيم: (المرق الحكمية) ص ٤٠٠. و(إعلام الموقعين) ج ١ ص ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٦٠، ٦١، ٢٦٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠،

ولقد كان هذا المنهج النصوصي يستقطب قطاعاً من «العامّة»، يحكم القصور الفكرى الذى يقف بهم عند المحسوس، وظواهر النصوص.. فلما اقترف نفر من المعتزلة - وليس تيار المعتزلة كما يظن كثيرون - خطيئة استخدام سلطة الدولة فى الضغط على الإمام أحمد كى يقول يقولهم فى «خلق القرآن» وأبى الرجل ذلك، وتحمل فى بسالة المجاهدين ما نزل به من الاضطهاد فى عهود الخلفاء الثلاثة الذين كانوا على مذهب الاعتزال: المأمون.. والمعتصم.. والواثق اكتسب الرجل تجلة وإعظاماً لدى قطاعات عريضة من جمهور العامة وكثير من المفكرين والعلماء.. فأضفت محنته على مذهبه الفكرى ما لم يكن يستحقه به ولا يكتسبه بغير هذه المحنة وهذا الاضطهاد!..

فلما حدث الانقلاب التركى المملوكى.. وتعسكرت الدولة.. وكان هؤلاء الترك المماليك عسكرياً جفاة ضيقى الأفق، لا درية لهم ولا قدرة على استيعاب العقلانية الإسلامية.. إذ كانت مداركهم وأحلامهم أدنى من مستوى العامة فى هذا الميدان.. ثم هم كانوا بحاجة إلى تأييد العامة فيما اعتزموا من تغيرات وما دخلوا فيه من صراعات مع التيار العقلانى، الذى كانت له السيادة والهيمنة حتى ما قبل عهد المتوكل العباسى.. لكل ذلك، وجدنا هؤلاء الترك المماليك ينتزعون أئمة التيار العقلانى من مواقع القيادة والتأثير، الفكرية والسياسية، بل ويزجون بالكثيرين منهم فى السجون، أو ينفونهم من الأرض.. ويأتون بمضطهدى الأمس، أقطاب التيار النصوصي، يملئون بهم هذه المراكز للتوجيه والتأثير والتنفيذ.. لقد كان انقلاباً فكرياً كاملاً.. غدت فيه مقولات التيار العقلانى فكراً مُحَرَّمًا ومُجَرَّمًا يلاحقه الاضطهاد.. وغدا فيه أئمة هذه العقلانية موضع التنديد وأسرى للملاحقة والسجن والاضطهاد.

وها هو شاعر هذا الانقلاب - على بن الجهم (٢٤٩هـ / ٨٦٣م) - المقرب من الخليفة المتوكل يسب المعتزلة، ويضعهم والشيعية مع النصارى فى سلة واحدة.. ويتحدث عن انتصار حزب المتوكل على «الواثقية» - نسبة إلى الخليفة المعتزلى «الواثق».. الذى حدث الانقلاب على فكرية عهده وتوجهاته.. ها هو على بن الجهم يصور لنا هذا الذى حدث فيقول:

تضافرت الروافض والنصارى	وأهل الإعتزال على هجائى
وعايونى وما ذنبى إليهم	سوى علمى بأولاد الزناء؟
أنا المتوكل على سوى ورأى	وما «بالواثقية» من خفاء..

ثم يوجه سبابه إلى الرجل الدولة المعنزلى أحمد بن أبى دؤاد (١٦٠ هـ - ٢٤٠ هـ / ٧٧٧ م - ٨٥٤ م) - وكان يومئذ معزولاً، مضطهداً، ومريضاً - فيشير إلى الطابع الفكرى لهذا الانقلاب الذى اقتلع التيار العقلانى من مواقعه ليزرع فيها النصوصيين.. يقول على بن الجهم، موجها الحديث إلى ابن أبى دؤاد:

لم يبق منك سر خيالك لامعا	فوق القرائى مهذا بوساد
فرحت بمصرعك البرية كلها	من كان منهم موقنا بمعاد
كم مجلس لله قد عطشته	كى لا يحدث فيه بالإستاد
ولكم مصاييح لنا أطفأتها	حتى تزول عن الطريق الهادى
ولكم كريمة معشر أرملتها	ومحدث أثقت فى الأقياد
إن الأسارى فى السجون تخرجوا	لما أتتكَ مواكب العواد!

فهو انقلاب واضح وحاد ضد التيار العقلانى.. أخرج «المحدثين»، أصحاب بضاعة «الإستاد» من السجون، ليحل محلهم فيها القائلون بالعدل والتوحيد.. هذه الفكرية التى عدت بدعة، على حد قول على بن الجهم فى هجاء ابن أبى دؤاد عندما نفاه المتوكل - وكان من قبل مشير الخليفة - أى أعظم من الوزير - يقول على بن الجهم:

يا أحمد بن أبى دؤاد دعوة	بعثت إليك جنادلا وحديدا
ما هذه البدع التى سميتها	بالجهل منك العدل والتوحيد ^(١)

ونحن لن نتحدث عن تصاعد الاضطهاد الذى أصاب أئمة التيار العقلانى.. فقط نود أن نشير إلى أن اضطهاد فكرهم قد بلغ فى عهد الخليفة القادر بالله (٢٨١ هـ - ٤٢٣ هـ / ٩٩١ م - ١٠٣١ م). إلى الحد الذى اجتمع فيه أئمة التيار النصوصى، بتشجيع من الخليفة، فأصدروا مرسوماً سمي «الاعتقاد القادرى» حرموا فيه فكر التيار العقلانى، وجرموا فيه

(١) الاصفهاني (الأغانى) ج ١ ص ٣٦٧٠ - ٣٦٧٢، ٣٦٨١ و ٣٦٩٢ طبعة دار الشعب، القاهرة.

فكرية العدل والتوحيد، على نحو يشبه المراسيم الكنسية الغربية عن روح الإسلام والنادرة الحدوث في تاريخ المسلمين.. وفي هذا «الاعتقاد» صدرت أوامر الخليفة:

١ - بمنع تدريس علم الكلام والمناظرة في مسائله، خاصة الاعتزال ومقالات أهلّه، وأنذر المخالفين بالعقوبة والنكال، نفيًا وسجنًا وقتلًا!..

٢ - وبلغن المعتزلة على منابر المساجد، حتى يصير ذلك سنة من سنن الإسلام!

٣ - وبتحريم قول المعتزلة في «التوحيد».. وفي «خلق القرآن»..

٤ - كما يحرم قول المعتزلة في «العدل».. ويتحدث عن أن الخلق لا قدرة لهم، بل «كلهم عاجزون»!

٥ - ويحرم قول المعتزلة في «المنزلة بين المنزلتين».. ويقرر مذهب «المرجئة» في هذا الموضوع.

ولقد صدر هذا «المرسوم الفكري» باعتباره «اعتقاد المسلمين، ومن خالفه فقد فسق وكفر»!؟ (١)

نعم.. حدث هذا، رغم امتياز الإسلام وحضارته بالتأكيد على أن الاجتهاد فرض كفاية. أي فريضة اجتماعية، أكثر أهمية وأكد في التكليف من فروض العين، يقع إثم التخلف عنها على الأمة جمعاء.. ورغم اتفاق أئمة الاجتهاد في الأمة على مشروعية «التعددية» الفكرية، عندما قرروا أن اجتهاد المجتهد غير ملزم للمجتهدين الآخرين!

وعلى الذين تحيرهم معرقة الأسياح واليديات والملابس التي أصابت إبداعنا الحضاري في الصميم بما عرف بـ «إغلاق باب الاجتهاد».. عليهم أن يمسكوا بخيوط هذا التحول، الذي أحدثه هذا الانقلاب، ففيه تكمن البداية، ومنه بدأ التراجع والجمود والتخلف والانكسار!..



(١) آدم مبتدأ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ١ ص ٢٨١ - ٢٨٢، طبعة بيروت سنة ١٩٦٧م؛

الفصل الحادى عشر

فى القيم الإسلامية

ليس هذا مقام الدراسة المستفيضة فى مبحث «القيم» - من وجهة النظر الإسلامية .. فتلك قضية كبرى، لعل الوفاء بحقها مما يخرج عن حيز وطبيعة هذا المقام ..

وإذا كانت القضية هامة .. والمقام لا يتحمل الإفاضة والتفصيل .. فإن الذى نتطلع إليه، والذى تطمح إليه هذه الكلمات هى أن تكون :

● نقاطاً .. ومجاور .. تأخذ شكل رؤوس الأقلام .. لعلها أن تجد القبول فتأخذ مكان الإضافات التى تثير الإبداع فى التفصيلات ..



١ - وأولى النقاط - بل علامات الاستفهام - التى تحتاج إلى بحث وإجابة .. هى :

لماذا تميزت «القيم» بمباحث خاصة فى فلسفات الحضارة الغربية ؟ .. ولم تتميز بمبحث خاص فى فلسفة الإسلام ؟؟ ..

لقد ميزت كل تيارات الفلسفة الغربية - منذ جاهليتها اليونانية، وحتى نهضتها الحديثة - .. ميزت مبحث القيم عن غيره من مباحث تلك الفلسفة .

ورأينا اختلاف مذاهب تلك الفلسفة حول :

● ثبات القيم وخلوها .. أم تغييرها وتحولها بتغيير الظروف والملايسات ؟؟ ..

● وكمونها كموناً ذاتياً في طبيعة الأقوال (قيم المعرفة) .. والأفعال (قيم الأخلاق) ..
والأشياء (قيم الفنون) ٩٩.

أم أنها صفات ذهنية يخلعها العقل على الأقوال .. والأفعال .. والأشياء، طبقاً
للظروف والملايسات .. وبالتالي فهي تختلف باختلاف من يصدر الحكم ٩٩

● وكونها موضوعية .. تمثل غايات ومقاصد ٩٩ .. أم أنها ذاتية .. شخصية الطابع ..
ومجرد وسائل إلى تحقيق المقاصد والغايات ٩٩

● كذلك اختلفت مذاهب الفلسفة الغربية حول المرجعية التي ترجع إليها القيم ..
والمعايير التي تقاس بها.

.. قال أفلاطونيون جعلوا مرجعيتها: في مقدار محاكاتها للعالم العلوي .. عالم المثل!

.. والمشاءون جعلوا مرجعيتها: في مقدار ما تحققه من التطابق بين الإرادة والعقل.

.. والرواقيون جعلوا مرجعيتها: في مقدار موافقتها للطبيعة.

.. والأبيقوريون جعلوا مرجعيتها: في مقياس اللذة التي تحققها، ومقدارها ٩٩.

على هذا النحو - الذي أشرنا إليه - أفردت الفلسفة الغربية للقيم مباحث مستقلة ..

واختلفت عليها وفيها مذاهب تلك الفلسفة وتياراتها.

وهذا هو الأمر الذي غاب عن مباحث فلسفة الإسلام ..

فلماذا ٩٩.

لا اعتقد أن نقصاً أو إهمالاً أو تقليلاً من شأن «القيم» قد كان السبب في ذلك الغياب ..
بل على العكس من ذلك .. فالقيم، أي المعايير الثابتة الخالدة، التي تمثل موازين صلاح
الأقوال .. والأفعال .. والأشياء .. موازين العقائد، والشرائع، والسلوك .. هذه القيم، هي
- في النظرة الإسلامية - بمثابة الروح السارية في كل شيء .. والحاكمة لكل شيء ..
والتي يقاس بها صلاح أي شيء .. فهي بديهة لا خلاف عليها .. وروح سارية لا سبيل
إلى إنكارها .. ومن أراد تلمسها في الانساق الفكرية الإسلامية، فعليه النظر في كل
أبواب علوم وفنون تلك الانساق .. وليس في مبحث خاص من مباحث فلسفة الإسلام ..

ولذلك.. لا مجال للغرابة والاستغراب، إذا نحن وجدنا لـ «القيمة» وهى مفرد «القيم» - تعريفات فى مباحث الاقتصاد الإسلامى - فهى فى «الثمن»: ما يدخل تحت تقويم مَقُومٌ.. والقِيَمَى - فى مبحث الإجارة - هو غير المثلَى.. بينما لا نجد لهذا المصطلح تعريفات ومباحث فى كتب الفلسفة الإسلامية!..

وفى الحديث النبوى الشريف - وله، فى علم العربية، المرجعية التالية للقرآن، والسابقة للشعر - فى هذا الحديث نطالع سؤال الصحابة، رضوان الله عليهم:

- يا رسول الله، لو قُومَتْ لَنَا؟

- فقال ﷺ: «الله هو المَقُومُ»

أى هو المُسَعَّرُ لأسعار السلع -.. بينما لا نجد لهذا المصطلح - كما قلنا - مكاناً فى مباحث المعرفة والأخلاق.

٢ - وإذا نحن شئنا خيطاً من الموروث الحضارى الإسلامى، نستصحبه إلى مبحث إسلامى فى «القيم الإسلامية» - وخاصة بعد أن عَبَّشَ الفكر الغربى رؤيتنا.. فلم تعد البدهيات بدهيّات؟!.. ولم تعد التسلمات مسلمات؟!.. وخلت مساحات كثيرة من عقولنا ومن واقعنا من تلك الروح الإسلامية التى ظلت سارية فى أنساقنا الفكرية وسلوكياتنا العملية.. بعد وفود هذا «الغَبَشِ الغربى»، الذى زاحم روحنا الإسلامية، منذ قرنين من الزمان.

إذا شئنا خيطاً تراثياً، نستصحبه إلى مبحث إسلامى معاصر فى القيم الإسلامية.. فإن التعريف اللغوى لـ «القيم»، من الممكن أن يكون هو هذا الخيط..

فالقيم - فى العربية: مصدر.. معناه: الاستقامة.. والاستقامة هى: الاعتدال.. وفى الحديث النبوى الشريف.. يقول الرسول ﷺ: «قل: آمنت بالله، ثم استقم»^(١).. أى اعتدل.

(١) رواه مسلم والإمام أحمد.

والاعتدال - في اصطلاح العربية - وهى لسان الإسلام - هو العدل .. وفي القرآن الكريم ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] - أى عدلاً - ﴿وَإِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِنُجْتَى هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩٠] أى أعدل .

قالقيم : هى الاستقامة .. أى الاعتدال .. أى العدل ..

والعدل - فى المصطلح الإسلامى - هو الوسطية - بمعناها الإسلامى - وفى الحديث الشريف ، يقول رسول الله ﷺ ، «الوسط : العدل . جعلناكم أمة وسطاً»^(١) .

فمبحث القيم الإسلامية هو مبحث الوسطية الإسلامية ..

والوسطية الإسلامية هى المزاج والروح المميز للإسلامى عن غير الإسلامى .. وهى زاوية الرؤية الإسلامية ، التى جعلت وتجعل لهذه الأمة ، ولحضارتها - المتميزة بالوسطية - شهوداً على الأمم الأخرى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] .

* * *

٢ - بقيت الإشارة الخاتمة فى هذه الإشارات الثلاثة ..

إشارة لتمييز الوسطية فى المصطلح الإسلامى .. وأمثال نضربها على هذا التمييز لعانها الإسلامى عن معانيها فى الأنساق الفكرية غير الإسلامية .

فالوسطية الإسلامية ، لا علاقة لها بذلك المعنى السوقى الشائع لدى العامة عن الوسطية : انعدام اللون والطعم والرائحة .. وإمساك العصا من منتصفها .. والنيوغة التى تفقد الفكر والسلوك كل حزم وتميز وتأثير !

والوسطية الإسلامية ، مغايرة كذلك للمعنى الأرسطى لهذا المصطلح : النقطة الرياضية الثابتة بين نقيضين .. والمغايرة لهذين النقيضين ..

ذلك أن الوسطية الإسلامية : وسطية جامعة ..

(١) رواه الإمام أحمد .

نعم.. هي موقف ثالث، مميز عن النقيضين اللذين تتوسطهما.. لكنهما لا تغايرهما تمام المغايرة، وإنما هي تجمع وتؤلف منهما عناصر الحق، التي يمكن الجمع بينها والتأليف لها.. فهي ثمرة لهما.. وليست مغايرة لكل مكوناتهما.. وهي حصيلة جدل حي معهما، وليست نقيضاً كاملاً لكليهما.

● فمن القيم الثابتة والخالدة في المعرفة الإسلامية: الوسطية الإسلامية في نظرية المعرفة.. تلك التي أقامت وتقيم المعرفة على دعائمي كتاب الوحي - المقروء - وكتاب الكون - المنظور..

● ومن القيم الثابتة والخالدة في المعرفة الإسلامية: الوسطية الإسلامية في «العقلانية».. تلك التي تقر «النقل» «بالعقل».. وتحكم «العقل» «بالنقل».. وتزكي تطبيقات هذه المعرفة العقلانية بروح «الوجدان»!

● ومن القيم الثابتة والخالدة في الإنسان والإنسانية: الوسطية الإسلامية الجامعة بين وحدة أصل الإنسان ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١].. وبين تنوع وتعدد الشعوب والقبائل والأقوام والشرائع والحضارات.. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَاخْتَلَفَ الْأَلْسِنَةَ وَاللُّغَةَ﴾ [الروم: ٢٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]

● ومن القيم الثابتة والخالدة في موقع الإنسان بالكون، وعلاقته بالأغيار من المخلوقات: الوسطية الإسلامية الجامعة بين سيادته في الأرض وبين عبوديته لله.. فهو سيد في الكون، وليس سيد الكون.. وإنما هو خليفة عن سيد الكون.. وبعبارة الإمام محمد عبده: قال إنسان «عبد الله وحده، وسيد لكل شيء بعده»!.. فهي الوسطية الجامعة.. لا «الفرقانا» - الهندية - التي تهتمش الإنسان عندما تراه: الحقير الفاني.. ولا المادية الغربية التي ألّهته عندما أتسنت إليه، وعندما ألّهت الإنسان!..

● ومن القيم الثابتة والخالدة في الحرية: الوسطية الإسلامية الجامعة بين حرية الإنسان، فيما هو مقدور له، وبين تفويضه فيما وراء الأسباب المقدورة له.. بين حرية إرادته، وبين البواعث المكونة والمزكية لإرادته، والخارجة عن قدرته.

● ومن القيم الثابتة والخالدة فى العدالة: الوسطية الإسلامية الشاملة لكل ميادين العدل - السياسية .. والاجتماعية .. والاقتصادية .. والجامعة بالتكافل بين الفرد، والطبقة، والأمة .. على النحو الذى يجمع الأعضاء فى الجسد الحى الواحد .. فلا تميز الأعضاء يعنى الظلم أو الإهمال لأى منها .. ولا تكافؤها ووحدتها ومساواتها يعنى إلغاء التمايز الطبيعى والمشروع بينها.

● ومن القيم الثابتة الخالدة فى علاقة الإنسان بالغير - علاقة الوطنية بالقومية بالجامعة الإسلامية بالدائرة الإنسانية - علاقة الحضارات ببعضها - والأمم والدول بغيرها - الوسطية الجامعة بين الوحدة فيما هو مشترك إنسانى عام وعالمى، وبين التميز فيما هو خصوصيات قومية وحضارية وعقدية وثقافية.

● ومن القيم الثابتة الخالدة فى علاقة المسلمين بأعدائهم: الوسطية الإسلامية الجامعة بين رفض الظلم للأعداء ورفض الظلم من الأعداء! ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]. ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: ٨، ٩].

● ومن القيم الإسلامية الثابتة والخالدة، فى كل مناحى الحياة الإنسانية - فى المعرفة .. وفى السلوك .. وفى الأشياء -: الوسطية الإسلامية الجامعة، التى تقيم وتحقق التوازن - العدل - بين الدين والدنيا .. بين الدنيا والآخرة .. بين الحاكم والمحكوم .. بين الإنسان والطبيعة .. بين الأمة والدولة .. بين الحق والقوة .. بين المادة والروح - بين الوحي الإلهى والإبداع الإنسانى .. فالله الذى أنزل «الكتاب» هو الذى أنزل «الحكمة» - وهى الإصابة فى غير النبوة -.. وهو الذى أنزل «الميزان».. ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٢].

﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحجر: ١٩].

فالوسطية الإسلامية الجامعة هي باب القيم الإسلامية الثابتة الخالدة في أي ميدان من ميادين الفكر.. والسلوك.. والإبداع.. وهي زاوية الرؤية للمعيار الذي يحدد إسلامية.. القيم.. وهي المدخل إلى مبحث إسلامي معاصر في القيم.. أحسبه ضرورياً لنا وللآخرين، الذين اختل توازنهم - بالإفراط أو التفريط - وفرضوا علينا هذا الخلل، ضمن ما فرضوه١.

تلك إشارات، لعلها أن تكون «مقدمة - وحافراً» لتفصيل الحديث في هذا المبحث، الذي هو واحد من أهم ميادين النهضة الإسلامية المنشودة، في هذا العصر الذي نعيش فيه.

الفصل الثانى عشر

فى تربية الإرادة الإنسانية

العبادات: لحظات حضور، يستخلص فيها العبد كامل وجوده للقاء المعبود.. وبقدر حسن اللقاء، وكامل الالتقاء تكون الثمرات - الدنيوية والأخروية - لهذه العبادات.. فهى رياضة روحية، لتركيز النفس، وتنمية الروح، وتربية الإرادة، وتقوية الملكات.. وليست تمرينات رياضية، تقف عند تنمية الأجساد والمظاهر والأشكال والماديات.

فالصلاة: «إقامة»، وليست مجرد «أداء»، وهى «حضور»، ولذلك فهى ﴿تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].. ومن لم تنته صلواته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً!.. ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

والحج: قصد، يعيد الحاج بمناسكه ويستحضر شعائر ملة إبراهيم الخليل، عليه السلام، ليحقق بذلك وحدة الدين، ومعنى أن يكون حج أمة الشريعة الخاتمة هو إلى أول بيت وضع للناس، ذلك البيت الذى أقام قواعده أبو الأنبياء، جد خاتم الأنبياء!..

وحتى يتحقق هذا «القصد: الحج»، فلا رفث فيه ولا فسوق ولا جدال!..

وإذا كانت أركان الإسلام جميعها هى «تكاليف فردية» وواجبات «عينية»، قرضاها الله سبحانه وتعالى، على الفرد المكلف، فإنها - وتلك ميرتها فى «الوسطية الإسلامية الجامعة» - قد جمعت جميعاً، إلى جانب التكليف الفردى، والأداء الفردى، الصورة الجماعية فى الإقامة والأداء.. فصلاة الجماعة تفضل الصلاة المنفردة بأضعاف

الأضعاف.. والزكاة تكافل جماعى واجتماعى يصح به جسد الأمة، وتترابط أرواحها، بذلك الأداء الفردى لفريضة الزكاة.. والحج: موكب جماعى، تتوحد فيه مشاعر الحجاج ومظاهرهم وهم يؤدون المناسك فى حرم واحد وفى أيام معلومة.. والصوم - وهو العبادة الفردية، الشديدة الخصوصية فى فريضة - يطبع المجتمعات الإسلامية بطابع عام وموحد، يحول الأفراد الصائمين إلى كيان روحى واجتماعى واحد، طوال شهر رمضان!

* * *

وإذا كانت آيات القرآن الكريم قد شرعت فريضة الصوم فى رمضان، ركنًا من الأركان الخمسة التى بنى عليها الإسلام، عندما قال الله فى هذه الآيات ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٢١٨) أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٢١٩) شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضًا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ﴿ [البقرة: ١٨٢، ١٨٥].

وإذا كانت هذه هى آيات التشريع لفريضة صوم رمضان - الذى أنزل فيه القرآن «رحمًا» ولدت منه الأمة - بعقيدتها وشريعتها وصيغة حضارتها -.. فإن هذه الفريضة الرمضانية قد تميزت وتميزت بخصوصية تفردت بها عن غيرها من فرائض الإسلام.. خصوصية جعل هذه العبادة سرًا بين الصائم وبين الله، الأمر الذى ابتعد بها عن أى لون من ألوان الرياء والمراعاة، حتى لقد ضاهت «الإيمان» - كتصديق قلبى - لا يطلع على حقيقته إلا الله!..

وبقدر ما تكون العبادة ظاهرة يرى الناس أداها، ويشهدون مقاديرها، ويطلعون على درجات الحفاظ عليها، بقدر ما يعرض لها وفيها شبه الرياء والمراعاة، الأمر الذى

ينقص من درجات الإخلاص فيها لله، واستخلاصها كاملة له، سبحانه وتعالى... وإذا كانت المراءة مقصداً أو بعض المقصد من أداء العبادة، نقص دورها وتدنّت وضعفت طاقتها في التربية الروحية للإنسان... أما إذا كانت العبادة سرّاً بين العابد والمعبود، لا يطالع على حقيقتها ومرثية الإقامة لها ودرجة الأداء فيها إلا الله، سبحانه وتعالى، فإن فعلها يكون أكبر في التزكية للنفس، والتهذيب للروح، والتنمية للكات الإرادة عند الإنسان.

ولهذه الحقيقة التي ميزت فريضة الصوم عن غيرها من العبادات.. وفي ضوء هذه الحكمة من «سرية» وخصوصية هذا الركن من أركان الإسلام، ندرك معنى كون كل أعمال المسلم هي له، يراها الآخرون، إلا الصوم فإنه لله، لا يطالع على حقيقته سواه.. الأمر الذي رفع درجات هذا الصوم بقدر اختصاص العيد الصائم به مولاه.. تعي هذا المعنى وندرك هذه الحقيقة، عندما ننظر بالبصيرة في حديث رسول الله ﷺ، الذي يقول فيه: «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله عز وجل: إلا الصوم، فإنه لي وأنا أجزي به. يدع شهوته وطماعه من أجل..»^(١).. فهي عبادة «خاصة - سرية» بين الصائم وبين ربه.. لا تكون إلا لله، ومن أجل الله، لا يشاركه فيها شريك، ومن ثم لا يدخلها الرياء.. الأمر الذي جعل المولى، سبحانه وتعالى يطلق فيها ولها آفاق المضاعفة للجزاء والحسنات!..

ولهذه المكانة الخاصة بالصوم، التي جعلت منه «مجاهدة خاصة» لا يطالع على حقيقتها غير علّام الغيوب، كان الدور الكبير والتأثير المتميز للصوم في تربية الإرادة الإنسانية، في شريعة الإسلام وحضارة المسلمين.. فلقد غدت هذه العبادة - قبل غيرها، وأكثر من غيرها - من أعظم «جامعات» التربية والتنمية والتقوية لإرادة الصائمين!..

بل إننا لو تأملنا تميز ميقات الصوم عن مواقيت العبادات الأخرى، لرأينا معلماً آخر من معالم هذا التميز، الذي ارتقى بميقات الصوم على درب المجاهدة والمكابدة درجات ودرجات لم تبلغها مواقيت غيره من العبادات.

(١) رواه مالك في الموطأ - والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد.

ففى موافيت الصلوات جميعها فسحة ومتسع للمصلين، منها الاختيارى، ومنها لأصحاب الضرورات.. وفى موافيت الحج فسحة ومتسع، سواء فى الأعوام.. أو فى أيام الأشهر المعلومات التى هى الخلف الزمانى لأداء مناسكه - شوال وذى القعدة وذى الحجة، من كل عام.

وفى موافيت الزكوات فسحة، فصلتها السنة، وتحدث عنها الفقهاء.

إلا الصوم.. فمقيقاته حاكم.. إنه لحظة، كحد السيف، عندما يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، وحتى لحظة الغروب ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].. حتى أن المرء يجب عليه - إنقاذاً لصومه من الفساد - أن يسترجع اللقمة من فيه - إذا جاءت لحظة الصوم - مهما كان حظه من الجوع!.. وأن ينحى الماء العذب عن شفتيه، بل ويقذفه من فيه، مهما كان ظمأنا؟..

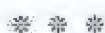
وهنا، وبهذا المستوى من الالتزام والإلزام، وعلى قدر الطاعة.. طاعة الصائم - لمولاه، الذى لا يعلم مدى هذا الالتزام إلا هو، يكون إسهام هذه العبادة فى تربية الإرادة، وتكوين العزيمة، وخلق الإنسان القادر على النهوض بأمانة الخلافة والاستخلاف!.. ويقدر ذلك، يكون الجزاء من الله!..

إنه مجاهدة، يرفع من درجاتها على سلم التربية للإرادة اختصاص الله، سبحانه وتعالى، بالاطلاع على حقيقتها، وعلى درجات الالتزام بأركانها.. وإلى هذه الحقيقة يشير حديث رسول الله ﷺ، الذى يقول فيه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنْ وَجَرِ صَدْرِهِ فَلْيَصُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ. وثلاثة أيام من كل شهر»^(١).

فلقد سمي الرسول ﷺ، رمضان: «شهر الصبر»!.. وتحدث عن دوره فى إزالة الغش والوساوس والحقد والغیظ والعداوة، وأشد الغضب - «الْوَجَر» - من الصدور!.. فلا قبل لمن يريد إزالة هذه الغرائز الفاتكة من صدره إلا «شهر الصبر».. شهر الصيام - رمضان -!.. وحتى لا تغلق هذه «الجامعة» أبوابها، عقب عيد الفطر، فتضعف الإرادة

(١) رواه النسائى..

رويداً رويداً في الشهور، الأحد عشر، نبه الحديث الشريف على صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وذلك لترتفع المجاهدة، دائماً وأبداً، بإرادة الإنسان على أن يزيل من صدره الثمرات المرة لغرائزه الحيوانية ..!



ولأن هذه هي حقيقة الصوم، في صحيح الإسلام.. صنعت هذه الأمة أعظم انتصاراتها وأمجد إنجازاتها الحضارية، في رمضان، وكان الصوم - الذي يراه البعض في لحظات تراجعنا الحضاري الراهنة - سبباً في البطالة والكسل وضعف الإنتاج.. كان الصوم سبيل العزيمة وتربية الإرادة.. وكان رمضان شهر الانتصارات العظمى في تاريخ الإسلام والمسلمين..!

وإذا كان المقام يقتضي ضرب الأمثال، كي لا نطيل.. فيكفي أن نعلم أن أعظم انتصارات «حقيبة التأسيس للدين والدولة» - الانتصار في موقعة بدر.. وفتح مكة - قد حدث في رمضان.. وأن أعظم الانتصارات في «حقيبة التصدي للاجتياح الصليبي» - «التتري» - معركة المنصورة.. وعين جالوت - قد حدثت في رمضان.. بل إن انتصارنا الوحيد - حتى الآن - في صراعنا مع التحالف «الصليبي - الصهيوني» قد حدث هو الآخر في العاشر من رمضان!!

● ففي السنة الثانية للهجرة - الجمعة ١٧ رمضان - كانت غزوة بدر.. أولى الفتوح الكبرى، التي أرسيت أولى الأسس والدعائم للدولة التي حرست الدين وساست الدنيا بهذا الدين:

ولم تكن بدر مجرد انتصار عسكري عظيم، تأثرت فيه القلة المؤمنة ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] - من صناديد الشرك والوثنية والجبروت.. وإنما كانت، أيضاً الإطار الذي طوّر فيه المسلمون، بالشورى، تعاقد بيعة العقبة.. فبعد أن كانت حدود الدولة التي يحمي فيها الأنصار الرسول ﷺ، والمهاجرين، هي حدود «المدينة - يثرب»، طوّروا هذا التعاقد، فامتدت حدود الدولة إلى خارج المدينة، عندما قاتل الأنصار عند «ماء بدر».. وكانت مناسبة، كذلك، لإرساء سنة

الشورى.. فيما ليس وحياً، وبلاغاً عن الله.. إذا كان الأمر سياسة وحرباً ومكيدة للأعداء.. وكانت، أيضاً، إرساء لأولى الحقوق التي تقررت للأسرى عبر مسيرة الإنسان ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].. إلخ.. إلخ.. لقد كانت فاتحة التأسيس.. وأولى الانتصارات العظمى فى رمضان.

● وفى السنة الثامنة للهجرة - ٢٠ رمضان -.. كان الفتح الأعظم لمكة.. ذلك الذى حرر بيت الله العتيق من وثنية الشرك، وطوى هذه الصفحة من سجل شبه الجزيرة العربية، فسقطت إحدى القوى الثلاث المناوئة للتوحيد فى ذلك التاريخ.. وتطلع المسلمون لإزالة الكسروية الفارسية والقيصرية البيزنطية، منذ أن تحقق هذا الانتصار.. ومع تحطيم الأوثان، وأذان الرسول ﷺ، قى الناس ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].. كان طى صفحة الإحن والأحقاد والعداوات: «أتهبوا فأنتم الطلقاء».. وكان تقرير الحرمات فى الدماء والأموال: «أندرون أى بلد هذا؟ وأى شهر هذا؟ وأى يوم هذا؟».. هذا البلد الحرام، والشهر الحرام - «إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم كحرمة بئدكم هذا وكحرمة شهركم هذا وكحرمة يومكم هذا.. اللهم اشهد»!.. وكانت إعادة التقويم القمري إلى هيئته الأولى، يوم خلق الله السموات والأرض - بعد أن أخل بانتظامه قسئاً - تأخير - الجاهلية - وذلك رمزاً لاعتدال الزمان، وتغيير مجرى التاريخ!.. ﴿إِنَّمَا النِّسَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحَلِّوْنَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُؤْطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٧] ألا وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، و﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦] منها أربعة حرم: الثلاثة متوالية ورجب مفرد.. ألا هل بلغت، اللهم اشهد! (١).

فكان الفتح المبين - الذى استدار به الزمان، وتغير به مجرى التاريخ - أيضاً فى رمضان!..

(١) ابن عبد البر (الذوز فى اختصار المغازى والسير) ص ٢٢٥ تحقيق د. شوقي ضيف طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م.

● فلما صنع الإسلام: الأمة.. والدولة.. والحضارة.. والدار، التي مثلت المنارة للدين، والعالم الأول على الكوكب الأرضي.. جمعت «الصليبية - الغربية» أطراف تحالفاتها - «البابوية»، و«فرسان الإقطاع»، و«برجوازية المدن التجارية».. وجيشات جيوش الحملات الصليبية، على امتداد قرنين من الزمان، ضد الإسلام وأمتة وعالمه (٤٨٩ هـ - ٦٩٠ هـ / ١٠٩٦ م - ١٢٩١ م).. ويومئذ كان رمضان - أيضاً - ظرف الزمان لعدد من أعظم الانتصارات الإسلامية على الصليبيين.

فإلى «المنصورة» - مصر - جاءت الحملة التي قادها «الملك - القديس» لويس التاسع (١٢١٤ م - ١٢٧٠ م).. ويومئذ - كما يقول المقرئى (٧٦٦ هـ - ٨٤٥ هـ / ١٢٦٥ م - ١٤٤١ م) وابن تغرى بردى (٨١٣ هـ - ٨٧٤ هـ / ١٤١٠ م - ١٤٧٠ م) - «انزعج الناس انزعاجاً شديداً، ويئسوا من بقاء كلمة الإسلام بديار مصر؟...» لكن العلماء والفقهاء والمتصوفة - وفي مقدمتهم العزيز بن عبد السلام (٥٧٧ هـ - ٦٦٠ هـ / ١١٨١ م - ١٢٦٢ م) - قد استنفروا في الأمة وفي الأمراء روح الجهاد «ووقع النكير العام في المسلمين، فاجتمع في المنصورة أئم لا يحصون، من المطوعة والغزاة والرجالة من عوام الناس الذي يريدون الجهاد، وأخذوا في الغارة على الفرنج».. وكان العلماء والفقهاء والمتصوفة، مع جمهور المجاهدين - المطوعة - على أرض المعركة^{١٩} - العزيز بن عبد السلام، وبهاء الدين بن الجميزي، والشريف عماد الدين، والقاضي عماد الدين القاسم بن إبراهيم بن هبة الله، وقاضي مصر ابن النبهان، وسراج الدين الأرموي.. إلخ.. إلخ.

فكان النصر، الذي بدأت وقائعها في رمضان سنة ٦٤٧ هـ سنة ١٢٤٩ م.. والذي أنهى بهزيمة الصليبيين، وأسر «الملك - القديس» لويس التاسع في دار القاضي ابن لقمان»..!

● وبعد ثلاث سنوات من هزيمة هذه الحملة الصليبية الفرنسية - في المنصورة - خرجت بعثة صليبية فرنسية من الحصن الصليبي في «عكا» (سنة ٦٥٠ هـ - سنة ١٢٥٢ م)، يرأسها رجل الدين «جليوم دربروك» متجهة إلى بلاط الخان الوثنى التتري في «قراقورم»، وظلت تتفاوض هناك خمسة أشهر، لعقد تحالف «صليبي - وثنى»^{٢٠} ضد الإسلام والمسلمين؟.. وبمساعدة النصارى النساطرة - الذين سبق وفروا من

الاضطهاد الكاثوليكي في أوروبا - وبواسطة «دوقوز خاتون» - الزوجة النسطورية لـ «هولاكو» - تم هذا التحالف غير المقدس بين الصليبية والوثنية ضد الإسلام ... فتحول الاجتياح القترى عن أوروبا - مقصده الأصلي - إلى عالم الإسلام .. فكان سقوط «بغداد» (سنة ٦٥٦هـ - سنة ١٢٥٨م) .. وسقوط «حلب» (سنة ٦٥٨هـ - سنة ١٢٦٠م) .. وكان الزحف إلى مصر الكنانة، لإزهاق روح الإسلام وأمتة وحضارته .. ووجه، يومئذ، «هولاكو» إنذاره إلى أمراء مصر، الذي قال فيه: «لقد سمعتم أننا قد فُتَحنا البلاد، وقتلنا العباد، فعليكم بالهرب، وعلينا بالطلب. وقد أعذر من أنذر»^(١).

ومرة أخرى .. نهض العلماء باستنفاار روح الجهاد في الأمة، واستدعاء قيمة العدل في تحمل أعباء المعركة عند الأمراء .. فانعقد في «قلعة الجبل» - بالقاهرة - مؤتمر ضم القضاة والفقهاء والأعيان والأمراء، وخاطب فيه العز بن عبد السلام الأمراء فقال: «إنه إذا طرِق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم. وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم، بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء، وتبيعون ممالككم من الحوائص - (التحف) - المذهبة والآلات النفيسة، ويقتصر كل الجند على مركوبه - (فرسه) - وسلاحه، ويتساووا هم والعامّة. أما أخذ الأموال من العامة مع بقايا في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة، فلا»^(٢).

فتوزعت أعباء الجهاد، وفق معايير العدل على الناس: «فأخذ السلطان عن كل رأس - من ذكر وأُنثى - ديناراً واحداً .. ومن الأملاك والأوقاف أجرة شهر واحد .. ومن الأغنياء والتجار زكاة أموالهم معجلاً .. ومن الفيطان والسواقى أجرة شهر .. فجمع ستمائة ألف دينار»^(٣).

وزحف المجاهدون للحاققة جحافل القتر، فكان اللقاء - على أرض عين جالوت - قرب «غزة» - ليصنعوا النصر الأول على الجيش القترى - الذي قاده «كُتُبُغا» - النصراني النسطوري! - فانهزم القتر، لأول مرة في تاريخهم - في الخامس والعشرين من رمضان سنة ٦٥٨هـ - ١٣ سبتمبر سنة ١٢٦٠م - وتحقق النصر الذي حمى الوجود - وجود الأمة وحضارتها - من مصير الدمار الذي أصاب بغداد! - فغدت الأمة، حتى يوم الدين، مدينة بوجودها لهذا النصر الذي تحقق في رمضان^(٤).

(١) د: محمد عمارة (معارك العرب ضد الغزاة) ص ٨٩ - ١٢١ - طبعة دمشق سنة ١٩٨٨م.

● وكما عقدت الصليبية الغربية ذلك التحالف القديم مع «الوثنية» ومع «النساطرة» الذي كانوا ضحايا لاضطهادها، ضد الإسلام وأمته وديار د... تكرر المشهد في التاريخ المعاصر.. فتحالفت الصليبية الغربية مع الصهيونية - رغم تاريخ اضطهادها لليهود - ضد وطن العربيه وعالم الإسلام.

وبعد هزائم (سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م) و(سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م) و(سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) جاء النصر، الذي «افتض فيه وبه العرب بكاره العسكرية الصهيونية»!.. في المعركة التي خاضها الصائمون، الذين جعلوا نداءهم القتالي «الله أكبر».. جاء هذا النصر في العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣هـ - السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣م.

وفي ذلك التاريخ - في شهر الصيام - كان ميلاد النصر الأول على العسكرية الصهيونية.. وكان هو التاريخ الذي ولد فيه جيل جديد، جيل «فتيان الانتفاضة»، الذين جسدوا الإرادة العربية والإسلامية بتفجير الانتفاضة الأولى في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٨٨م.



هكذا كان الصوم في شريعة الإسلام.. وفي تاريخ المسلمين: الجامعة الكبرى لتربية الإرادة الإنسانية، حتى يشتد عود الإنسان، فيقهر الثمار المرة لغرائزه الحيوانية، ويقهر التحديات التي تواجه الإسلام وأمته وحضارته.. فيه يكون النصر في الجهاد الأكبر وفي الجهاد الأصغر جميعاً!..

وصدق رسول الله ﷺ، إذ يقول: «من سُرّه أن يذهب كثير من وحر صدره فليصم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر».

وذلك شريطة أن يكون الصوم لله.. فتقوى به إرادة العابد.. وتنفس أمامه آفاق حسنات المعبود!



الفصل الثالث عشر

فى الرؤية المستقبلية

منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا، بدأت اليقظة الإسلامية دورة من الصعود، الذى أثار ويشير العديد من ردود الأفعال، إن فى داخل عالم الإسلام، أو على النطاق الدولى - فى مراكز الأبحاث والدراسات، ودوائر صنع القرار..

ولقد تراوحت ردود الأفعال هذه بين الترحيب والاستبشار.. والحذر والتخوف.. والمواجهة والقهر.. وتفجير الصراعات الدموية، التى تخطت وحشيتها الكثير من سوابق العنف فى التاريخ..!

وإذا كانت دوائر كثيرة قد اختلفت وتختلف فى موقفها من هذه اليقظة الإسلامية المعاصرة، فإن هذه الاختلافات قد اتخذت فى أحيان كثيرة إجابات مختلفة على أسئلة واحدة طرحت نفسها على هذه الدوائر المعنية بهذا الصعود لظاهرة المد الإسلامى الجديد.

ولم تقف هذه الأسئلة عند يقظة المسلمين، وصعود تيارات الحركات الإسلامية.. وإنما امتد التساؤل، أيضاً، إلى الإسلام.. وإلى أبعاده السياسية والتشريعية والحضارية على وجه الخصوص..

● مدى امتهلاكه للمبديل الحضارى القادر على تحريك أمة؟ والصالح ليحل محل الأيديولوجيات الغربية، التى وفدت، عبر قرنين، من أوروبا إلى ديار الإسلام.. والتى عجزت عن أن تحدث تقدمًا حقيقيًا فى هذه الديار..؟

● وهل سيكون هذا «التيار الإسلامي» أحسن حفظاً من الأيديولوجيات الغربية..
فتتجذر تطبيقاته في الواقع الإسلامي؟ أم أنه سيكون مثل تلك الأيديولوجيات: صفحة
تطوى، دون أن تحدث تقدماً حقيقياً؟

● وما هي الإيجابيات.. والسلبات.. والتحديات التي تصاحب هذا الصعود
الإسلامي، الذي شغل ويشغل كل فرقاء العالم الذي تعيش فيه؟؟
أسئلة خمسة.. وإجابات.. تقدم نموذجاً لواحد من الاجتهادات في هذا الميدان..

السؤال الأول:

هل يحافظ الإسلام حتى يومنا هذا على دعوته الشاملة؟

الإجابة:

إن الدعوة الشاملة للإسلام تعنى أنه دين ودنيا، دنيا وآخرة. ومنهاج شامل لتدبير
ملكات الروح والجسد، وشئون الفرد والأمة والإنسانية، وسياسة الدولة والاجتماع،
وتقديم منظومة للقيم تحكم سائر شئون الحياة..

وقد يتعلّق بالجانب العقدي والشعائري والروحي، لم يجادل أحد في استمرارية
حيوية الإسلام في ميادينه، بأكثر مما هي في الشرائع الدينية الأخرى. فحتى عندما
تراجعت أو عزلت حاكمية الشريعة الإسلامية عن بعض ميادين الدولة والاجتماع
والسياسة والاقتصاد - وخاصة في ظل الاستعمار الغربي لأغلب أوطان عالم الإسلام -
فلقد ظل الجانب العقدي والشعائري والقيمي قوى التأثير والجاذبية في حياة
المسلمين.. وجاذبية هذا الجانب الروحي تتزايد في هذه السنوات، فنشهد انعطافاً
جماهيرياً للتدين، والحفاظ على الشعائر العبادية، وتحرى معالم الحلال والحرام في
العقائد والعبادات.

أما الشق التشريعي والقانوني من الإسلام، وتديبره لسياسة الدولة والمجتمع
- والذي عزلت حاكميته عن كثير من الميادين الحياتية! لتحل محله القوانين الوضعية

ذات الفلسفة الغربية في التشريع والتقنين - فإن هذا العزل لم يلق قبولاً لدى جماهير المسلمين، الذين أحسوا أن فيه قطعاً لإحدى رتبتي الإسلام ..

ولذلك شملت حركة الإحياء الديني الإسلامي، الحديثة والمعاصرة الإسلام العقدي والشعائري، وإسلام الشريعة والسياسة والاجتماع والاقتصاد جميعاً ..

وعلى حين ظن البعض أن الإسلام قد تخطى - بعد محاولات الاستعمار تحجيمه، وحصره في العقيدة والشعائر - عن شموليته وتكامل منهجيه، كانت شمولية حركة اليقظة والإحياء الديني المعاصرة تبديلاً لهذا الظن .. فمحاولة علمنة عالم الإسلام ودوله وسياسة مجتمعاته لم تتجاوز القشرة التي أخذت تتحطم أمام سعي المد الإسلامي الحديث والمعاصر .. ويشهد على هذه الحقيقة - حقيقة شمولية الدعوة الإسلامية، واستعصاء الإسلام على العلمنة والاختزال في العقيدة والتخلي عن الشريعة حتى علماء الغرب الذين وعوا أبعاد تكامل مقاصد الإحياء الإسلامي المعاصر .. فعالم الاجتماع الإنجليزي «إرنست جيلنر» Ernest gellner يكتب في مجلة «شئون دولية» international Affairs - عدد يناير سنة ١٩٩٠ م - عن هذه الحقيقة التي فاجأت الغرب فيقول: «إن النظرية التي يعتنقها علماء الاجتماع، والتي تقول إن المجتمع الصناعي والعلمي الحديث يُقَوِّضُ الإيمان الديني - مقولة العلمنة - صالحة على العموم .. وهي تتباين في التفاصيل والفروق الدقيقة من حالة إلى حالة، لكن التأثير السياسي والسيكولوجي للدين قد تناقص عملياً في كل المجتمعات، وبدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وعالم الإسلام استثناء مدهش وتام جداً من هذا. فالإسلام مقاوم للعلمنة، وسيطرته على المؤمنين به قوية، وهي أقوى الآن مما كانت قبل مائة سنة مضت .. فهو لم يقلل قواعد المجتمع العلماني، مثلاً فعلت المسيحية بعد صراعات كثيرة ومؤلة .. وكان - الإسلام - على قدر من الرسوخ في المجال السياسي والاجتماعي يجعله رافضاً لأي تمييز بين ما لله وما لقيصر، بحيث لا يسمح أبداً لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين خاضعين لديموقراطية علمانية ..» n.

فحفاظ الإسلام على شمولية دعوته، حتى يومنا هذا، حقيقة يشهد بها أهل العلم، حتى من غير المسلمين!



السؤال الثاني:

هل يمكن لدولة عصرية اعتمد الإسلام نظام حكم؟

الإجابة:

إن الصيغة الوسطية الجامعة التي تمثل وتمثل المنهاج الإسلامى فى مختلف ميادين النظر والتطبيق، تجعل الإجابة بـ «نعم» على هذا السؤال.

قلو أن الوحي الإلهى قد جاء لشئون الدنيا ولتدابير الدولة ونظام الاجتماع بالنظم المفصلة والقوانين واللوائح الجامعة المانعة، لتجاوز تطور الدنيا والدولة والاجتماع هذه القوانين، ولفقد الإسلام صلاحيته كنظام حكم للدولة العصرية..

لكن الإسلام قد جاء بتفصيل الاعتقاد والشعائر العبادية والقيم الخلقية.. وفى شئون الدنيا والدولة والاجتماع، فصل فى الثوابت وأجمل فى المتغيرات..

فهو قد حدد المبادئ والقواعد والمقاصد، وترك للاجتهاد الفقهي الإبداع المتطور فى النظم والآليات والمؤسسات والفقهاء المواكب لمستجدات الحياة.. ولذلك، كانت الشريعة وضعاً إلهياً ثابتاً، وكان الفقه اجتهاداً إنسانياً وضعياً محكوماً بالشرع الإلهى الثابت، الأمر الذى أتاح ويتيح لأصول الشريعة أن تمتد بالاجتهاد الفقهي - الفروع الجديدة التى تظلل المستجدات والمتغيرات، دونما قطيعة مع الأصول والجذور والمنابع وفلسفة التشريع الإلهي ومبادئه وقواعده ومقاصده.. وبذلك تظل إسلامية النظم فى الدولة الإسلامية دائمة، مع فتح أبواب الاجتهاد لكل المستجدات والمتغيرات..

ولهذه الحقيقة، تميز «التجديد الإسلامى» - الذى هو سنة من سنن الاجتماع الدينى الإسلامى، لا تبديل لها ولا تحويل وفق قول رسول الله ﷺ: «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها» - رواد أبو داود - تميز ويتميز هذا «التجديد الإسلامى» عن كل من «الجمود والتقليد» - الذى يغلق أبواب التطور ومواكبة المستجدات. وعن «جداعة القطيعة المعرفية مع الموروث» - التى تعزل الجديد الدينى عن الثابت الدينى الموروث.

وإذا كانت «النظم» - كل النظم - بمعنى «الأطر» و«الآليات» و«المؤسسات» - هي إبداع بشري - بيتما الوحي الديني والثابت الإلهي هو «المبادئ» و«القواعد» و«المقاصد» و«أحكام الثوابت»، فإن التجديد في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة هو ميدان مفتوح الأبواب، بشرط أن تكون النظم المتطورة هي الأقدر على تحقيق أقصى الدرجات من المبادئ والقواعد والمقاصد التي جاء بها الوحي الديني والشرعية السفاوية.

فوقوف الإسلام، في المتغيرات الدنيوية، عند «فلسفة التشريع» وتركه تفصيل التشريع والتقنين للاجتهاد والتجديد، هو الذي ميز النموذج الإسلامي عن الشرائع السماوية التي سبقت رسالة محمد ﷺ . . ففى تلك الرسائل السابقة كان التطور عندما يتجاوز الشريعة يأتي رسول الله جديد بشريعة جديدة . . أما فى الشريعة العالمية والخاتمة - الشريعة الإسلامية - فإن التجديد والاجتهاد يقومان بمهمة مواكبة المستجدات، مع الحفاظ على الروح الإسلامية السارية فى النظم التى تواكب وتستجيب لكل جديد.



السؤال الثالث:

هل النظام الإسلامى للحكم مرحلة حتمية على الشعوب العربية أن تمر بها فى معرض تطورها؟

الإجابة:

إن النظام الإسلامى، بالنسبة لشعوب أمنا، ليس «مرحلة» من مراحل تطورها . . لم يكن كذلك فى الماضى، ولا يمكن أن يكون كذلك فى الحاضر أو المستقبل . . ذلك أن إسلامية النظام هي - فى كلمة موجزة - إسلامية المرجعية فى هذا النظام . . وإسلامية المرجعية فى النظام الإسلامى هي شرط لصحة واكتمال الإيمان الدينى بالله، سبحانه

وتعالى.. فالإسلام لا يكتمل إذا نحن تصورنا الله مجرد خالق للكون والإنسان، وغزلنا شريعته عن أن تكون لها حاكمية التدبير في دنيانا وبولتنا! لأن الله، في التصور الإسلامي: خالق، وراع ومدبر ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] - ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ (٥٩) قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴿[طه: ٤٩-٥٠] - وشرط الصحة والاكتمال للإيمان بالله واليوم الآخر أن تكون المرجعية والحاكمية هي شئون الدنيا - ومنها الدولة والاجتماع - للوحي الإلهي - البلاغ القرآني - وللسنة النبوية - البيان النبوي للبلاغ القرآني ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٥٩) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطَّاغُوتِ وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشَّيْطَانُ أَنْ يَضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٥٩، ٦٠].

فالنظام الإسلامي، بالنسبة لشعوب الأمة، هو عودة إلى الأصل، يتحقق به اكتمال وكمال الإسلام، وليس مرحلة توجد ثم تتوارى من حياة شعوب أمتنا.. ويعودة هذا النظام تستأنف الأمة المسيرة الأصلية والطبيعية، وتنتهي القطيعة الطارئة مع هذا النظام، تلك القطيعة التي أحدثها - أساساً - الاستعمار الغربي وقلسته الوضعية وقوانينه اللادينية..

إن هذه الأمة قد ولدت من بين نفتي القرآن الكريم، فمن «رحم» هذا القرآن ولدت العقيدة والقيم والدولة والعلوم الشرعية.. ومن «رحم» هذا القرآن ولدت فلسفة العلوم الحضارية والمدنية، التي جاءت حقائقها وقوانينها من آيات الله في الكون والأفاق.. فالأمة والدولة والحضارة والقيم، جميعها ثمرة - بنسب متفاوتة ودرجات مختلفة - للإسلام - ولقد عاشت الأمة، بشعوبها المتميزة، وأوطانها المتعددة، عبر الزمان والمكان، وتطورت في ظل النظام الإسلامي.. ولذلك، فإن تطورها المستقبلي ممكن أيضاً في ظل النظام الإسلامي.

فهذا النظام الإسلامي - بالتجديد والاجتهاد - يفتح باب التطور أمام مراحل حياة هذه الشعوب.. وليس مجرد مرحلة من مراحل حياتها.

السؤال الرابع:

هل تأخذ ظاهرة اليقظة الدينية التي برزت في السنوات والعقود الماضية منحى إيجابياً؟

الإجابة:

ظاهرة اليقظة الإسلامية والاجتماعية والإحياء الديني، التي برزت واجتذبت جماهير واسعة - على نحو غير مسبوق - في العقود الأخيرة، من الظلم ومن الخطأ النظر إليها - عند تقويم الإيجابيات والسلبيات فيها - ككتلة واحدة صماء.

فإذا مثلت هذه الظاهرة الإسلامية تياراً إحيائياً، يتغيا العودة الكاملة إلى كامل الإسلام، واتخاذ هذا الإسلام منهاجاً شاملاً لكل مناحي الحياة - العقيدية والعبادية والخلقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.. إلخ - فإن في هذه الظاهرة العديد من الفصائل والتيارات التي تتمايز في إطارها العام.

● فهناك الجماهير العريضة، غير المؤطرة ولا المنظمة في أحزاب أو حركات، والتي اندفعت وتندفع ملايينها إلى الالتزام بأحكام الإسلام، باحثة عن حدود الله في شئون حياتها، وعن معالم الحلال والحرام في هذه الحياة.. ومحبة سنن الإسلام وشعائره في تفاصيل شئونها الحياتية..

● وهناك فصيل وتيار العمل الخيري.. غير السياسي - الذي أقام ويقوم، في عالم الإسلام، آلاف الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإغاثية والتنموية والصحية والفكرية والثقافية والتعليمية والدعوية.. إلخ.. إلخ.. وهو تيار يقيم قطاعاً من البنى التحتية التي تسهم في تخفيف مشقات حياة الناس، بواسطة الحلال الإسلامي، مبرزاً دور الإسلام في البناء الاجتماعي والإنساني.

● وهناك أهل الفكر والاجتهاد والتجديد، الذين نذروا أنفسهم لصناعة الفكر والثقافة انطلاقاً من المنظور الإسلامي، يبدعون في ميادين الفكر الإسلامي، على تعدد وتنوع هذه الميادين، إصلاحاً لمناهج هذا الفكر، وتجديداً لفلسفاته، وصياغة للعالم

وسمات وقسمات مشروع حضارى إسلامى، يكون دليل عمل لكل فصائل وتيارات الإحياء الإسلامى المعاصر..

● وهناك التيار الحركى المنظم والمؤطر فى أحزاب وجماعات وجمعيات ذات مقاصد سياسية.. وأغلب هذا التيار - على امتداد أوطان الأمة - يلتزم الوسطية الإسلامية والاعتدال الإسلامى.. فيدعو إلى برامج ومقاصده بالكلمة الطيبة، والحكمة والموعظة الحسنة، ويحاور ويجادل الفرقاء غير الإسلاميين بالتي هى أحسن - بل ويصبر ويصابر على الكثير من ألوان القهر والتضييق والعقبات والحجر التى تصب عليه وتوضع فى طريقه ويعانى الابتلاء بها.. وهو يحتكم إلى جماهير الأمة عبر آليات الشورى والديموقراطية..

● وهناك - من أهل الحركة - شريحة محدودة العدد، اختار شبابها طريق الغضب والرفض والعنف والاحتجاج..

إما «رد فعل نرقي» لعنف النظم والحكومات التى حرمتهم من العمل القانونى السلمى والمشروع.. وإما لتأويلات فاسدة لبعض المأثورات الإسلامية - من أحاديث الغتن وآخر الزمان.. ومن فتاوى عزلوها عن ملابسات صدورهم.. وإما للأميرين معاً.. وهذه الشريحة، وإن قلّ عددها، إلا أن صوتها قد أصبح عالياً، كطبيعة أصوات الغضب والاحتجاج دائماً.. ويسبب من المخطط الإعلامى الخبيث الذى يسلط على هذه الشريحة كل الأضواء؛ ليشوه كل الصورة، ويلقى ظلال هذه الشريحة على كل المركب العريض لظاهرة اليقظة الإسلامية المعاصرة.. وذلك بهدف حجب الإيجابيات الكبيرة والكثيرة لأعظم ظواهر عصرنا عن أنظار الجماهير!

السؤال الخامس:

من العدو الأول للإسلام حالياً؟

الإجابة:

إن أوطان عالمنا المعاصر، هى بالنسبة للإسلام المعاصر، داران:

١ - دار استجابة، استجابت شعوبها لدعوة الإسلام، وأصبحت تُكوّن أوطان الأمة الإسلامية، بشعوبها وقبائلها وقومياتها المتميزة.

٢ - ودار دعوة، لم تستجب شعوبها لدعوة الإسلام، فظلت على شرائعها الدينية السابقة، أو على وثنيّتها أو إلحادها المادي.. مع وجود أعداد - مئات أو آلاف أو ملايين - استجابوا للإسلام من بين أبناء هذه الشعوب.

ونظرة الإسلام إلى هذه الشعوب، التي لم تستجب بعد لدعوته ليست النظرة إلى العدو، فضلاً عن أن يكون العدو الأول.. وإنما هي النظرة «لأمة - جماعة - الدعوة»، التي يعرض المسلمون عليها الإسلام، تاركين لها حرية الاختيار، وفقاً للقاعدة القرآنية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

أما العدو الأول للإسلام، فهو ذلك الذي يناصب الإسلام وأُمَّته وعالمه العداء، جاعلاً منه ومن أُمَّته وعالمه العدو الأول، وموجهاً إلى المسلمين أليّات أحلافه العسكرية ومؤتمرات مؤسساته السياسية، وضغوط منظماته الاقتصادية، واتحالات ثقافته وإعلامه.

وإذا كان الغرب قد تجاوز مرحلة التآمر إلى طور الإعلان عن اتخاذه الإسلام وعالمه وأُمَّته عدوّاً أول - بعد أن فرغ من نزاعه الداخلي - في إطار حضارته الواحدة، مع الشمولية الماركسية - فإّنه هو الذي يفرض على المسلمين أن ينظروا إليه نظرتهم إلى العدو..

وبعبارة عالم الاجتماع الإنجليزي «إدوارد مورتيمر» Edward Mortimer. في مجلة «شتون دولية» - الصادرة في كمبردج - عدد يناير سنة ١٩٩٠ م - «فلقد شعر الكثيرون في الغرب بالحاجة إلى اكتشاف تهديد يحل محل التهديد السوفييتي - وإمبراطورية الشر الشيوعية - .. وبالتسوية لهذا الغرض، فإن الإسلام جازم في المتناول».

وهذا هو الذي أعلنته دراسات وأبحاث كثير من مؤسسات الغرب البحثية والاستراتيجية والسياسية.. بل والمؤسسات الموجهة لآلة الحرب والدمار الغربية - مثل

حلف الاطلنطي، على لسان أميئة السابق «ويلي كلايس» - ومثل المجلس الوزاري الأوروبي - على لسان رئيسه السابق «جيانى ديميكليس» - «النيوزويك» الأمريكية - عدد ٢ يوليو سنة ١٩٩٠م... ومثل الرئيس الأمريكى الأسبق «نيكسون»، الذى دعا الغرب - فى كتابه (الفرصة الساتحة) - إلى أن يحدد للشعوب الإسلامية الخيار العلماني، الذى يربط المسلمين بالغرب من الناحية السياسية والاقتصادية... معلناً أن انتصار التيار الإسلامى، الذى يسعى إلى «استرجاع الحضارة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، واتخاذ الإسلام ديناً ودولة، سيؤدى إلى ردود فعل خطيرة فى العالم!!».

وأخيراً... مثل الرئيس الأمريكى «بوش - الصغير»، الذى أعلنها حرباً صليبية، قور أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م!!

فالذين يتخذون الإسلام عدواً أول، هم الذين يفرضون العداوة على أمة الإسلام.. وإذا كان علينا أن نتحاشى المجابهات العدائية ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، فلن هذه المجابهات تصبح قدراً لا مفر منه إذا كتب علينا القتال دفاعاً عن الذات الحضارية والهوية الإسلامية لأمة هذا الدين.

* * *



فهرس الكتاب

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد: عن الميلاد القرآنى للأمة والحضارة.....	٥
الفصل الأول: فى حقوق الإنسان.....	١٣
الفصل الثانى: فى الحرية.....	٢٣
الفصل الثالث: فى حرية الضمير.....	٣١
الفصل الرابع: فى الحرية الاجتماعية.....	٣٧
الفصل الخامس: فى نموذج التغيير الاجتماعى.....	٥٧
الفصل السادس: فى أولويات العمل الخيرى.....	٦٣
الفصل السابع: فى السياسة الإسلامية.....	٧١
الفصل الثامن: فى التعددية.. والتنوع.. والاختلاف.....	٧٩
الفصل التاسع: فى التفاعل الحضارى.....	٨٧
الفصل العاشر: فى العقلانية المؤمنة.....	٩٣
الفصل الحادى عشر: فى القيم الإسلامية.....	١٠٣
الفصل الثانى عشر: فى تربية الإرادة الإنسانية.....	١١١
الفصل الثالث عشر: فى الرؤية المستقبلية.....	١٢١

رقم الإيداع ٢٠٠٤/٢٠١٢٩

الترقيم الدولي I.S.B.N - 977-09-1153-4

العطاء الحضارى للإسلام

- لقد ولدت أمتنا من بين دفتى كتاب .. فكان القرآن الكريم هو «الرحم» الذى انبثقت منه «الجوامع الخمسة» التى بلورت هذه الأمة .. ووحدتها .. وميزتها .. عبر تاريخها الطويل ..
- جوامع : العقيدة .. والشرعية .. والحضارة .. ووحدة الأمة .. ودار الإسلام.
- ومن القرآن الكريم تبلورت منظومة «القيم الثوابت» ، التى أصبحت معايير إسلامية الأمة .. وإسلامية الدولة .. وإسلامية الحضارة .. وإسلامية الحياة ..
- ولهذه الحقيقة، تجاوز الإسلام حدود الدعوة الدينية، إلى حيث أصبح : أمة .. ودولة .. وحضارة .. منذ فجر ظهوره ، ولحظة انبثاق نور القرآن الكريم ..
- ولأن الإسلام هو خاتم الوحي والنبوات والرسالات .. كان القرآن – ولا يزال – الحصن الذى يحمى مقومات الأمة الخاتمة من عاديّات التحديات .
- ولإلقاء الأضواء على هذه الحقائق – حقائق العطاء الحضارى للإسلام – يصدر هذا الكتاب.



9789960298012